جـــــامعـــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

فرع تجارة دولية.

تخصص:مالية وتجارة دولية

الموضوع

حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار اسعار النفط 2017/1973

إعداد الطالبان:

- حيمر مروة
- قرباجة عبير

إشراف الأستاذة:

*صاولي مراد

السنة الجامعيـــــة: 2018/2017

المقدمة العامة

أصبح التنويع الاقتصادي من الحلول الناجعة والواجب اعتمادها للدول، وهدفا أساسيا، وشرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، ليكون اقتصادها أكثر استقرار واقل تبعية، وتحصينه وإعطائه المرونة اللازمة للتكيف مع تغير مختلف الظروف وهذا لا يأتي إلا من خلال العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لكي تحتل المكانة التي تتناسب مع الموارد والإمكانيات المتاحة.

تطمح الجزائر على غرار جميع الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان الاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق اكبر نسبة دخل للدولة، حيث إن ظهور النفط وهب البشرية جمعاء وليس الجزائر فقط نمط حياة جديد ووضعها في السكة الصحيحة على طريق النمو والتطور والازدهار، فقد أصبحت الأمم تعتمد على النفط بشكل كبير للغاية في حياتها اليومية، ولهذا أصبح النفط السلعة الإستراتيجية رقم واحد في العالم.

إن واقع الاقتصاد الجزائري يكشف أن عوائد النفط حضرت لكن غابت معها التنمية الاقتصادية، وانعكست الطبيعة غير المستقرة لأسعاره على الاقتصاد الوطني.

ومنه فان اقتصاد الجزائر بدون نفط لايساوي شيئا، وربما سيكون مصيره الانهيار وربما الزوال، في ظل التغيرات الدولية الحاصلة حاليا، لهذا يجب علينا التفكير اليوم وأكثر من أي وقت مضى في وضع استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات، وهذا يثير تحديين رئيسيين، الأول هو كيفية انتهاج أفضل السبل الاقتصادية في الجزائر، التي تقلل من الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن من التقلبات في السوق

العالمية، أما الثاني هو كيفية توجيه الاقتصاد الجزائري نحو تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت عن الاعتماد على المورد النفطي كمصدر وحيد للإيرادات.

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق ذكره جاءت إشكالية دراستنا على الشكل الآتي:

ما هي السياسات الإستراتيجية المتبعة من طرف الجزائر لتفعيل التنويع الاقتصادي والتخلي عن التصدير المفرط للمحروقات؟

أما الأسئلة الفرعية تتضمن أساسا العناصر التالية:

- هل يعتبر تذبذب وإختلال العرض والطلب العالميين على النفط السبب الوحيد لتقلبات اسعار النفط في السوق العالمي؟
- هل يعد التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية خيارا استراتيجيا؟
- هل يمكن للجزائر تنويع اقتصادها من خلال النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وتشجيع الصادرات خارج المحروقات؟

فرضيات الدراسة:

- يعتبر تذبذب وإختلال العرض والطلب العالميين على النفط السبب الوحيد لتقلبات اسعار النفط في السوق العالمي.
- يمثل التنويع الاقتصادي عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي وخاصة في دول الاقتصاد الريعي.
- يمكن للجزائر تنويع اقتصادها من خلال النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

أهمية الدراسة:

يعد تحصين الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار النفط السمة البارزة في الدول النفطية، خاصة وان هذه الاقتصاديات تعتمد على الريع بدرجة كبيرة كمصدر للثروة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

لذلك تسعى الدراسة إلى تقديم حوصلة شاملة حول كل ما يتعلق بموضوع التنويع الاقتصادي الذي يعتبر موضوع من مواضيع الساعة، من خلال عرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الورقة البحثية أساسا في:

- التعرف على مفهوم التنويع الاقتصادي وكذا ميكانيزمات تحقيقه.
- التعرف على أهمية القطاعات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي وإبراز أهم السياسات التي وضعتها الجزائر من اجل قطاعاتها الاقتصادية.
- البحث عن سبل أخرى للإصلاح الاقتصادي التي تحقق إيرادات للدولة خارج المحروقات لان هذا الأخير هو دوما معرض للصدمات الخارجية.
- عرض بعض تجارب التنويع الاقتصادي المتبعة من بعض الدول النامية.

منهج الدراسة:

من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة والإلمام بمختلف حيثياتها اعتمدنا على المنهج الوصفي، وذلك بجمع المعلومات من مختلف المراجع والدراسات ذات الصلة بالموضوع محل البحث، والوقوف عند تجربة الجزائر في تفعيل التنويع الاقتصادي.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمثل دراسة التنويع الاقتصادي في الجزائر حقل الدراسة الميدانية لهذا البحث.
- **الحدود الزمنية:** لقد ركزنا في هذه الدراسة على تطور بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1973 الى غاية 2017.

الدراسات السابقة:

في إطار إعدادنا لهذه الدراسة صادفتنا مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع بصورة شاملة أو جزئية ونذكر من بينها:

الدراسة الأولى: وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، حيث توصل الباحث إلى أن للثروة النفطية أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري وبالتالي ضرورة الاستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد، كما أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر، ويعتبر قطاعي الزراعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكن ان تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني.

الدراسة الثانية: بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان بعنوان " إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية " عام 2018 وهو عبارة عن بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية هدفت الورقة

البحثية إلى دراسة موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، وكذا البحث في طبيعة مشاكل ومحددات تنويع الاقتصاد الوطني، باعتباره سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط أو باعتبار الجزائر ترتكز على تصدير هذا النوع من الثروات، قامت الدراسة بتقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات خاصة في ظل تدهور أسعار النفط عالميا الأمر الذي اثر بشكل كبتَ على النفقات العمومية وعلى الاستثمارات والمشاريع قيد الانجاز وخلصت إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر، تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

الدراسة الثالثة: ناجي بن حسين بعنوان "التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد " عام 2008 وهو عبارة عن بحث منشور في مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 2008/5 كز الباحث على دراسة النمو الاقتصادي الذي يعد هدفا محوريا لكل السياسات الاقتصادية، إذ تسعى الحكومات في جميع البلدان على اختلاف مستويات تقدمها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية، دائمة ومستقرة. وحاولت الدراسة تناول خصائص الاقتصاد الجزائري وتأثير ذلك على مستويات النمو المحقق باعتباره يمثل انعكاسا للبنيان الاقتصادي الوطني توصلت الدراسة إلى الاقتصاد الوطني يعاني من اعتماده المفرط على قطاع المحروقات، إذ يتوقف النمو الاقتصادي على مستوى النمو المسجل في هذا القطاع، الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي نظرا لارتباط قطاع المحروقات بالأسواق الخارجية ولضعف مساهمته في تقليص معدلات البطالة، لذلك فإن العمل على تنويع

الأنشطة الإنتاجية يعد أمرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد جديد يهدف لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية

الدراسة الرابعة: صاولي مراد بعنوان " الشراكة الصناعية الأجنبية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي
حالة الشراكة الأوروجزائرية " عام 2017 وهي عبارة عن ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول
المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات
حسب الباحث فإن تتمتع الجزائر على موارد طبيعية مهمة خاصة المحروقات والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير لكن تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات عالمية، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه الجزائر، الأمر الذي دفع بها بضرورة التنويع في اقتصادها لمعالجة هذه الاختلالات. من خلال إتباع استراتيجيات متفاوتة للتنمية من حيث النهج ولكن جميعها كان يهدف إلى تنويع النشاط الاقتصادي قياسا بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فقد شهدت نموا قويا نسبيا في الاقتصاد غير النفطي خلال السنوات الأخيرة وخاصة في قطاع الخدمات عبر إجراء إصلاحات لتحسين فرص الحصول على التمويل، وتحسين مناخ الأعمال لاسيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والعمل على إصلاحات بنكية في القطاع المصرفي.

هيكل الدراسة:

تم عرض دراستنا والمعنون بـ "حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار اسعار النفط" في ثلاثة فصول مترابطة، تسبقهم مقدمة تتضمن الابعاد الاساسية لأبعاد الدراسة واشكاليته، وتعقيهم خاتمة تتضمن اختبار الفرضيات ثم النتائج المتوصل اليها يليها آفاق الدراسة، حيث نحاول من خلال هذه الفصول الاجابة على الاشكالية والاسئلة الفرعية والمقسمة كالاتي:

الفصل الاول: اساسيات حول الاقتصاد الجزائري

تعرضنا فيه الى ثلاث مباحث، حيث المبحث الاول تناولنا فيه واقع الاقتصاد الجزائري والمبحث الثاني خصصناه للقطاعات الاقتصادية في الجزائر اما المبحث الاخير فجاء فيه عرض للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثاني: النفط، واهميته في الاقتصاد الجزائري

يضم ثلاث مباحث، المبحث الاول حول الاطار المفاهيمي للنفط، اما المبحث الثاني فكان حول السياسات الاقتصادية للثروة النفطية اما المبحث الثالث يدور حول الاهمية الاقتصادية للنفط في الجزائر

الفصل الثالث: تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار اسعار النفط

يضم بدوره ثلاث مباحث، يدور المبحث الاول حول دور التنويع الاقتصادي في تفعيل سياسات التنمية الاقتصادية، اما المبحث الثاني فكان حول النموذج الاقتصادي الجديد لما بعد النفط في الجزائر، ثم المبحث الاخير حول نماذج التنويع الاقتصادي في بعض الدول النامية.

الفصل الأول:

أساسيات حول الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل إعطاء صورة حول الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال حيث عرف عدة تغيرات ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم الإيديولوجية وكذا الإستراتيجية وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف قطاعاتها.

تأسيسا على ما سبق، سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على 3 نقاط اساسية، وذلك بالتطرق الى اساسيات حول الاقتصاد الجزائري من خلال المبحث الاول، واقع الاقتصاد الجزائري، والقطاعات الاقتصادية في الجزائر من خلال المبحث الثاني، اما المبحث الثالث فنسلط الضوء على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

يهدف هذا المبحث الى اعطاء صورة عن اهم الظروف والاحداث الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

1. وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية على ايرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة 1989/1986 التي تميزت بانخفاض سعر البترول، اجتهدت السلطات الجزائرية ضمن دول العالم، لتحقيق تلك الأهداف الأساسية اتبعت عدة سياسات منها.

اعتمادا على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.

الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، والانضمام إلى السوق العالمية كهدف أخير نعتبر الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية[1]:

1. مرحلة القرار الغير المستقل ابتداءا من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة وتبني الإصلاحات الاقتصادية والتي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي.

2. مرحلة القرار المستقل التي تمتد 1962 إلى 1993 والتي تميزت بارتفاع ايرادات المحروقات وخاصة البترول خلال 1973- 1979 - 1981.

يتبين لنا من خلال ما تقدم إن مرحلة القرار المستقل تميزت بقيام الدولة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ذاتية دون وجود ضغوطات خارجية (سيرورة التصحيح الهيكلي الذاتية للاقتصاد) وتتصف هذه المرحلة بصفة عامة[2]:

1.1 مرحلة الانتظار (1962 – 1966):

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإرادة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول

---

[1] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8، ص 3.

[2] مرجع سبق ذكره ص4.

التسيير الذاتي) تولد عن تلك وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري، تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 والمناجم سنة 1966، بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.

1. 2 التصحيح الهيكلي الأول (1967 – 1979):

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها: المخطط الثلاثي 1967 – 1969 الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى " هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18. 2 بالمائة من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13 بالمائة سنة 1963 ولقطاع الزراعة 12. 5 بالمائة سنة 1967 مقابل 17. 5 سنة 1963.

ويظهر المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، والوزارات الوطنية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، إن الهدف المرجو من دلك المخطط، هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) تكملة للمخطط السابق حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والإلكترونيك. وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع ايرادات المحروقات، أن إعطاء الأولية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق لاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل " أن هده النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام حيث حقق 65. 42 بالمائة سنة 1978 مقابل 30. 07 بالمائة سنة 1969.

وتتميز هده المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هدا الأمر أدى إلى وجود توازن في حجم الاستثمارات.

1. 3 التصحيح الهيكلي الثاني (1979 . 1987):

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في: عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81، ثم القانون 19/ 87 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن

أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-242 الصادر في 1980/10/04 وطبقت في بداية 1981 حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي، إن القيام بتلك الاجراءات، كانت ترمي في عمومها الى التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية "رأت الدولة أن تقوم بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وتم ضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص 82-11 وفي إطاره تم حتى سنة 1984 التصريح بالاستثمار لحوالي 1000.

ستهدف الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسة العمومية، بغية تغير قانونها الأساسي، وتنظيمها، وكيفية العمل، وعلاقاتها مع الدولة ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية، يفهم من ذلك أن نية الإصلاحات هي جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة، وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية.

1-4- التصحيح الهيكلي الثالث (1988 – 1992):

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال: استقلالية المؤسسات العمومية (88 / 01 قانون)، حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة المركزية، تهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين، والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق المساهمة، أن قانون المالية 88 / 03 الصادر يوم 1988/01/12 يعتبرها كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري، ومنبع لتراكم رأس المال، ومولد للسلع والخدمات، قد حاول الأستاذ بو يعقوب أحمد أن يقدم مع التحليل الأهداف والمبررات التي رافقت عملية تبني النصوص الاولى للإصلاحات الاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات، حيث اعتبر التقارير _ التقرير الأول هذا الموضوع ركزت على سلسلة من المبررات دون التطرق إلى مبادئ إقتصاد السوق، ونتيجة ذلك، قام باستنتاج ثلاثة مبررات أساسية انطلاقا من التقرير الثاني لجوان 1987، حيث تتمثل في[1]:

✓ تعتبر كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة، وبالتالي السعي إلى تحقيق فعالية السياسة الإقتصادية.

✓ تحقيق تلك النتيجة السالفة الذكر، يتطلب أن تقوم تلك الإصلاحات بالربط بين التخطيط وعمل السوق، إلا أن هذه العملية تطرح إشكالية الضبط بين الخطة والسوق.

[1] مرجع سبق ذكره ص5.

✓عملية الإصلاح بدأت في بداية الثمانينات انطلاقا من إعادة هيكلة المؤسسات إلا أنها تعطلت عدة سنوات بسبب الإختلالات الموجودة بين المؤسسات والعمل الحقيقي سواء على مستوى الحقوق أو الاقتصاد.

قد منح للبنك الجزائر مسؤولية المراقبة النقدية والمصرفية من خلال القانون الصادر 90 / 10 _ قانون القرض والنقد الصادر يوم _ 14 – 04 / 1990)، بعد ما كان يحمل اسم يعفي المؤسسات العامة ممن الديون الأجنبية والمحلية والمستحقة.

و تبني قانون يهدف إلى تقليص احتكار الدولة المتجاورة الخارجية (1991) وقرارات خاصة برفع الأجور (1991)، والشبكة الاجتماعية (1992) قامت الجزائر بإبرام اتفاقيتين (Stand – by) للتأكيد، والشبكة الاجتماعية (1192) قامت الجزائر بإبرام 1991 كلاهما تما عن طريق المفوضات السرية حيث كانوا يرموا إلى[1]:

- حصول الجزائر على الموارد المالية عن طريق الصندوق الدولي (قرض ب 300 مليون ist s مع منح قرض 210 مليون Dts في حالة الإتفاق الثاني لجوان 1991.
- تحسين الوضعية المزعجة للجزائر في السوق الدولية لرؤوس الأموال، حيث تدهورت التوازنات المالية (1990 – 1991) الأمر الذي فرض على السلطات الجزائرية اللجوء إلى الصندوق الدولي البنك العالمي.

كانت تهدف السلطات الجزائرية من وراء تلك الاتفاقية إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية المستوى الكلي.

إن من أهم أهداف الإجراءات المتفق عليها هي:

- التحرير الجزئي للاقتصاد، وذلك بقيام السلطات الجزائرية بإصدار قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989، الذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقة مع التخلي التدريجي.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

اولا: اعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية[2]:

1-اعادة الهيكلة: بدأت عملية اعادة الهيكلة في الثمانينات بسبب الاختلافات المتعددة في الاستغلال وطبيعة التنظيم الذي عرفته المؤسسات العمومية والتي ادت الى دعم فعالية وكفاءة القطاع العمومي فاتجهت الدولة الى اعادة النظر في سبل الاصلاحات التي تمكنها من زيادة الانتاج.

[1] مرجع سبق دكره ص5

[2] ناصر ادي عدون ومنتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص ص 113، 115.

أ- **اعادة الهيكلة العضوية:** يقصد بإعادة الهيكلة العضوية 'تقسيم المؤسسات الى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيرون من التحكم فيها وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية' وفي هذا الصدد كلفت لجنة وطنية لإعادة الهيكلة بتنفيذ اربعة خيارات عملية لإعادة تقسيم المؤسسات وهي:

- الفصل بين المهام مما ادى الى تقسين جميع المؤسسات الاقتصادية.
- الحفاظ على الكيان القانوني للمؤسسات مع لا مركزية المهام على مستوى وحدتها.
- التفكيك حسب الاختصاص للمؤسسات مرتبطة بإيرادات اقتصادية متخصصة.
- انشاء مؤسسات تحمل على عاتقها مهام جديدة.

وتهدف اعادة الهيكلة العضوية الى تحقيق استعمال طاقات الجهاز الانتاجي والعمل على ابعاد ورفع العراقيل والقيود التي عرقلة السير الحسن واستغلال كل الامكانيات والطاقات واندماجها في ديناميكية التطور والعمل على تبسيط وتحديد مهام كل مؤسسة وكذا الفصل بين الوظائف الانتاج والتوزيع والتسويق.

ب- **اعادة الهيكلة المالية:** حسب اللجنة المكلفة بإعادة الهيكلة المالية في المؤسسات كانت اسباب اختلالها الاقتصادي ذلك ان القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، يظهر ان القطاع الانتاجي عانى عجزا ماليا كبيرا هذا ما جعل اعادة الهيكلة العضوية غير كافية لإعادة بعث هذه المؤسسات مما تطلب القيام بإعادة هيكلة مالية تهدف الى:

- القيام بإصلاحات تنظيمية واصلاحات التسيير للتحكم في الاعباء.
- اجراء تحقيقات على مستوى انتاجية العمل: من خلال اعطاء الاولوية للمناصب المرتبطة بالإنتاج المباشر.
- القيام بتسوية كل الحقوق بين المؤسسات وتغيير اشكال تمويل الاستثمارات.

2- استقلالية المؤسسات العمومية:

لقد صدر القانون الخاص بمبدأ الاستقلالية في 12-04-1988 تحت رقم 1-88 ونعني به تحرير المؤسسات العمومية من مهامها الخدمية حيث عملت السلطات من خلال تطبيق استقلالية المؤسسة العمومية الى تحقيق الاهداف التالية:

- تحسين فعالية ومردودية المؤسسة للموارد البشرية.
- التسيير الاحسن والرشيد للموارد البشرية.
- اعطاء الشخصية والهوية للمؤسسات العمومية.
- رفع تدخل الدولة المباشر في عملية تسيير هذه المؤسسات.

ومع اعتماد استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية كأسلوب جديد للتسيير وفق السياسة الاقتصادية الجديدة، اصبحت قواعد التعامل بين الاعوان الاقتصاديين العموميين تقوم على اساس المساهمة والشراكة ومع تخلي الدولة على وضعية التسيير تقرر انشاء هياكل اسندت اليها مهام الوساطة بين بين الدولة والمؤسسة تتمثل في صناديق المساهمة التي تعمل على تسيير راس مال المؤسسات العمومية، وتمثل عون ائتمان بالنسبة للدولة، وذلك لمحاولة خلق التوازن في تسيير هذه المؤسسات العمومية وبلوغ الاهداف المسطر لها[1].

ثانيا: الخوصصة

1- **مفهوم الخوصصة:** تعرف الخوصصة على انها نقل الملكية من القطاع العمومي الى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع او جزء من الاصول المادية او المعنوية او راس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح اشخاص خواص ماديين كانوا او معنويين[2].

2- الاسباب التي دفعت الجزائر الى الخوصصة[3]:

أ- **الاسباب الداخلية:** جاءت فكرة الخوصصة في الجزائر بعد الفشل في قطاعها العام، وعجزه عن الوصول الى المردودية وتحقيق التنمية المرجوة واعتماده الكلي على خزينة الدولة في تمويله. وقد سعت الجزائر للخروج من هذه الدائرة المغلقة بتطبيقها لسياسات مختلفة كسياسة اعادة الهيكلة العضوية الالية وسياسة الاستقلالية في بداية التسعينات التي شكلت في كل مرة محاولة الأجهزة المركزية التنازل عن جزء من سلطتها المفروضة عن مؤسسات القطاع العام لصالح الاجهزة الادارية المشرفة على نشاطاتها باحثة عن الفعالية، وقد تبنت الجزائر الخوصصة كنتيجة حتمية ظروف الازمات الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد، ومواجهتها لحجم ثقيل من المديونية الداخلية والخارجية.

ب- **الاسباب الخارجية:** تتمثل اساسا في الضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية، في علاقتها مع الجزائر وخاصة ما تشترطه FMI على الجزائر فيما يخص:

- جلب رؤوس الاموال الاجنبية عن طريق الاستثمارات ودعمها في البلاد.
- الحد من التضخم ورفع الدعم عن الواردات ذات الاستهلاك الواسع.
- تحرير التجارة عن طريق خلق مناطق للتبادل التجاري.

---

[1] ناصر دادي عدون، الادارة والتخطيط الاستراتيجي، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 201.

[2] ناصر دادي عدون ومنتاوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[3] عبان حسان، عبان حسان، الخوصصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، 2006، ص 133.

وهذا كله من اجل قبول طلبات الجزائر، المتمثلة في المساعدات المالية للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الى الامام زيادة على ذلك هناك سبب خارجي اثر على التوجيهات الاقتصادية للجزائر يتمثل في كون الخوصصة عبارة عن اتجاه عالمي والجزائر جزء منه وخاصة فكرة التفتح على العالم الخارجي من خلال اقتصاد السوق تمثل الخوصصة تمهيدا لدخول اقتصاد السوق.

3- اهداف الخوصصة في الجزائر:

لقد حاولت الجزائر تحقيق اهداف عامة عن طريق تطبيقها لبرنامج الخوصصة نذكر اهمها فيما يلي[1]:

- رفع كفاءة المؤسسات.
- تخفيض التكاليف.
- تطوير الاسواق المالية.
- جلب الاستثمارات الاجنبية.

وتبقى هذه الاهداف كلها متوسطة وطويلة المدي وبالتالي فان الجزائر مثلها مثل الدول الاخرى تسعى الى تحقيقها وفق ما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة، حيث ان اهداف الخوصصة متعددة لكنها تتجه نحو تحقيق اداء انجح للاقتصاد الوطني وتعتبر احدى الوسائل الكفيلة لدفع النظام الانتاجي وبالتالي الاقتصاد الوطني وتحسين الانتاجية بشكل فعال وانها كفيلة بإنعاش الاستثمارات والمساهمة في خلق مناصب الشغل.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية الكلية المحددة للاقتصاد الجزائري

1- النمو الاقتصادي:

هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادي.

تعريف ساموبلسن p. a Samuelson: المؤشر الأساسي للنمو الاقتصادي في الناتج الوطني الحقيقي (PNN الناتج الوطني الصافين PNB الناتج الوطني الخام) حيث النتائج التي تحصل عليها على مستوى النمو الاقتصادي كانت متقاربة باستعمال لأحد المؤشرين السابقين لكن من الأحسن والأجدر في رأيه استعمال الناتج الوطني الصافي (PNN) لقياس النمو الاقتصادي بسبب سهولة الحصول على المعطيات الخاصة بهذا المؤشر[2].

---

[1] منصف غباشي، الاصلاحات الاقتصادية وسياسة التخطيط في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1999، ص 399.

[2] عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي "حالة التمور الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي في الاقتصاد والتسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2012-2013 ص3.

تعريف لويس: W. A Lewis: يرى ان النمو الاقتصادي يتمثل في نمو الانتاج بالنسبة للفرد، أي ما يحصل عليه الفرد من الانتاج[1].

– واقع تطور معدلات النمو في الجزائر:

تتغير معدلات النمو الإقتصاد في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة وخاصة أوضاع الدولة البترولية لأن النمو في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات ولا داعي للتفضيل في هذا الجانب لعدم الخروج عن الموضوع والجول التالي يوضح تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر[2].

الجدول رقم (1–1): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980–2010.

الوحدة: نسبة مئوية.

1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
7 .0	9 .2	4 .6	4 .5	5 .5	6 .3	4 .0	-7 .0	-0 .1	4 .4

1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
8 .0	-2 .1	-9 .0	-1 .2	-9 .0	7 .3	0 .4	1 .1	1 .5	2 .3

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
2 .2	5 .2	7 .4	9 .6	1 .5	1 .5	0 .2	0 .3	4 .2	3 .3	3 .3

المصدر: محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي، جامعة سعيدة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص127.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن النمو الإقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة لأخرى وكذا من سنة لأخرى وذلك راجع إلى الاوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول وما شابه ذلك، وبالتالي النمو الإقتصادي يتأثر بمعطيات الإقتصاد الدولي[3].

2–علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي:

إن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي وتوجد هناك عدة أسباب لشرحها منها ما يلي[1]:

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية– عدد 02/ جوان2015، ص127.

[3] مرجع سبق دكره ص 128

– أن زيادة الصادرات يترتب عليها زيادة الطلب المحلي داخل الإقتصاد مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج.

– أن زيادة الصادرات تؤدي إلى تشجيع التخصص في إنتاج سلع الصادرات، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة إنتاجية قطاع التصدير، وهذا يؤدي إلى تخصيص الموارد من قطاع إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري الدولي الذي يتميز بعدم الكفاءة نسبيا إلى قطاع التصدير الذي يتميز بارتفاع الإنتاجية، فزيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي.

– أن الصادرات المعتمدة على الميزة النسبية سوف تسمح باستعمال إقتصاديات الحجم وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي.

– أن زيادة الصادرات يترتب عليها تحقيق زيادة في حصيلة الصرف الأجنبي، الأمر الذي يجعل من السهل استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي.

– أن حدوث زيادة في الصادرات يؤدي إلى زيادة دخول المشروعات التي تعمل في قطاع التصدير وكذا دخول العاملين بهذه المشروعات من عمال وأصحاب رؤوس الاموال سوف ترتفع أيضا تبعا لذلك، ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة الإنفاق الداخلي فينتعش النشاط الإنتاجي في الصناعات المتصلة بقطاع التصدير ثم يمتد هذا الأثر إلى صناعات اخرى داخل الإقتصاد الوطني وتؤدي هذه العملية بشكل متتابع إلى زيادة الإنتاج وزيادة الدخل الذي يسلمه قطاع الإنتاج المستهلكين أي أن الزيادة الأولية في الصادرات تؤدي إلى زيادات متتابعة في الدخل الوطني إلى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند مستوى مرتفع عن ذي قبل.

الجدول رقم (1–2): يبين نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات وبين النمو الإقتصادي:

الدراسة	البيانات المستخدمة	النمو الإقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
Michaely 1977	بيانات إحدى وأربعين دولة خلال 1973 - 1950	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي وبين نمو الصادرات	–	النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
Balass 1981	بيانات احدى عشرة دولة خلال فترتين زمنيتين 1960 – 1966 1967 - 1973	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج القومي الحقيقي	معدل نمو قوة العمل والإستثمارات المحلية بالنسبة للناتج والإستثمارات الأجنبية بالنسبة للناتج	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية للصادرات

[1] ناصر الدين قريبي، "اثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة واهران، 2014/2013، ص 102.

Willaim	سلاسل زمنية تمثل بيانات 33 دولة خلال الفترة 1960 – 1974	تأثير نمو الصادرات على نمو الإنتاج	الإستثمارات المباشرة ورأس المال الاجنبي	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
Feder 1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة 1964 - 1973	تأثير الصادرات على نمو الناتج	–	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات

المصدر: ناصر الدين قريبي، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وادارة الاعمال: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014، ص 102.

- **دور الصادرات في نماذج النمو الاقتصادي:**

أسفرت دراسات إقتصاديين عدة عن بناء نماذج للنمو يحتل النشاط التصديري في إطارها مكانا رئيسيا حيث يعبر كل منها عن حركة المتغيرات الأساسية وعلاقتها بهذا النمو سواء غير التطبيق على الدول المتقدمة أو ما يلائم أحوال الدول النامية ومن أهمها ما يلي[1]:

1- نموذج kindle berge: الذي يعالج أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في ضوء الواقع التاريخي موضحا أن الصادرات يمكن أن تؤدي دور قطاع القائد للنمو من خلال دورها في نقل عوامل التطور إلى سائر قطاعات الإقتصاد القومي، مع مراعاة أن ذلك يتوقف على هيكل الصادرات ذاته ونوعية السلعة المنتجة، وقدرتها التنافسية ما يعني أن العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل المحلي علاقة إنمائية تراكمية حركتها دائرية، تعود كمنافع كلاسيكية وديناميكية نتيجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار محليا وارتفاع مستوى التشغيل في مختلف القطاعات ما ينعكس على إنخفاض معدل البطالة وارتفاع مستوى أداء النشاط التصديري، أهمل بالمقابل أهمل النموذج وضع ميزان المدفوعات الذي يحتل أهمية خاصة في الدول النامية وما قد يصاحبه من زيادة في الواردات وإغفاله دور السياسات الإقتصادية وإتجاهاتها الأساسية داخليا وخارجيا.

2- نموذج Backerman: الذي يتضمن تفسيرا لسرعة معدلات النمو الإقتصادي المحققة في بعض دول اوروبا بالخمسينات في ضوء توقعات زيادة مستويات الطلب الإجتماعي على منتجاتها في الأسواق المحلية والاجنبية، ما زاد معدلات الإستثمار ومستوى الإنتاجية لمدخلات العمل ومن ثم زيادة الصادرات مرة أخرى لتستمر الحركة الدائرية بين الصادرات ونمو الدخل في ظل القائلة بوجود علاقة إيجابية طردية بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي إضافة إلى توقف مستوى الأجر على مستوى الإنتاجية وعلى مستوى الأسعار وعليه أكدت النتائج إختلاف معدلات النمو بين تلك الدول يرجع إلى الدور الواضح لقطاع التصدير.

[1] زير ريان، أثر قيمة الصادرات، غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (الفترة 2005 – 2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 – 2015، ص 71.

3- نموذج Lanfalussy: الذي ينطبق من مصاحبة نمو الصادرات إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية بما يوفر حافز للإستثمار أي أن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الناتج المحلي من خلال إرتفاع معدل التكوين الرأس مالي مع التركيز على ما يصاحب زيادة في الواردات وعليه أكدت النتائج ضرورة إرتفاع معدل نمو الصادرات بقدر يكفي للمحافظة على التوازن الخارجي.

4- نموذج Strant chenery: الذي يبحث عن العلاقة بين التجارة الخارجية والناتج المحلي للدول الأقل نموا معتمدا على تقسيم عوائق النمو إلى عدة أنواع هي: (ندرة المهارات البشرية والقدرات التنظيمية والحدود المقيدة للإستثمار نتيجة ضالة المدخرات المحلية وقلة رؤوس الأموال المتاح إقتراضها من الخارج) وعليه أكد هذا النموذج أن عوائق النمو يمكن تخطيها مع تطور الجهود الإنمائية والتركيز على فجوة الإدخار الناتجة عن العلاقة بين الإستثمار ومعدل النمو المستهدف للناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يفترض أصحاب النموذج تأثير التغير في معدل نمو الصادرات على معدل النمو المتوقع، بافتراض ثبات التدفقات النقدية الخارجية من خلال تأثير الصادرات في فجوة التجارة الخارجية دون أن يكون لها تأثير على فجوة الإدخار.

5- نموذج Mairels: الذي يهدف إلى تحديد نمو الدخل المحتمل في ضوء تحديد كل من فجوة التجارة وفجوة المدخرات المحلية وتحديد معدل نمو الصادرات المتوقع بفرض معرفة حجم رأس المال الأجنبي المتدفق من الخارج ليحسم ذلك من خلال علاقتين أساسيتين أولهما بين واردات السلع الرأسمالية والقدرة على الإستيراد وثانيهما العلاقة بين ورادات السلع الرأسمالية ومستوى الإستثمار، لتعد الصادرات بذلك من المحددات الرئيسية لنمو الدول النامية إقتصاديا، فضلا عن إدخاله للصادرات كمتغير رئيسي في تفسير الإدخار على أثر ارتفاع ميولها ضمن قطاعات الصادرات مع اعتماد المدخرات المحلية بشكل واضح على ضرائب التجارة الخارجية، فضلا عما يصاحب النمو الثابت للصادرات من ارتفاع الميل الحدي للإدخار.

6- نموذج Feder: بحث في العلاقة بين حجم الصادرات الوطنية والنمو الإقتصادي في البلدان النامية شبه صناعية خلال الفترة (1964 – 1977) خلصت الدراسة أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الإقتصاد الوطني واستنتج كذلك بأن تحفيز النمو الإقتصادي يمكن أن يتم لي بنقل العمالة ورأس المال وحدها وإنما أيضا بنقل الموارد الإقتصادية من القطاعات غير التصديرية ذات الفعالية الأقل في القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

II / الانفتاح التجاري:

1- تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawaki – Krueger:

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات ويركز المحللون الإقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الإستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو

حتى مستوى متدن جدا وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد إقتصادا مفتوح ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.

2- أهمية الانفتاح التجاري:

تتبع أهمية التجارة الخارجية كونها تمثل استراتيجية إقتصادية وسياسية كما أنها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الإقتصادية والسياسية ولتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا.

إن أهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الإقتصادي، إذ يؤكد العديد من الإقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابيا على مؤشر النمو الإقتصادي ومن ثم على مستوى العام للرفاهية الإقتصادية والإجتماعية معا، باعتبار أن النمو الإقتصادي على هدف تسعى إليه التنمية الإقتصادية، كما أنه يعتبر في حد ذاته من أكبر العوائق والمشاكل الإجتماعية والسياسية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة من جانب الدول النامية التي كان توجهها متمركز حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارية تقشفية، والتي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية وتقليص التبعية الإقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية[1]، ولكن هذا التوجه لم يحقق الأهداف المنشودة فغيرت توجهها نحو ربط النمو الإقتصادي بدرجة الإنفتاح التجاري، فنتج عن هذا التوجه أو سياسي تحرير المؤسسات من تدخل الدولة وترك المجال لقوى السوق العالمي، إلا أن هذه الدول اعتمد التطور الإقتصادي عندها على استراتيجية الانفتاح التجاري أي على إحلال الواردات في بعضها وعلى تنمية الصادرات في البعض الآخر، وهذا الازدواج الإستراتيجي واكب حدوث ازدواج إجتماعي حاد في المجتمع تمثل في تباين درجات التنمية الإقتصادية، مما أعاد التخوف من سياسة الإنفتاح التجاري إلى الساحة وترسيخ الإعتقاد بأن التجارة الحرة تخدم مصالح الدول الغنية فقط، وأن الدول الأكثر تضررا من التقلب السريع لأسواق رأس المال هي الدول النامية.[2]

---

[1] بوسبعين حورية, ناوي مريم ,اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال (1990-2012)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شمادة الماستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: اقتصاد كمي، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2013-2014، ص 43

[2] مرجع سبق ذكره ص 44

2- علاقة ارتباط الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي:

تشير نتائج تحليل معاملات الارتباط بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومجموعة مؤشرات الانفتاح محل الدراسة، كما يعرضها الجدول رقم (1-3) إلى محدودية علاقات الارتباط بينهما، وفي هذا السياق يمكن الاستدلال على النتائج التالية[1]:

أ- إن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يرتبط طرديا بالمتغيرة open في كل من: مصر، المغرب، موريتانيا، المغرب، قطر، سوريا، عمان، وتونس والإمارات والسودان وهو ارتباط ضعيف في كل هذه الدول، كما أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباط عكسيا مع المتغيرة open في كل من الأردن والبحرين والسعودية.

بخصوص الارتباط بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ ضعف هذا الارتباط أيضا في كل دول العينة المختارة، وهي علاقة طردية بكل دول المنطقة باستثناء كل من البحرين والأردن وموريتانيا وقطر.

كما نلاحظ من خلال الجدول ضعف معاملات الارتباط بين النمو الاقتصادي GDppcg والمتغيرة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا لكل دول المنطقة باستثناء السعودية حيث بلغ معامل الارتباط (0.55-).

الجدول رقم (1-3): معاملات الارتباط بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الانفتاح التجاري للدول العربية، خلال الفترة (1980 – 2006).

البلد	معامل الارتباط بين GDppcg exp	معامل الارتباط بين GDppcg وinp	معامل الارتباط بين GDppcg وopen
الجزائر	0. 552	0. 31	0. 62
البحرين	0. -50	0. -41	0. -48
مصر	0. 079	0. 236	0. 177
الأردن	0. -20	0. 126	0. -015
موريتانيا	0. -22	0. 121	0. 0005
المغرب	0. 07	0. -09	0. 0017
عمان	0. 069	0. 123	0. 134
قطر	0. -02	0. 10	0. 025
السعودية	0. 04	0. -55	0. -31
سوريا	0. 23	0. 44	0. 33

[1] تهتان مراد، الانفتاح التجاري واثره على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية، ص 9
www.enssea.net,/enssea/majalat/1607.pdf

السودان	293 .0	28 .0	31 .0
تونس	36 .0	28 .0	34 .0
الإمارات	44 .0	32 .0	4 .0

المصدر: تهتان مراد، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الإقتصادي: دراسة تطبيقية في مجموعة الدول العربية**، ص 10. www. enssez. net. /enssez/majalat/1607. pdf

المبحث الثاني: القطاعات الإقتصادية في الجزائر

اختارت الجزائر عشية الاستقلال الوطني نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة، لما لها تأثير على باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والتجارة.

المطلب الأول: قطاع الصناعة

الفرع الأول: واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر

1-1- أداء القطاع الصناعي الجزائري:

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، من صناعات غذائية، كيميائية، معدنية وأخرى، تقدر قيمة الإنتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات للفترة الممتدة بين 2008 و2010 55% أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث لا تمثل نسبة الصناعات الكيمياوية فهي تمثل 6% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع.

كهربائية وميكانيكية، وكيمياء البلاستيك والمطاط، تساهم هذه الفروع مجتمعة للفترة 2008 – 2010 بحوالي 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي، في حين لصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وما مثل ما نسبته 42 % من إجمالي إنتاج في الإطار وخصوصا القانون رقم 88 – 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

تتمركز المؤسسات الصناعية على السواحل الجزائرية، حيث تنشط حوالي (ملية، 27 محجرة و91 صناعة خطرة، أما حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في انخفاض مستمر حيث لا يمثل حاليا سوى 5% بالمقارنة مع 44% لقطاع المحروقات أي أقل من 6/1 مساهمة هذه الأخيرة، في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي أخرى تعرف انخفاضا مستمرا قدر ب 43% سنة 2006[1]،

[1] رتيبة عروب، بوسبعين تسعديت، اهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، ملتقى وطني تحت عنوان الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية....ام قطيعة، يومي، 23 و24 افريل 2012، ص 04

يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الأفاق المستقبلية للعولمة[1].

حيث يوضح الجدول التالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لسنة 2007.

جدول رقم(1-4): يوضح القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر لسنة 2007

الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة (مليون دولار)
636512	47	33786	4	6990298	51

المصدر: بن الدين امحمد، المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية –دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصناعية العامة بالجزائر –أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 259

توضح الإحصائيات المبنية أعلاه توضح مدى ركود القطاع الصناعي لعام 2007 والعجز الذي سجله سنة 2006 وهذا بالمقارنة مع الإمكانيات المالية المسخرة خلال عشريتين من الزمن، وهي صورة في اعتقادنا تتناقض والطموحات والاهداف الكبيرة التي تسعى الجزائر لتجسيدها وبالخصوص على المستوى الخارجي عن طريق الرفع من صادراتها خارج المحروقات، وان هذا التراجع المستمر منذ بداية الثمانينات للصناعة يظهر من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام التي لم تتجاوز 15% خلال منتصف عقد و6% فقط سنة 2005 تتضح الوضعية الحرجة التي وصلت إليها الصناعة الجزائرية من خلال الميزان التجاري الذي أصبح يحقق أرصدة جلها سالبة لجميع المنتوجات باستثناء المحروقات فالصناعة التحويلية لم يتعدى نصيبها 1% من إجمالي الصادرات[2].

1-2- تحديات القطاع الصناعي في الجزائر:

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر بوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي، ما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا بدخول

[1] مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2] بن الدين امحمد، المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية –دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصناعية العامة بالجزائر –أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 259

الاتفاقية حيز التنفيذ، والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية التفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الاخيرة، فتطبيق هذه الإتفاقية يطرح عدة تساؤلات تتعلق أساسا:

- بمدى قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة.
- ومدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

وبالنظر للوضعية الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدرتها التنافسية، فإن دخول الإتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقة ويكون له آثار سلبية خصوصا:

- التأثير على انتاجية المؤسسات وبالتالي على الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوروبية.
- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة.
- زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتوج الصناعي الجزائري وجودة نظيره الأوروبي، وذلك راجع إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية[1].

الفرع الثاني: خصائص القطاع الصناعي الوطني

أن الصناعة الجزائرية تتميز بالخصائص التالية[2]:

أ- نقاط قوة القطاع الصناعي:

- وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات وإمكانات التكامل الوطنية بأشكال مختلفة.
- وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنلوجية المختلفة، ومختلف المهن.
- توفر المواد الخام والطاقة واليد العاملة الرخيصة، وجود سوق عمومية لجميع المنتجات.
- الموقع الجغرافي في الجزائر المشجع أو المناسب لنشوء إقليمية ونقل صناعي.
- فرص كبيرة للإدراج في التقسيم الدولي للعمل.

[1] رتيبة عروب، بوسبعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص 05

[2] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 283

- امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل والمهم بالنسبة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند انفاقه.
- قدرات انتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة.

ب- نقاط الضعف وقيود القطاع الصناعي:

- تجهيزات انتاج قديمة ومتهالكة تواجه معوقات فنية ثقيلة واستخدام ناقص للطاقات الإنتاجية.
- موقع جغرافي غير مناسب لبعض وحدات الإنتاج (الصلب والميكانيك ...).
- ضعف في مجال تنظيم العمل والمهارات الإدارية.
- قيمة مضافة منخفضة (ثلاث مرات أقل من الصناعات المماثلة في جميع انحاء العالم).
- ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني، والتأخر التكنلوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج.
- التوجه الأوحد لصناعاتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية.
- الارتباط القوي لصناعاتنا بالخارج للتزود بالموائد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار.
- محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير.
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها انتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق.
- ارتفاع تكلفة الانتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنلوجيا المستوردة.
- ضعف استعمال التكنلوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.
- الحماية وضعف القدرة على المنافسة: إن نشوء الصناعة الجزائرية ضمن حماية مطلقة أو شبه مطلقة، بالإضافة إلى انحصار عملها في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، وعدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، وبالتالي فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ومنافسة منتجاتها، عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق، فضلا عن تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفأ للموارد المالية.

2- مؤشرات أداء القطاع الصناعي في الجزائر:

القطاع الصناعي الجزائري لم يستفد الاستفادة المنتظرة من ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني التي نجمت عن ارتفاع النفقات العمومية في مجال التجهيز وعن ارتفاع الطلب العالمي، ونثبت ذلك من خلال[1]:

1- **الانتاج الصناعي:** شهد عام 2008 تحسنا في أداء القطاع الصناعي من حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي الصناعي 85.4 مليار دولار عام 2008 مقابل 65 مليار دولار في 2007، ويعتبر هذا أعلى نمو صناعي تسجله الجزائر منذ عام 2001 ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية عام 2008 والذي كان قوة دافعة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستراتيجية، كما سجل قطاع الصناعات التحويلية أيضا أداء جيدا مقارنة بالأعوام السابقة، ففي عام 2008 بلغت القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي 68 مليار دولار مقابل 6 مليارات دولار، أعلى بنسبة 13.5 ويعزى هذا الارتفاع إلى الأداء الجيد الذي حققه قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر من القطاعات الهامة في الجزائر حيث 47% من الناتج المحلي الإجمالي التمويلي.

شكل رقم (1-1): تطور الناتج المحلي الصناعي في الجزائر 2001 – 2008.

المصدر: فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، 2011 – 2012، ص 106.

من خلال الشكل رقم (1-1) وصل الناتج المحلي الصناعي 85.4 مليار دولار في عام 2008 مقابل 65 مليار دولار في عام 2007، ويعتبر هذا أعلى نمو صناعي تسجله الجزائر منذ عام 2001 ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع النقاط العالمية عام 2008 والذيكان قوة عام 2008 والذي كان قوة دافعة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية[2].

---

[1] فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، 2011 – 2012، ص 106.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 107.

2- **القيمة المضافة:** على الرغم من الأداء الجيد الذي عرفه قطاع الصناعة التحويلية في مجمله عام 2008 لا يزال يعتبر أدنى مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري 5% بالمقارنة مع قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يساهم ب 48% وعلاوة على لا يزال القطاع الصناعي يعاني من فقدان شركاته حيث تم إنشاء فقط 273 شركة تصنيع في القطاع العام والخاص عام 2008 (5.4% من إجمالي الشركات وفي المقابل 629 مؤسسة صناعية أغلقت أبوابها منذ عام 2000.

- و من خلال الجدول التالي نلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية تزداد سنة بعد الأخرى حيث بلغت 91.90% سنة 2008، إلا أن هذه النسبة عرفت أدنى مستوى لها سنة 1995 التي بلغت 46.95٪ وهذا ناتج عن اتباع الجزائر لإعادة هيكلة القطاع الصناعي على أثر الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1995 في المقابل نلاحظ انخفاض مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الصناعي، حيث تتراوح بنسبة المساهمة 3% و7%[1].

الجدول رقم (1-5): نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الصناعي من 1990 - 2008.

السنوات / الدليل	1990	1995	2000	2005	2008
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	139794	10556.8	18688.8	45.843	77.446
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	74697	4.364.1	3.806.9	4.354	6.819
القيمة المضافة للإنتاج الصناعي	214491	14.920.9	22.496.7	50197	84265
نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية	65.17	46.92	83.08	91.32	91.90
نسبة مساهمة الصناعة التحويلية	34.83	53.08	16.92	8.68	81

المصدر: فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، 2011 – 2012، ص108

4- سياسة إنعاش الصناعة:

يرتبط نشاط المؤسسة الصناعية وبقائها وقدرتها على المنافسة بمدى قدرتها على الاستجابة لحاجيات زبائنها، ومنه تظهر أهمية توجيه المؤسسات تحقيقا لأهدافها الخاصة فضلا عن أهداف التنمية بصفة عامة.

أ/ آفاق التنمية في ظل تحقيق استراتيجية صناعية، اعتمادا على الموارد المتاحة:

يتعين على الدولة الجزائرية لتحقيق السياسة الصناعية الحالية والمستقبلية توحيد آفاق مستقبلية تعتمد على عنصري الموارد الطبيعية والبشرية، من خلال تثمين الموارد الطبيعية، حيث تعتبر وفرة وجودة الموارد الطبيعية نقطة

[1]-مرجع سبق ذكره، ص108.

بداية المسار الصناعي، خاصة ما تعلق بالموارد الطاقوية لكون الاقتصاد الوطني اقتصادا ريعيا، ما دفع الحكومة إلى إيجاد وسائل للتكييف مع هذه العراقيل والتحديات من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية الاقتصادية.

حيث كشف عن طموح لإنتاج 10٪ من الكهرباء من مواد متجددة مثل الماء، الشمس، الرياح، وذلك بحلول 2020، فالهدف الأساسي لاستراتيجية الصناعة الحالية في الجزائر هو توسيع القاعدة الانتاجية وتخفيض الاعتماد على مصدر وحيد للدخل وهو ما يسفر عنه بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات، فضلا عن ضرورة تأهيل الموارد الطبيعية.

ب- أساليب إنعاش الصناعة:

1/ سياسة ترقية الاستثمار: تتصدر الاستثمارات (الوطنية والأجنبية) مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، لذلك تسعى الجزائر إلى وضع الاستراتيجيات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي خاصة وأن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا بدءا من التسهيلات المقدمة لإنشاء المشروع إلى غاية التصفية النهائية، لذلك يستدعي تطوير الاستثمار محلا فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما، ونظاما تحفيزيا للحماية، وعليه تعد جزءا لا يمكن فصله عن استراتيجية النظام الاقتصادي في مجمله[1].

وتحفيزا للاستثمار ثم ادخال عدة تعديلات على الأمر 08/06، المتعلق بتطوير الاستثمار، تحسين للنظام القائم، من بينها:

- إعادة تهيئة مسار منح المزايا وتسييرها لمطابقتها والممارسات الدولية في المجال.
- تقليص مدة معالجة ملفات الاستثمار.
- حماية حقوق المستثمرين الذي لديهم الحق في الطعن لدى اللجنة المتخصصة لهذا الغرض.
- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للأجانب.
- مراجعة قانون الجمارك.
- تخفيض التكاليف الجبائية والاجتماعية.
- إلغاء الضريبة على الفوائد المستحقة من عملية التصدير[2].

2/ سياسة التأهيل: إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي، تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي وبم تعطي النتائج المنتظرة وذلك

[1] أكلي نعيمة، استراتيجيات التمية في الجزائر، باحثة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 3.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 4.

لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط، الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج، آجال تكوين الملفات والتي تبدو طويلة (خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية والمصرفية كالشهادات المصرفية ... إلخ) ونظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسبه من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية فقد تم اقتراح سياسة جديدة لتأهيل تتمحور أساسا حول[1]:

- توحيد البرامج الحالية لصهرها في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار استراتيجية التصنيع.
- تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه ادراج كافة عوامل العصرنة (العوامل المادية وغير المادية والبيئة).
- التكفل بتأهيل المؤسسات وبالتنسيق والمتابعة والتقييم.
- استهداف أحسن الأولويات القطاعية ولنظام المساعدات والتحفيز.

3- التقييس: يساهم تطوير نشاطات التقييس الاعتماد، التصديق والملكية الصناعية في عملية عصرنة الاقتصاد الوطني، اذ يندرج الاشهاد على المطابقة ضمن مساعي الجودة المتبعة في مجال التقييس وهذا الاشهاد يستجيب لحاجة المؤسسة في التمتع بثقة المتعاملين معها التي هي عاملا للاندماج الاقتصادي.

4- **تطوير العنصر البشري**: يعتمد نجاح كل مؤسسة على تطوير العامل البشري باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنلوجيا وعصرنة الصناعات ما يستدعي تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل من خلال استحداث مدارس تكوين المهنيين والتقنيين الساميين في القطاعات الصناعية الكبرى فضلا عن تنويع قنوات التكوين لمطابقة التأهيلات لحاجة السوق وتثمين رأس المال البشري.[2]

الفرع الثالث: مكانة القطاع الصناعي الجزائري في بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد

درجة التخصص في صناعة معينة، وبالتالي القدرة على اقتسام أسواق جديدة نتيجة هذا التخصص في ظل بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس العولمة

الصناعية، ويقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل الصناعة، وذلك اعتمادا على الرقم القياسي (Crubed والذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$IITiT = | -X\,ij - M\,ij) / (X\,ij + M\,ij) [\,i)\,]$$

حيث أن Xu و Mu يمثلان صادرات الجزائر من الصناعة i إلى الدولة j على التوالي فإذا كانت Xij = Mij كانت التجارة الكلية وقيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، ويشكل المؤشر في الاتحاد الأوروبي – الذي

[1] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد5، جامعة الشلف، الجزائر، ص 100.

[2] اكلي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

يعتبر أكبر قوة تجارية حوالي 60٪ من تجارته وإذا[1] أسقطنا هذا المؤشر على الصادرات الجزائرية حسب الإنتكاد فإننا نجده قد انخفض من0.04 سنة 1996 إلى أقل من 0.02 في سنة 2003 وهذا الضعف لا يعني الجزائر فقط وإنما كذلك الدول الفقيرة في ناتج القطاع الصناعي، واعتماد عليه يمكن القول أنه لا يوجد هناك تكامل أفقي للصناعة الجزائرية مع الاقتضاء العالمي وللمزيد من التوضيح فإن الشكل الموالي يبين تطور هذا المؤشر للجزائر.

الشكل رقم (1-2): تطور مؤشر INTRA – TRADE INDUSTRY خلال الفترة 1987-2003

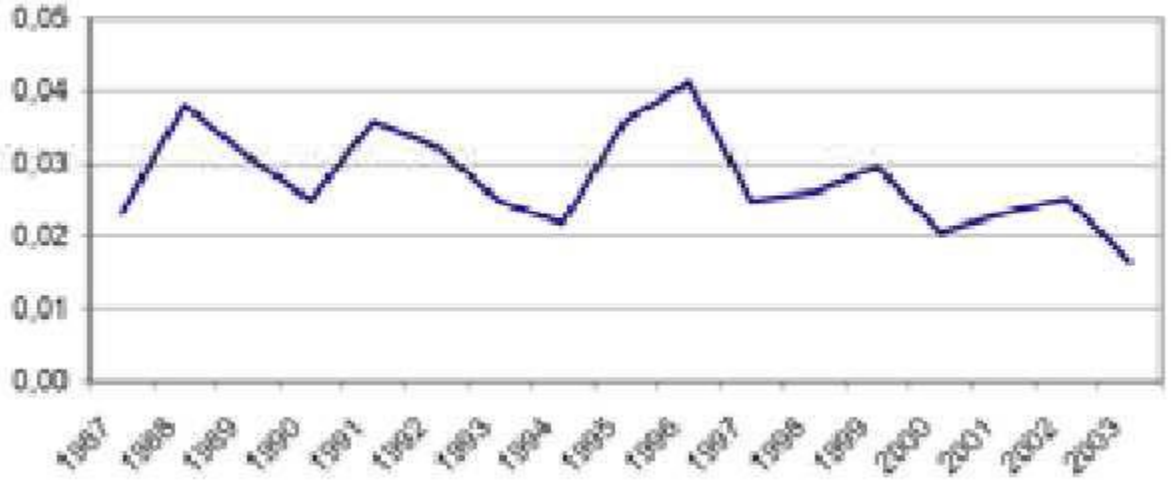

المصدر: بودارامة مصطفى، سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14/2015، ص 240.

من خلال الشكل يتبين أن قيمة هذا المؤشر متذبذبة منذ سنة 1996 بدأت تسلك اتجاها متناقضا وفي سنة 2010 بلغ قيمة المؤشر 0.02 وهي قيمة لا تعب عن الامكانات الحقيقية، رغم هذا فالقطاع الذي يستطيع أن يخلق تنويع الصادرات هو قطاع المحروقات بسبب ارتفاع أسعار البترول وعليه لا بد من الاهتمام بالصناعة البتروكيماوية لأنها مفتاح الحصول على القيمة المضافة، وأما إذا نظرنا إلى التنافسية فإن عدد القطاعات التي تحقق تنافسية قد انخفضت من 10 قطاعات إلى 6 قطاعات، والقطاع المهم هو الكحول ثم الفينول حسب إحصاءات الإنتكاد، وهذا يعكس هشاشة البنية التنافسية والضعف الملاحظ على الإنتاج الصناعي وقلة تنوعه، فحجم صادرات هذا القطاع لا تشكل، إلا بنسبة ضئيلة[2] جدا من إجمالي الصادرات، وهو مؤشر لا يدعو إلى

[1] بودارامة مصطفى، سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14/2015، ص 240.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 240.

التفاؤل لأن المشكل هيكلي بالدرجة الأولى يضاف إلى ذلك قلة تنوع هذه الصادرات، وضعف مساهمة القيمة المضافة فيها، وهذا ما يجرنا إلى دراسة القيمة المضافة الصناعية[1].

المطلب الثاني: قطاع الزراعة

I. أسباب ونتائج فشل السياسات الزراعية السابقة 1962 – 1999.

أولا: مرحلة 1962 – 1980:

شهدت هذه المرحلة ترسانة من القوانين والمراسيم تخص التسيير الذاتي والثورة الزراعية، التي كانت موجهة للفلاحين وسكان الريف، من تحسين مستوى معيشة سكان الريف باعتباره الموقع الجغرافي للتطبيق، لكن هذه القوانين كانت مجرد حبرا على ورق، لأن سكان الريف والفلاحين بالأخص لم يكن حق المشاركة والمساهمة في القرارات التي تخص شؤونهم بالدرجة الأولى، فبالرغم من أن القوانين تبين بأن العمال والفلاحين أحرار في تسيير أنفسهم بأنفسهم، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث أن الدولة كانت تستعمل طرق تسيير تميزت بالمركزية والبيروقراطية أي كانت الفكرة السائدة في أذهان المسؤولين حول مفهوم التنمية أنها من القمة إلى الأسفل، وليس العكس، حيث عجز القطاع الزراعي عن تلبية الطلب الغذائي المتزايد نتيجة لتزايد معدل النمو السكاني الذي ينخفض عن 3% طيلة العشرين سنة 3.27% سنة 1970 – 3.21% سنة 1982، وهذا ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، مع ارتفاع في الميل المتوسط للاستيراد خلال عشر سنوات، حيث ارتفع من 25% سنة 1972 إلى 40٪ سنة 1982، وعجز القطاع المالي عن تمويل القطاع الفلاحي نتيجة تأخر وصول القروض الذي كان يتبع أسلوب المركزية وبالتالي ظلت نسبة التبعية الغذائية تشهد تزايدا مستمرا خلال الفترة (1973 – 1980) من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 23% سنة 1973 إلى 29% سنة 1980[2].

وقد أشار الرئيس الراحل هواري بومدين إلى فشل السياسات الزراعية للرئيس الراحل أحمد بن بلة في حديثه الصحفي في أكتوبر 1965 قائلا أن الدخل الصافي الزراعي في 1961 قبيل الاستعمار كان يتراوح بين 100 و128 مليار فرنك في حين أنه بلغ في الفترة 1962 – 1965 عشر الدخل في عهد الاستعمار أي 10 مليارات فقط، وكانت لدينا انتاج الخطب الانتاج الاقتصادي، وأن التسيير الذاتي كان مجرد نظرية وكاختيار شعبي، وليس عمل يومي وواقع حي "واضاف في خطاب آخر في شهر جوان 1966 أنه يجب القضاء على البيروقراطية في التسيير الذاتي الذي غاص في حلقة مركزية موروثة عن الحكومة السابقة ولخص الدكتور لسماعيل العربي واقع

[1] مرجع سبق ذكره، ص 240.

[2] هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006–2013 بين الانجازات والعقبات، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الغذائي في ظل الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23–24 نوفمبر 2014، ص 3.

الزراعة، ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أية فعالية حقيقية على العمال، وفي الحقيقة فإن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة.

أما الثورة الصناعية، فمن بين الانتقادات التي وجهت إليها أن نفس المشاكل والعيوب التي كانت في السياسة السابقة بقيت كما هي ولم تتغير، كتفشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية مما أدى إلى فشلها وهيمنة الطبقة البورجوازية على الأراضي واستفادوا من هذا القانون، والتي بلغت 8.7٪ أي 87 ألف مستفيد، مقارنة بمليون مستفيد الذي كان متوقعا.

ويمكن تلخيص هذه الفترة بأمرين هما:

- بدأت عملية التنمية الجزائرية عامة إلا بعد 5 سنوات بعد الإستقلال، وبالتحديد في عام 1967، أي انطلاق المخطط الثلاثي، حيث شهدت في السنوات الأولى خللا اقتصاديا وديمغرافيا خطيرين، لأنه لم تستقر السلطة السياسية حقا إلا في أواخر 1967 وبداية 1968 وانخفض الناتج القومي بحوالي الثلث (3/1) وبالتالي ضاعت على الجزائر وشعبها المساحة الزمنية منذ تحقيق الإستقلال في 1962 - 1967.
- تأخر الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي، وتلك مشكلة أكبر لمدة 10 سنوات من 1962 إلى 1971 عندما صدر قانون الإصلاح الزراعي، وبالتالي ضاعت على الجزائر وأغلبية[1] شعبها التي تعيش على الزراعة، المساحة الزمنية من 1962 إلى 1971 ولم يكن المستفيد من حصيلة التنمية إلا القطاعات البورجوازية، وخاصة البيروقراطية السياسية الإدارية، ومتوسطي الملاك في الريف.

ثانيا: مرحلة 1980 – 1989:

نفس السيناريو بقي كما هو، حيث أن الإصلاحات كانت مجرد نظرية أكثر منها تطبيقية، وظلت القرارات التنموية مركزية ولم يكن للفلاحين دور فعال في صنع القرار، مما انعكس على هذه الاصلاحات بالفشل، لأنها كانت عن طريق الثورة والتغيير الجذري الشامل بدلا من الاصلاح التدريجي المعتمد بالدرجة الأولى على تشجيع الملكية عن طريق توزيع الأراضي، وبالتالي لم تغير هذه المراسيم والاصلاحات من حياة الريف بشيء، إضافة إلى العجز المستمر في الإنتاج الفلاحي والارتفاع المتزايد في الواردات الزراعية – الغذائية، فلقد تبين أنها تتزايد كما وتكلفة سنة بعد سنة رغم انخفاض المداخيل البترولية سنة 1986، وبقيت الحصة المخصصة لاقتناء الغذاء من الخارج ثابتة نسبيا، واردات غالبيتها حبوب وحليب تمثل تكلفة خمس الفاتورة الغذائية.

وللإشارة أن هذه الفترة كانت الجزائر تطبق المنهج الإشتراكي لاقتصادها، ونتجت عنها عواقب وخيمة تتجلى في مقولة أحمد هني حيث قال" في آخر المطاف لم تساهم الإجراءات المتخذة لإضفاء الطابع الإشتراكي على الريف، سوى في تخزيبه (أي النسيج الريفي) حتى وأن رضا القرويين، تنامي المعمورات، الانفجار السكاني

[1] مرجع سبق ذكره، ص 3.

وتوزيع الريع البترولي عن طريق الأجور ساهمت هي كذلك في بلوغ هذه الوضعية وذلك بمضاعفة الطلب مقابل عرض محدود.

مرحلة التسعينات 1990 – 1999:

هذه الفترة كانت من أصعب الفترات التي مرت بها الجزائر، خاصة الأزمة الأمنية التي أوقفت عجلة التنمية، وأصبح الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة شاملة على كامل التراب الوطني، وكان الوضع الاقتصادي حرج، خاصة الارتفاع المستمر في حجم[1] المديونية بقوة جراء أزمة 1986، حيث وارتفعت من 15330 مليون دولار سنة 1979 إلى 27000 مليون دولار سنة 1992 إلى 32610 مليون دولار سنة 1995 أي ارتفع إلى الضعف خلال الفترة 1979 – 1995، وهذا ما جعلها تحتل الصدارة في قائمة الدول العربية بالنسبة لحجم الديون الخارجية، واحتلت الجزائر المرتبة الأولى عربيا في حجم خدمة الدين في الفترة 1993 – 1995، حيث أن حجم خدمة الدين الجزائر سنة 1993 يعادل 7 مرات بالنسبة لتونس وأكثر من 3 مرات بالنسبة للمغرب في سنة 1993 وكان سكان الريف أشد معاناة مقارنة بالحضر، من حيث عدم الأمن من جهة والفقر من جهة أخرى، وحسب تقارير، CNS والبنك الدولي وCENEAD يؤكدون أن ظاهرة الفقر تعود جذورها في بداية التسعينات وظل متوسط انتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد على حاله دون تحسين، بسبب مضاعفة عدد السكان خلال ثلاثة وعشرين عاما (1970 – 1993) الذي صاحبه نقص في انتاج الغذاء، وكانت الجزائر من أضعف الدول في التبادل التجاري الزراعي مع الدول الأوروبية مقارنة بالمغرب وتونس، في هذه الفترة، حيث أن الجزائر لا تصدر سوى لفرنسا، بينما تستورد من كل الدول المكونة للوحدة الأوروبية ما عدا بريطانيا والبرتغال، في حين تستورد المغرب وتونس من دول الوحدة الأوروبية أقل مما تصدر لها، أي وجود تماسك وتوازن في التبادل التجاري الزراعي، ولم يساهم القطاع الزراعي بما كان ينتظر منه، حيث لم يرتفع معدل النمو السنوي في القطاع عن نسبة 3٪ خلال الفترة 1990 – 1998، وهو لاشك أدنى معدلات دول الجوار كالمغرب وتونس (أي يعادل نصف نسبة هذه الدول)، وبالتالي تقهقر الإنتاج الزراعي وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة بشكل خطير في ظل غياب أدوات الرقابة، وتواطؤ الجميع بما فيهم العاملين في النشاطات الفلاحية أدى إلى إفشال السياسات المطبقة، سواء لعدم مطابقتها للذهنيات السائدة أو لغموض النصوص القانونية وعدم استقرارها وفي كثير من الأحيان عدم تكييفها مع الواقع.[2]

[1] مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 5.

مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني:

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة إقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الإقتصادي للبلاد، والجدول الآتي يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر[1].

الجدول رقم (1-6): تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الخام بالجزائر للفترة (1991 - 2008) بالأسعار الجارية الوحدة مليار دج

البيان	91	95	97	99	2000	2001	2003	2005	2007	2008
الناتج المحلي الخام	749	1743.6	2530.02	3186.71	4022.1	4241.80	5124.00	7518.90	9408.29	11042.84
الناتج الزراعي	77.6	204	240.41	336.2	359	421	529	647	704.2	711.75
نصيب الزراعة PIB (%)	10.36	11.7	09.35	10.55	8.92	9.52	10.32	8.6	7.48	6.44

المصدر: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستيراد في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة العالمية للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 32.

من الجدول نلاحظ أن الناتج الزراعي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 1991-2008، حيث انتقل من 77.6 مليار دج إلى 711.75 مليار دج، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 817.20٪ وأن الناتج المحلي الخام كانت أكبر بكثير من زيادة الناتج الزراعي، بسبب التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في هذه الزيادة للناتج المحلي الخام، خاصة مع ارتفاع أسعاره خلال بداية الألفية الثالثة إلى أكثر من 140 دولار للبرميل، كما أن نمو القطاع الزراعي في فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2008 بنسبة 98.26٪ مع العلم أن الأسعار في هذه الفترة عرفت شبه استقرار حيث أن معدل زيادتها لا تفوق 3٪، هذا ما يعني أن الزيادة كانت في حجم الانتاج أكبر منها في الأسعار، وذلك بسبب رفع حجم الإستثمارات في هذا القطاع وزيادة حجم الدعم لمعظم الفروع الفلاحية، أما بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي فتتراوح ما بين 10.36٪ سنة 1991 و6.44٪ سنة 2008 وهي نسب ضعيفة جدا رغم أهمية هذا القطاع في الإقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الزراعية

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستيراد في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 32.

للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى كما ذكرنا سابقا، ولإظهار ذلك يمكن دراسة القيمة في جميع القطاعات الإقتصادية من خلال تحليل الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (1-7): تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال فترة 1995 - 2008 (بالأسعار الجارية)

السنوات	1995	1999	2000	2001	2003	2004	2005	2007	2008
المحروقات	522.45	76.35	1616.3	1443.9	1849	2331.1	3393.6	4002.68	4933.3
الخدمات	390.05	758.44	832.3	957	1103.2	1265.6	1450.8	2732.26	3213.35
القطاع الزراعي VAA	196.56	353.72	346.2	411.5	496.3	511.68	524.2	687.4	700.34
البناء والأشغال العمومية	171.76	302.74	335.5	358.9	446.1	506.4	559.1	809.24	947.53
قطاع الصناعة	148.5	267.68	294.5	313.7	339.4	368.6	393.2	469.88	504.66
مج القيمة المضافة VA TOTAL	1429.3	2585.93	3424.8	3485.0	4234	4983.4	6320.9	8701.46	10299.18
نسبة VAA إلى VA TOTAL	13.75	13.82	10.10	11.80	11.72	10.26	8.29	7.80	6.80

المصدر غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستيراد في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة العالمية للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 33.

من الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 1995 - 2008، خاصة قطاع المحروقات الذي عرف نسبة نمو 844.26٪ ثم تليه قطاع الخدمات بنسبة نمو 832.83 ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة نمو 551.66٪ ثم القطاع الفلاحي بنسبة نمو 356.30، وأخيرا القطاع الصناعي بنسبة نمو 339.84٪، أما بالنسبة لمساهمة كل قطاع في القمية المضافة فنجد أن القطاع الزراعي يأتي في المرتبة الثالثة من بين القطاعات الاقتصادية بنسبة مساهمة متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث وصلت هذه النسبة إلى 13.82٪ سنة 1999، لتنخفض بعدها في السنوات اللاحقة حيث وصلت إلى 6.80٪ سنة 2008، وهذا التراجع لا يعني انخفاضا في الانتاج لأن قيمة الانتاج الزراعي خلال هذه الفترة ارتفعت من 336.2 مليار دج إلى 711.75 مليار دج وهو ما يمثل نسبة زيادة 111.7٪، وإنما يرجع إلى الزيادة الكبيرة في القيمة المضافة لقطاعي المحروقات والخدمات وخاصة في أسعارهما[2].

الزراعة والتنمية الإقتصادية:

تلعب الزراعة دورا مهما في تنمية الاقتصاد، وقد كان ينظر في الماضي إلى هذا الدور بشكل مبسط وغير صحيح يتمثل في تزويد قوة العمل الزائدة أو رأس المال إلى الصناعة والتي كان ينظر إليها على أنها المحرك الحقيقي

[1] مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 33.

للتنمية الإقتصادية، هذه النظرة كانت تدعمها ملاحظة أن العملية الانتاجية الزراعية لا تتأثر بترك العمال العمل، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية في المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية كانت المنتجات الوحيدة التي يمكن أن تصدر لكسب العملة الصعبة الضرورية للاستثمار في قطاع الصناعة.

أدت محاولة زيادة نمو قطاع الصناعة إلى فرض الضرائب على قطاع الزراعة مما أدى إلى انخفاض مستوى الأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية[1]، ولقد انخفضت الدخول الزراعية أحيانا إلى الحد الذي أصبح عنده المزارعين في ظروف فقر، ولقد أظهرت تجاربعدة دول الآن أن مثل هكذا استراتيجيات عادة ما تكون أدنى مرتبة بالنسبة لطرق أخرى في التنمية الاقتصادية عندما تأخذ الزراعة المرحلة المركزية.

يمكن أن يستفيد الاقتصاد من خلال الدعم المباشر لتنمية قطاع الزراعة، أولا باتجاه حدة الفقر في كل من القطاعات الريفية والمدينة، وثانيا بسبب أن الدخل في القطاع الريفي له مضاعف أعلى من الدخل في الاقتصاد المدني لأن إنفاق سكان الريف على المنتجات المحلية أعلى، من أجل نجاح السياسات الزراعية يجب أن تصمم وتطبق بعناية، ولهذا يجب تفهم الأهداف التي يجب الأهداف التي يجب على السياسات تحديدها والأخذ بعين الاعتبار القيود التي يواجهها القطاع وبهذا يصبح من الممكن اختيار الوسائل المناسبة التي تبني عليها السياسات الفعلية[2].

المطلب الثالث: قطاع الخدمات في الجزائر

الخدمات في مجملها، تسهر اليوم الى 75% من القيمة المضافة الاجمالية منها 54.2% في القطاع المسوق (التجارة والنقل) و20.4% للقطاع الغير المسبوق (انظر الجدول 1-8)، وتمثل الخدمات المتوجهة للمؤسسات ما يقارب نصف القيمة المضافة للخدمات المسوقة في عام 2005، وارتفعت هذه النسبة بشكل حاد على مدى فترة طويلة، هي ذات الصلة، اولا، الى سياسة الاستعانة بمصادر خارجية تنفذها الشركات الصناعية والخدمية، وثانيا وبشكل اعم التغيرات في الممارسات الادارية لهذه الشركات نفسها[3].

---

[1] كارلو كافيرو، السياسات الزراعية في الدول النامية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي NACPC، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ص 3.

Agriportat.gou.sy/public/dwnld-Files/training-materials/ar/tm-ag-pol-developing-countries-ar.pdf

[2] مرجع سبق ذكره، ص 3.

[3] بوصالح صفيان، التحكم في جودة الخدمة البنكية دراسة نوعية-كمية في البنك الوطني الجزائري BNA، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص 12.

الجدول رقم(1-8): اجمالي القيمة المضافة حسب القطاعات بالأسعار الجارية (بمليارات اليورو)

	1999		2013	
	En volume	%	En volume	%
Agriculture, sylviculture, pêche	31.56	0.02	30.39	0.02
Industrie	415.25	0.30	465.66	0.23
construction	13.42	0.01	11.24	0.01
Tertiaire marchand	693.28	0.50	1123.03	0.56
Commerce	139.09	0.10	197.38	0.10
Transport	57.95	0.04	88.10	0.04
Services marchands	496.24	0.36	837.56	0.42
Dont services aux entreprises	260.34	0.19	427.04	0.21
Services aux particuliers	47.46	0.03	81.73	0.04
Activités immobilières	140.40	0.10	243.25	0.12
Activités financiers	48.04	0.03	85.54	0.04
Tertiaire non marchand Secteur de service	240.01 933.29	0.17 0.67	370.84 1493.87	0.19 0.75
total	1393.51	100.00	2001.16	100.00

المصدر: بوصالح صفيان، التحكم في جودة الخدمة البنكية دراسة نوعية-كمية في البنك الوطني الجزائري BNA، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص 12.

على مدى العقدين الماضيين، نمت القيمة المضافة في الخدمات بمعدل سنوي اعلى من نمو الاقتصاد ككل (3.16% مقابل 2.3%) اما الخدمات في القطاع المسوق التي ساهمت في معظمها في ديناميكية نمو الخدمات بمتوسط نمو سنوي قدره 3.26 بين عامي 1999 و2013، مقابل 2.87% في القطاع غير المسوق[1].

المبحث الثالث: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والأيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات وبالتالي تغير القرارات والانظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني بالرغم من انها كانت ولازالت مختبر للعديد من التجارب والأنظمة

[1] مرجع سبق ذكره، ص12.

المستوردة، ان الواقع الحالي لتسيير في المؤسسات الجزائرية يلزم علينا الرجوع الى الحقبة التاريخية الماضية لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا.

المطلب الاول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى ثلاث مراحل رئيسية كالتالي:

1- المرحلة الاولى من 1963-1982:

لقد كانت حوالي 98 من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، وكانت تلك التي تعود الى الجزائريين محدودة على المستوى العددي، وعلى المستوى الاقتصادي، من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة بعد الاستقلال مباشرة، ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين، أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية، الامر الذي جعل الدولة تصدر قانون الاقتصاد الذاتي.

وقد قامت مديرية الاحصائيات التابعة لوزارة المالية والتخطيط سنة 1964 بتصنيف المؤسسات حسب حجمها، والذي نقدمه وفق الجدول التالي[1]:

جدول رقم (1-9): تصنيف المؤسسات حسب حجمها سنة 1964

عدد العمال	عدد المؤسسات
من 01 الى 10 عامل	411
من 10 الى 19 عامل	298
من 20 الى 49 عامل	300
من 50 الى 99 عامل	195
من 100 الى 499 عامل	253
من 500 عامل فاكثر	148
المجموع	**1605**

المصدر: ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها في الجزائر، ملتقى وطني واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص7

وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي، واعطاء القطاع العام الدور الاساسي على حساب القطاع الخاص واعتماد سياسات الصناعات المصنعة، وما يرتبط من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات

[1] ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يوم 05-2013/05/06، ص7.

المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة من خلال هذه الفترة، التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر وقد تم تسجيل بطء وتأخر في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، حيث بلغ العدد الإجمالي للمشاريع التي تم انجازها حتى نهاية 1978، 130 مشروعا، والتي توضح ان نسبة الانجاز في الصناعات المسجلة جميعها حتى التاريخ المذكور اعلاه هي اكثر من 19%، كما توجد صناعات لم ينجز منها اي عدد بعد، مثل الصناعات الكيميائية الصغيرة، اما الصناعات التي لوحظ فيها تقدما نسبيا في وتيرة الانجاز، فهي الصناعات التقليدية والغذائية، والصناعات الخشب والورق، وخصوصا من طرف البلديات وتعتبر عن ذلك معدلات الانجاز المشار اليها في الجدول التالي[1]:

جدول رقم (1-10): معدلات انجاز وحدات صناعات الانتاج المحلية سنة 1978

نوع الصناعات	عدد المشاريع المسجلة	عدد المشاريع المنجزة	المشاريع الولائية	المشاريع البلدية	معدل الانجاز(%)
مواد البناء	268	33	17	16	12
الصناعات المعدنية	84	14	11	03	17
الخشب والورق	75	22	14	08	29
النسيج	32	02	02	-	06
الصناعات الغذائية	19	08	01	07	42
الصناعات التقليدية	72	51	03	48	70
الخدمات الحرفية	50	04	04	-	08
الكيميائية الصغيرة	11	-	-	-	-
السياحة المحلية	133	10	10	-	4.5
المجموع	744	144	62	82	19

المصدر: ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها في الجزائر، ملتقى وطني واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص8.

وتعود الأسباب التي حدت من السير الحسن والسريع لوتيرة انجاز هذه المشاريع إلى مشاكل نقص التمويل، والخبرة الفنية والتكوين اللازم، بالإضافة إلى اغلب الجماعات المحلية تفتقد للوسائل والإمكانيات الضرورية لانجاز هذه المشاريع، كمكاتب الدراسات وشركات الأشغال العمومية ...الخ.[2]

2-المرحلة الثانية 1982-1994:

صدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار القانون المؤرخ في 1982/08/21 او القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 80/242 المؤرخ في 1980/10/04) والإجراءات المتعلقة باستقلالية

[1] مرجع سبق ذكره، ص8

[2]. المرجع سبق ذكره. ص8.

المؤسسات(المرسوم 88/192 المؤرخ في 1988/10/04). ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية أصدرت بعض القوانين التي كانت تمثل بداية التوجه نحو الاقتصاد المفتوح، وشهدت هذه الفترة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، الا ان تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية قد تأثرت سلبا بعد صدور قانون النقد والقرض عام 1990، وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار والخاصة أسعار الصرف، وفي 1993/10/05 صدر قانون ترقية الاستثمار وإنشاء الشباك لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI"""" في 1994.[1]

3-المرحلة الثالثة من 1994 الى 2007:

لقد شهدت هذه الفترة تبني الحكومة الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية في سنة 1994، برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (01 افريل 1994 /31 ماي 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس1995 الى 01 افريل1998 لمدة سنتين، الأمر الذي أدى إلى خوصصة الكثير من الأنشطة والمجالات، كما رافقت اتحاد عدة إجراءات وصدور العديد من التشريعات والقوانين المنظمة لهذا القطاع أهمها[2]:

1/ إصدار قانون جديد للاستثمار في جوان 2001 والذي نص على:

- عدم تمركز نشاط الوكالة الوطنية للترقية والدعم ومتابعة الاستثمار بخلق مكاتب جهوية.
- إنشاء مجلس وطني للاستثمارات الذي يعمل على اقتراح استراتيجيات واليات لتطوير الاستثمار.
- إمضاء الحكومة على عقود أجنبية بهدف الشراكة.

2/ صدور القانون التوجيهي رقم 18-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي من بين أهدافه:

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- ترقية توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة.

---

[1]. بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، قسم العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص22.

[2]. شاوي صباح، اثر التنظيم الاداري على اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الـ صغيرة والمتوسطة بولاية سطيف مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو م تسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص186.

- تحسين أداء المؤسسات ص.م.
- ترقية إطار تشجيعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات ص.م.
- تبني سياسات تكوين الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التقاول.
- تسهيل حصول المؤسسات ص.م على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات ص.م.

3/ صدور المرسوم التنفيذي رقم 02/373 المؤرخ في 2002/11/11 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد قانونه الأساسي، حيث يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية تكون تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات ص.م ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو يهدف الى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات ص.م ان تنجزها، الى جانب توفير الاستشارة والمساعدة التقنية لها بالإضافة لضمان مراقبة البرامج التي تنظمها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات ص.م.

4/ صدور المراسيم التنفيذية في سنة 2003 والتي أهمها:

- المرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 25/02/2003 والمتضمن القانون الأساسي لمسائل المؤسسات.
- المرسوم التنفيذي رقم 79-03 المؤرخ في 25/03/2003المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات ص.م ومهامها وتنظيمه.
- المرسوم التنفيذي رقم 374-03 لمؤرخ في 2003/10/30 والمتعلق بالتصريح الشخصي للمؤسسات ص.م وذلك بهدف جمع المعلومات حول المؤسسات ص.م عب التراب الوطني.

5/ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص.م سنة 2005 والتي تهدف أساسا الى التنمية وترقية المؤسسات ص.م بصفة عامة، ومرافقة المؤسسات في مسار تنافسينها وتحديثها في خصم ظرف دولي يتصف بعولمة التبادلات ومنافسة اكثر حدة وقد حدد لهذه الوكالة المهام التالية:

- وضع حيز التنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية وتطوير المؤسسات ص.م وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ص.م.
- متابعة ديمغرافية المؤسسات ص.م خاصة ما يتعلق منها بالإنشاء والتوقف او تغيير مجال النشاط.
- ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال المؤسسات ص.م للتكنلوجيا الحديثة في الإعلام والاتصال.
- جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات ص.م.[1]

*** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة:**

[1]. مرجع سبق ذكره، ص187.

1- زيادة الناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي يشمل كل ما يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية في المناخات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوك للمواطنين او الأجانب، حسب ما صرح به المدير الفرعي للإحصائيات بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فانه تقدر مساهمة المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 53.6 بالمئة وتساهم 75.53 بالمئة خارج المحروقات هذا سنة 1998 .

وإذا سلمنا أن القطاع الخاص يمثل نسبة كبيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدينا المساهمة في الناتج الخام حسب قطاعات النشاط نهاية 1999

الجدول رقم (1-11): المساهمة في الناتج الخام حسب قطاعات النشاط نهاية 1999

قطاعات النشاط	القطاع الخاص	القطاع العام
الفلاحة والصيد	99,70	0,3
خدمات مقدمة للأسر	98,50	1,5
التجارة	96,9	3,1
الصناعة	67	73
النقل والاتصال	7,30	23,7
أشغال عمومية وبناء	64,20	35,8

المصدر: بطاش غنية، بن نعيمة سعيدة، دور المؤسسان الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العلوم الاقتصادية، تسيير المؤسسة، 2013، 2014، ص56

من الجدول نلاحظ ان القطاع الخاص الممثل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسط يساهم بمختلف فروعه بنسبة عالية ومرتفعة في الناتج لمحلي الإجمالي مقارنة بالمؤسسات العمومية الكبيرة على غرار الفلاحة بنسبة 99.7 التجارة 98.5 وفيما ترتكز مساهمة المؤسسات العمومية الكبيرة في القطاع الصناعة بنسبة 73.00.[1]

2- زيادة القيمة المضافة:

لقد ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع من القيمة المضافة في مختلف الأنشطة وعلى السنوات الأخيرة بحيث وصلت نسبة الزيادة مثلا 15 بالمئة في قطاع لسنة 2009 وكذا 12.9% في قطاع البناء والأشغال العمومية، وتطورات إجمالا لتصل لنسبة 93.58 بالمئة لسنة 2009، والجدول الموالي يوضح الزيادات المستمرة.[2]

[1] بطاش غانية، بن نعيمة سعيدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة اليسانس في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 ، 2014، ص56

[2] مرجع سبق ذكره، ص57

الجدول رقم (1-12): تطور القيمة المضافة خلال فترة (2006-2009)

	2006		2007		2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة								
خاص	638,63	99,59	701,03	99,55	708,17	99,50	924,9	99,85
عام	2,62	0,41	3,16	0,45	3,58	0,50	1,38	0,15
المجموع	641,29	100	704,19	100	711,75	100	926,37	100
بناء وأشغال العمومية								
خاص	489,37	80,22	593,09	80,94	754,02	86,67	871,08	87,10
عام	120,70	19,78	139,26	19,05	115,97	13,33	128,97	12,90
المجموع	610,07	100	732,71	100	869,99	100	100,5	100
نقل ومواصلات								
خاص	579,80	77,93	657,35	79,19	700,33	81,10	744,42	81,41
عام	163,73	22,02	172,72	20,80	163,24	18,90	744,42	18,59
المجموع	743,53	100	830,07	100	863,57	100	169,95	100

المصدر: بطاش غنية، بن نعيمة سعيدة، دور المؤسسان الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العلوم الاقتصادية، تسيير المؤسسة، 2013، 2014، ص57.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم وهي تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتطورة او السائرة في طريق النمو، وتولي لها أهمية بالغة فعلى سبيل المثال دولة الهند تعتبر الصغيرة والمتوسطة هي مفتاح التنمية، ولعل أهم المكاسب التي يمكن ان تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ان نوجزها في النقاط التالية[1]:

- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية من اجل تنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة اتجاه الدول الأخرى وخاصة الدول حديثة التصنيع.
- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع خلال تنمية وتطوير المهارات.

[1]. قاشي خالد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013، مجلة الابحاث الاقتصادية، الـ عدد 12، جوان، 2015، جامعة البليدة.

- المساهمة في تلبية بعض الاحتياجات الصناعية الكبيرة خاصة منها المواد الأولية.
- استعمال التكنولوجيا المحلية في الغالب.
- توفير فرص العمل وبتكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث الأسلوب الإنتاجي كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة.
- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية.
- توفير وسائل الدفع الخارجي من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.
- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية وتثبيت السكان لكونها تتمتع بالمرونة في التوطين.

المطلب الثاني: المؤسسة العمومية

1- تعريف المؤسسة العمومية:

كما يعرف الدكتورpierre lourent المؤسسة العمومية على أنها " هي شخص معنوي من القانون العام يسير مرفق عمومي متخصص، مستقل عن الدولة والجماعات المحلية ولكنه مربوط بهما".

ويعرف الأستاذ waline المؤسسة العمومية بأنها عبارة عن شخص متخصص من أشخاص القانون العام، يتولى إدارة مرفق عام بقدر معين من الاستقلال"[1].

2- مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية:

- مرحلة التسيير الذاتي (1962-1965) l'auto-gestion

كان بروز المفهوم القانوني للمؤسسة العمومية في ظل ظاهرة التسيير الذاتي بمقتضى المرسوم رقم 95-63 المؤرخ في 1963/03/22

ولقد لرض هذا النوع من التسيير من الواقع والظروف السائدة في الأيام التالية لعام 1962، حين غادر المعمرون الأوربيون التراب الوطني تاركين المؤسسات التي كانوا يديرونها شاغرة، مما أدى بالعمال الجزائريين بمواصلة عملية الإنتاج والتسيير للمؤسسات وقد تبع هذا إصدار السلطة السياسية لبعض النصوص القانونية التي تحدد الصيغة التنظيمية للمزارع والمؤسسات المسيرة ذاتها والتي تتمثل في:

- قرار 23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية والمنجمة والحرفية.
- قرار 18 مارس 1963 الخاص بحماية الأملاك السائدة من النهب.
- قرار 28 مارس 1963 الذي ينص على تأسيس الهيئات التالية:

[1]. مداح يوسف، فئات المؤسسات العمومية في الجزائر، كلية الحقوق والعلم السياسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2015، 2016، ص 12.

مجلس العمال، المجلس الاعمالي، لجنة التسيير، المدير[1]

يعرف التسيير الذاتي بأنه: ''تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيون او التي تم تأميمها.''

تسيير المؤسسات في إطار النظام كان يتم بواسطة لجنة التسيير الذاتي التي يقوم العمال بانتخابها، ثم تقوم هذه الأخيرة باختيار رئيس لها من بينهم بطريقة ديمقراطية، الى جانب الرئيس هناك المدير الذي يعين من طرف الوزارة الوصية، هذا ما شكل تناقض في مضمون التسيير الذاتي مما يدل على وجود تردد في تطبيق مبدأ المركزية واللامركزية في عملية تسيير المؤسسات الاقتصادية، ذلك لوجود من الازدواجية مكونة من مدير معين من هيئة منتخبة، ومون المدير هو الذي يسيطر على الهيئة المنتخبة، حيث يخول له صلاحيات واسعة تجعله يبرز كسلطة اخرى مع الهيئة المنتخبة، المدير قانونا هو العون المنفذ لقرارات مجلس التسيير للمؤسسة، لكن هذه القوانين خولت له عدة صلاحيات كممثل للدولة، كان له حق الاعتراض على برنامج الاستغلال والتنمية اذا ما تبين له انها غير مطابقة للبرنامج الوطني، يوظف اليد العاملة(العمال الدائمون) يراقب المشتريات والمبيعات، كما انه تصرف في الخزينة، والقرارات تكون غير قابلة للتنفيذ في حالة لم يوافق عليها، ويقول في هذا الصدد رابح نور الدين '' تقسيم السلطات مع الأجهزة المنتخبة في التسيير الذاتي يدل على ان القانون نظمها لصالح المدير'' .

اذا يمكن القول ان المدير كانت له حرية اكثر في هذه المرحلة. الأمر الذي ادى الى تكريس المركزية، والتعقيدات البيروقراطية وعدم مساهمة العمال في التسيير واخذ القرارات، وكانت نتيجة هذا بروز العديد من الصراعات العمالية حول عملية تسيير وتنظيم المؤسسة، والقصد من ذلك وجود فئة من المسيرين وذوي التخصصات استأثرت ببعض المزايا المادية والإدارية، وتحولها الى فئة بيروقراطية تحتكر السلطات اتخاذ القرارات[2].

-مرحلة الشركة الوطنية (1965-1971)l'entreprise nationale

في بداية 1965 اتخذت الدولة عدة إجراءات كان من شانها تنظيم القطاع العام واستغلاله أحسن استغلال، وعلى هذا الأساس تم إنشاء شركات وطنية تهتم بالنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة، من الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المردودية والمشاركة التدريجية للعمال في اتخاذ القرارات، ومن ضمن الأهداف المخولة لها تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي الذي يتمثل في تموين السوق الوطنية بالمواد الضرورية، وكذلك تحقيق الهدف السياسي هو الرمي الى توحيد مركز القرارات،

[1]. حشماوي مختارية، تكوين الاطارات المسيرة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية الـ علوم الاجتماعية والسياسية، جامعة وهران، 2011-2012، ص40.

[2]. مرجع سبق ذكره، ص42

وقد تراجع نمط التسيير الذاتي حيث لا يمثل سوى6.5% واما الشركات الوطنية فتمثل 49.6% و41.2% للمؤسسات الخاصة، الموروثة عن الاستعمار الفرنسي.

ان هذه الإجراءات كان الهدف منها تحضير أدوات تمويل نموذج التنمية المعتمد والذي عرف بنموذج – الصناعة المصنعة– ومنه وضعت ميكاريزمات وأدوات التسيير المركزي بإتباع نمط تسيير السوفياتي، لقد كان تحديد وظائف أهداف الشركات الوطنية خلال 1965-1971، يتم من طرف الجهاز المركزي والوصايا في إطار الإستراتيجية العامة المرسومة الا ان هذه الشركات ما فتأت الا ان أظهرت عدم استطاعتها لحصر الأهداف الاساسية لاستمرار بقائها، لأنها ظهرت أهداف أخرى تضاف الى مهامها، ادت الى تداخل وظائف والشركة وتعارضها في بعض الأحيان مع طبيعة نشاطها، وهذا التعارض كان مبررا بمشاكل عديدة منها[1]:

– مشكلة الافتقار الى الجهاز الإداري الذي تتوفر فيه صفات الكفاءة والخبرة والأساليب العلمية الحديثة، لعدم وجود إطارات متخصصة او لنقص خبرتها، وفي بعض الأحيان ضعف روح المسؤولية وتفشي ظاهرة الاتكال.

– كما كانت الشركات آنذاك مطالبة اكثر بتحقيق المطالب المحلية للعمال، وكذلك المساهمة في توفير شروط الاستقرار السياسي في هذه المرحلة، حيث لم تحدد الأهداف العامة للاقتصاد الوطني وفق منطق قانون العرض والطلب، وانما وفق خطة الاقتصادية والاجتماعية الموضوعة من القيادة السياسية، فانعكست آثار هذه الاختلالات على الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي على فعالية ودور المؤسسات الوطنية.

ورغم ذلك فان الشركات الوطنية كانت تساهم في معظم الإنتاج الوطني، حيث توضح الإحصائيات انه في سنة 1971، ساهمت الشركات الوطنية كانت في معظم الإنتاج الوطني، حيث توضح انه في سنة 1971 ساهمت الشركات الوطنية بإنتاج حوالي 85% من المنتجات الصناعية، وكانت توظف حوالي 80%من إجمالي القوى العاملة، انه بملاحظة مجريات الأحداث آنذاك، نستطيع القول ان سنة 1965 كانت بمثابة نقطة الانطلاق الأساسية .حيث تمت صناعة الأهداف المتوخاة من البناء الاقتصادي والاجتماعي، ضمن إستراتيجية تنموية، تهدف بالدرجة الأولى الى:

– العمل على استغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد.

– قطع دابر التبعية الاقتصادية من خلال قطاع صناعي قوي.

– بعث تكامل منسجم بين القطاعات القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني لاسيما فيما بين القطاع الصناعي والزراعي.

[1]. عثامنية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التخطيط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000-2001، ص50.

ولقد كرست هذه الفترة لصيانة الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية الوطنية وتوفير الأرضية الصلبة لقيام هذه الإستراتيجية على محك الواقع، وقد كان ذلك من خلال التوسع في عمليات التأميم للاحتكارات الأجنبية، وفي شتى الميادين من جهة، وبعث مؤسسات وطنية بديلة عن هذه الاحتكارات، تضطلع بعمليات البناء لتواكب مخططات التنمية الوطنية عن كثب، لاسيما في المجال الصناعي باعتباره المتعامل الرئيسي التصنيع المستهدف آنذاك.

وانطلاقا من هذه المكانة شكلت المؤسسة الوطنية الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وفرضت نفسها كمرجع مهم لتحليل تجارب القطاعات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، لاسيما من حيث تبني نموذج منفرد للتنمية المستقبلية.[1]

-مرحلة استقلالية المؤسسة العمومية(1988-1995):

يعد القانون رقم 01-88 الصادر سنة 1988 منعطف هام في استقلال المؤسسة العمومية الاقتصادية، فمن خلال صدور هذا القانون أصبحت هذه المؤسسات يمكن ان تاخد شكل شركة مساهمة او شركة ذات مسؤولية محدودة تملك الدولة او الجماعات المحلية فيها بصفة مباشرة او غير مباشرة جميع الأسهم او الحصص هذا طبقا للمادة الخامسة (5) من القانون المذكور أعلاه، كما أصبحت أموال هذه المؤسسات تخضع لأحكام القانون الخاص وتخلت الدولة عن تدخلها المباشر في تسيير أموالها وتم إنشاء صناديق المساهمة بموجب القانون رقم 03-88 المتعلق بصناديق المساهمة والتي تعرف على انها شركات او مؤسسات عمومية اقتصادية تشكل الوساطة التي تمكن الدولة من المساهمة في المؤسسات العمومية وممارسة حقها في الملكية، كان هذا النظام القانوني الجديد الذي يحكم هذه المؤسسات العمومية يهدف الى إخضاعها للقانون الخاص لتحقيق استقلاليتها. الا انه يشمل قواعد استثنائية تبين طابعها العام خاصة ما يتعلق بأموالها، هذا ما نصت عليه المادة 20 من القانون رقم 01-88 السالف الذكر. ومن مظاهر ازدواجية النظام القانوني المطبق على هذه المؤسسات العمومية الاقتصادية بدل القانون التجاري[2].

- ❖ حيث سبق عملية استقلالية المؤسسات إجراءات في عام 1980 تمثلت فيما يلي:

[1]. مرجع سبق ذكره، ص52

[2]. بوده نبيل، اجيس سليم، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2014-2015، ص42.

1- إعادة الهيكلة العضوية:

وكان الغرض منه هو تحويل مؤسسات القطاع العام الى المؤسسان صغيرة الحجم وأكثر تخصصا وكفاءة، ولقد كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة، وتعداد المؤسسان الجهوية والمحلية 526 مؤسسة[1]، العمل المستهدف هذه الإجراءات في زيادة إجمالي الناتج الوطني الذي يبين الجدول التالي:

جدول رقم (1-13): معدل زيادة الناتج الوطني

السنوات	1981	1982	1983
مقدار الزيادة	2,4	4,3	7,3

المصدر: بن عنتر عبد الرحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وافاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002.ص7

ويترقع ان ترتفع زيادة إنتاجية القطاع العام ارتفاعا ملحوظا بعد التطين الكامل لاستغلالية المؤسسات وتزداد بذلك الطاقة الإنتاجية للمؤسسات العامة بنسب كبيرة[2].

2- إعادة الهيكلة المالية:

وتعتبر بمثابة إعادة توزيع جغرافي لمراكز اتخاذ القرار وتتويج لإعادة الهيكلة العضوية وكان الغرض منها إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة ورأس المال وتصفية الذمم بين المؤسسات[3].

---

[1] بن عنتر عبد الرحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضرة بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002، ص7.

[2]. مرجع سبق ذكره، ص7.

[3]. سولاف بن الشيخ، مستقبل خوصصت القطاع العام في الجزائر دراسة استشرافية في الجزائر، مذكرة لاستكمال شهادة الما ستر الاكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2014/2013، ص13.

خلاصة:

نظرا لتطور الاحداث السريعة نجد ان الجزائر اخذت كما هائلا من الاصلاحات التي مست القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري بداية من اعادة الهيكلة مرورا بنظام الاستقلالية وصلا الى الخوصصة.

ان مجمل الاصلاحات التي بادرت بها الجزائر لم تتوقف بل لازال التغيير مستمر ومتواصل الى حد اليوم وان الاقتصاد الجزائري مقبل حاليا على انفتاح متزايد على العالم الخارجي.

الفصل الثاني:
النفط، وأهميته في الاقتصاد الجزائر

تمهيد:

عرف الانسان النفط منذ القدم وربما من بداية الحياة الانسانية على الارض، لقد كان النفط في واقع الامر الاساس الحقيقي الذي ساعد على تطور الحياة، وانه بالتأكيد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنين طويلة قادمة، ولكن النفط في نفس الوقت كان اداة للسيطرة والتمييز والحروب ومازال المحرك لأليات السياسة والاقتصاد.

تأسيسا على ما سبق، سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على 3 نقاط اساسية، وذلك بالتطرق الى النفط واهميته في الاقتصاد الجزائري من خلال المبحث الاول، الاطار المفاهيمي للنفط>، السياسات الاقتصادية للثروة النفطية من خلال المبحث الثاني، اما المبحث الثالث فنسلط الضوء على الاهمية الاقتصادية للنفط في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفط

عرف الإنسان النفط منذ القدم وربما بداية الحياة الإنسانية على الأرض، لقد كان النفط واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، وإنه بالتأكيد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنين طويلة قادمة، ولكن النفط في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب وما زال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد.

يحتل النفط المركز الأول من حيث الأهمية من بين مصادر الطاقة، وازدادت أهميته إبان الحرب العالمية الثانية، والدور الكبير الذي لعبه فيها، بحيث توجهت أنظار العالم نحو السيطرة على هذه الثروة وامتلاكها.

المطلب الأول: ماهية النفط

أولا: تعريف النفط:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة السحرية والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب "Gold" في الاقتصاد العالمي.

وبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول (البترول، زيت البترول، النفط=بترو ليوم=Petroleum)، وبالتالي نستنتج بأن البترول هو نفسه النفط وبهذا يمكننا أن نقول وبهدف توحيد المصطلحات برميل نفط = برميل بترول.

إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية "Petroleum" و تتكون من جزئية "Petr" وتعني صخر، و"Oléum" وتعني زيت وبجمع الجزئين نجد Petroleum وتعني زيت الصخر.

"وبالبترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدّة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران"[1].

وهناك من يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.

إن البترول هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت "فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كمياويا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي دو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.

---

[1]– وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات–دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر –بسكرة– ، سنة 2012–2013، ص 4

إذن فالنفط في المقام الأول خليط معقد منوع من هيدروكربونات "Kohlenwassers tofle" في حالة غازية وسائلة وصلبة، فهو خليط لا ينشأ إلّا بفعل درجات حرارة معينة.

إن تواجد النفط في الطبيعة إمّا أن يكون على شكل سائل وقد يكون صلبا أو حتى غازاً "فإذا تغلبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط يكون البترول ثقيلاً وأقرب إلى عجينة لينة منه إلى سائل، وإذا قلت فيه نسبة المركبات الصلبة وكثرت فيه المركبات السائلة يكون خفيفاً، وأغلب البترول الجزائري من هذا النوع، وإذا حدث وأن تغلب الغاز على السوائل تكون هذه الأخيرة محملة فيه ويعتبر الحقل، حقل الغاز لا حقل بترول.

ومن هنا ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعطي التعريف الآتي للنفط:

النفط هو عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف ويحتوي أيضا على مواد صلبة وأخرى غازية، لونه بني أو أخضر غامق، وقد يكون أسود وأحياناً عديم اللون، ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال[1].

ثانيا: نشأة النفط.

إن الدارس للشؤون النفطية يلاحظ بأنه هناك اختلاف واضح في كل التصورات التي تدور حول أصل النفط وكيفية نشأته وتكونه في الطبيعة فلا يوجد هناك أي تصور واضح ودقيق حول هذا الموضوع بالذات، والمهم هنا هو أن النفط نشأ في سياق عملية في غاية التعقيد وعلى مدار حقب طويلة من الزمن، يصعب على الإنسان تحديدها أو حتى[2] تصورها، ولكن أغلب الدارسين أجمعوا بان النفط يتكون في باطن الأرض وعلى ضفاف البحار وأعماقها وعلى أعماق مختلفة وفي أزمنة جيولوجية متفرقة، ويتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها ثم يتجمع في المصائد البترولية "Petroleum Trops".

لا تزال المعارف بشأن نشأة النفط ومكوناته فتية شديداً، ففي بادئ الأمر اعتقد البعض ان أصل البترول يكمن من الناحية في الطُوفال "Sachiefe Shale" ومن ناحية أخرى في الوحل الكلسي "Schalammiges Klagésien"، ولكن هذا الاعتقاد لكن سوى تكهن لا غير، ولكن بفضل التقدم العلمي الذي حققته العلوم الجيولوجية والكيمياء الجيولوجية في العشرين سنة الأخيرة، أزيح النقاب عن الطريقة التي يتكون بها النفط.

ولقد أجمع أغلب الباحثين في هذا الشأن بأن النفط لا ينشأ إلّا في ظل ظروف شديدة الندرة، وفي أزمنة جيولوجية مختلفة ولهذا فإن العثور عليه ليس أمراً سهلاً كما انه لا يوجد إلّا في مناطق معينة وهذا من خلال تحركه عبر الطبقات الأرضية وتجمعه في أماكن محددة.

إن نشوء النفط يتوقف على توفر الطحالب البحرية وبقايا الكائنات الحية الحيوانية منها والنباتية، والأحياء البحرية الدقيقة وبقايا الكائنات الحية الأخرى والرواسب المعدنية، والتي ترسبت في أعماق المحيطات والبحار

---

[1]– مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2]– يوسف خليفة يوسف، الاقتصاد السياسي للنفط راية عربية لتطوراته، جامعة الامارات العربية المتحدة، ص6.

المختلطة برمالها بشكل مركز وبكميات غزيرة جداً، مشكلة طبقات سميكة تتحول تدريجيا إلى صخور رسوبية، هذا كله يمكن أن تنشأ عنه تفاعلات عضوية كربونية تكون كبداية لنشأت النفط.

إن توفر كل هاته المواد العضوية وبمفرداتها لا يمكن اعتبارها شرطا كافيا لنشأة هاته المادة السحرية، بل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا ونقول أنه مهما عظمت كمية المواد العضوية المتجمعة، فإن هذا بمفرده لن يكون كافيا وإنما يجب أن تكون هناك بيئة ثابتة ومستقرة وخالية من الأكسجين وغير هوائية، وتتحقق هذه الظروف إمّا في البحار العميقة أو في الأودية الضيقة الناشئة بفعل تحرك القارات وما يصاحب ذلك من تشقق في القشة الأرضية، أي في الأودية الخالية من التيارات المائية أو التي لا وجود فيها لهذه التيارات إلّا بنسبة ضئيلة جداً، وبوسعنا أن نعثر في يومنا الراهن على مثل هذه الظروف في البحر الأسود وبحر ماركيبو في فنزويلا أو في بحر الأدرياتيك المحاط عمليا باليابسة، والبحر الميت[1].

إن امتلاء أحد الأودية بالمادة العضوية وهذا عبر مرور فترة زمنية طويلة تأخذ الحواف والمناطق المجاورة للوادي بالتآكل شيئاً فشيئاً أو في سياق عملية التآكل هذه تتكون ترسبات تجرفها الأنهار المتدفقة إلى داخل الوادي ومكونة بذلك غطاء يغطي المادة العضوية.

وتستمر هذه المادة العضوية المحكمة الغطاء بالهبوط إلى العمق،وكما هو معروف بأن درجات الحرارة ترتفع في الحالات العادية الاعتيادية بثلاث درجات مئوية كلها توغلنا 100م في عمق الأرض، وكلما تهبط المادة العضوية إلى العمق أكثر فأكثر، تأخذ شيئاً فشيئاً بالغليان وستغلي مادتنا بسرعة أشد كلما كانت نسبة زيادة الحرارة في جوف الأرض أكبر، وهكذا وبدأً من نقطة معينة ستندلع تفاعلات كميائية جديدة، وفي الحالات الاعتيادية تندلع هذه التفاعلات بعمق يبلغ 200م، ففي هذا العمق والذي يسمى الشباك البترولي "offenser" تتم آخر خطوة على درب التحول من طحلب إلى بترول.

هنا يجب أن نشير إلى أنه ولنشأة النفط يجب أن يتوفر عاملان أساسيان لا يمكن الاستغناء عنهما وهما:

أولاً سرعة التحول والتي تتوقف في درجة تحول قار الصخور الصفائحية إلى بترول فعلى درب الهبوط إلى العمق تتكون نسبة معينة بين الكمية التي تحولت فعلاً والكمية التي لم تتحول إلى بترول، ومن هنا وكلما هبط الوادي أو المنخفض أكثر كلما كانت درجات الحرارة أعلى في مثل هذه الحالة تتحول كميات أكثر من قار الصخور الصفائحية إلى بترول، أمّا إذا وصلت الصخور الأم الثمينة هبوطها من خلال الشباك البترولي، فإنها تغوص في عمق يتراوح بين 4000 و5000 م بالغة بذلك منطقة التولد الانحرافي " metrogentische zone"، وفي هذا العمق لا يمكن أن ينشأ البترول ففي ظل هذه الحرارة العظيمة تتفرق الجزئيات المكونة للنفط وتتحول إلى غاز الميثان وبهذا المعنى هناك عمق معين ينفتح فيه الشباك البترولي ينشأ النفط وفي مستويات أقل عمقاً ستتصل البيئة ببرودة غير مناسبة وفي مستوى أكثر عمقاً لتتصف البيئة بحرارة مفرطة وتتحول مجمل المادة إلى

[1]– مرجع سبق ذكره، ص 6.

غاز. ومن هنا ومن هذا المنطلق نستنتج بأن النشأة العضوية للنفط وعلى شواطئ البحار وهي الأكثر قبولاً بين العلماء المعاصرين، وما عملية استخراج النفط من أعماق الصحراء إلّا نتيجة تسرب مياه البحار الحاملة لقطرات زيت البترول من خلال الصخور المسامية عبر رحلة طويلة غير محددة المسالك والمعالم، حتى يعترض هذا السائل السحري حاجز من الصخور والذي لا يستطيع النفاذ منها فتنتهي هجرته، ويمكن هنا استخراجه بعد عملية التنقيب عنه، وهذا المكان يسميه البعض المصيدة البترولية والتي تتكون في الصحراء أو في أماكن غيرها[1].

ثالثا: أهمية النفط.

تكمن أهمية النفط ومكانته المتميزة التي يحظى بها نابعاً أساساً من أهميته كسلعة ضرورية في تطويل وتقدد الحياة الإنسانية في العالم المعاصر، وتنعكس أهمية البترول في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي[2]:

1-تشكل الطاقة عاملاً من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم، وتعتبر الطاقة البترولية إلى حد الآن الأوفر، الأسهل، الأفضل.

كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة، واعتبر استهلاكه معياراً للتقدم الاقتصادي.

2-من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول، فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة، وأغراض أخرى. وهو أساس الصناعة البتروكمياوية، حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.

3-تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المتحركة للآلات الزراعية الحديثة.

4-أهميته تجارياً تكمن في كون البترول ومنتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية ومن تم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباح خيالية.

5-أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروزين وقود الطائرات.

6-يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة.

7-استعمال البترول كسلاح ضغط سلاحي وتجلى ذلك من خلال حرب أكتوبر 1973.

8-البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية.

---

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2]- موري سمية، اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسير الدولي للمؤسسات: تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بقايد تلمسان، 2010، ص 60.

9-يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

المطلب الثاني: مشتقات النفط وتطور الاستغلال الصناعي له.

أولا: مشتقات النفط:

إن النفط في صورته الخام لا يمكن الاستفادة منه بشكل كبير، ولكي يستفاد من هذا المورد الحيوي على أحسن وجه اوجب ذلك معالجته أو تحليله وهذا عن طريق ما يصطلح عليه بعملية تكرير النفط هاته العملية التي ينتج عنها عدد كبير من المشتقات المفيدة والتي يصل عددها حوالي "8000 منتوج" هاته المنتجات النفطية أصبحت مصدر كثير من المنتجات الكيميائية كالطلاء والبلاستيك والمطاط الصناعي والألياف الصناعية والصابون والمنظفات بمختلف أنواعها، والشمع والزيتون والمتفجرات والأسمدة...وغيرها، من المنتجات التي لا تعدو ولا تحصى[1].

إن عملية تكرير النفط تمر بمرحلتين أساسيتين وهما:

1-المعالجة الأولية: وفي هذه المرحلة يتم التخلص من الماء والأملاح المصاحبة للنفط الخام عند استخراجه هاته العملية الأولية تعتبر أكثر من ضرورية، لأن وجود الماء في برج التقطير قد يؤدي إلى انفجار البرج نتيجة للضغط الهائل الذي ينتج عن تبخر الماء، أما الأملاح فهي تؤدي عبر مرور الزمن إلى تآكل الحديد الذي صنع منه برج التقطير وبالتالي تؤدي إلى سرعة تلفه.

2-عملية التقطير: "Distillation": وتعتبر هاته العملية هي العملية الرئيسية فهي تتم في أبراج ضخمة وينتج عنها فصل النفط عن مكوناته فتنتج بذلك المشتقات النفطية.

ونظراً لوجود أنواع كثيرة من النفط الخام، فإننا نجد بأن هناك اختلاف كبير في نوعية من المشتقات الأخرى.

وعلى العموم فإن غالب ما ينتج عن برميل النفط مشتقات تفوق حجه بحدود 10 لترات، وبهذا فإن الدولة التي تصدر النفط الخام كما يستخرج هي خاسرة لا محال لأنها تستنزف فقط في ثرواتها الطبيعية[2].

ثانيا: تطور الاستغلال الصناعي للنفط:

إن الصناعة النفطية تعني تحويل النفط من شكله الخام إلى مواد جاهزة للاستعمال أو الاستهلاك وبصورة أوضح وأعم الصناعة النفطية هي مجموعة العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية وذلك بتحويلها من شكلها الخام إلى منتجات وسلع مختلفة جاهزة الاستعمال أو الاستهلاك المباشر أو الغير المباشر.

والنفط هو عبارة عن ثروة لا يمكن استغلالها أو استهلاكها بصورة مباشرة بعد استخراجها من باطن الأرض أو أعماق البحار، بل يجب أن تمر بعمليات تحويلية متعددة تسمى بعمليات التكرير وهذا التحويل هاته

[1] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 13

[2]- مرجع سبق ذكره، ص 13.

المادة الحيوية من شكلها الخام إلى أشكال متعددة ومتنوعة صالحة للاستهلاك والاستعمال، إذن فالصناعة النفطية تتمثل في تكرير النفط وكل الصناعات الكمياوية المرتبطة به.

ولقد تزامن اكتشاف النفط مع بروز الثورة الصناعية في أوروبا لهذا كان استهلاك هذا المورد كبيرا في العالم الغربي بحكم حاجة الثروة الصناعية للطاقة ومع هاته الحاجة الكبيرة لهذا المورد تطورت الصناعة التغطية فبدأ بذلك العصر الاقتصادي للبترول في العالم الجديد وبالتأكيد في الو.م.ا فكانت بذلك البداية الأولى لصناعة البترول، حيث اكتشفت أول بئر بترولية في العالم.

ولقد كان نمو الصناعة البترولية بطيئاً نوعاً ما في القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن 19 م، وهذا نظرا للمتطلبات المحدودة للكيروسين ومصابيح الزيت، ومع بداية القرن العشرين وعند بداية استخدام محركات الاحتراق الداخلية وزيادة طلب الصناعة على البترول أصحبت الصناعة النفطية مسألة اهتمام قومية، فبدأت الشركات البترولية بالظهور إلى الوجود وزادت بذلك فعالية إنتاج النفط، "وقد أدى نشوب الحرب العالمية الأولى 1914-1918 إلى اشتداد الطلب على المشتقات النفطية" وهو ما أدى غلى زيادة تطور الصناعة النفطية بحكم هذا الطلب المتزايد، وخضعت الصناعة النفطية بحلول القرن العشرين إلى سيطرت 7 شركات عالمية سميت بالشقيقات السبع "Seven Sister" وهي:

1-الشركة البريطانية للنفط 2-شركة شال Shell 3-شركة إيكسون أسو Exon Esso

4-شركة جولف Golf 5-شركة تكساسكو Texcaxo 6- شركة موبيل Mobil

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الشركات متعددة الجنسيات العملاقة في مقدمتها الشقيقات السبع السابقة الذكر، قد فرضت منطقها وسيطرتها على الصناعة النفطية العالمية، وفتحت لها فروع عبر مختلف مناطق العالم، ووصلت إلى السيطرة تقريبا على جميع منابع النفط وأسواق التوزيع عبر العالم، وحتى سنة 1972 كانت الشقيقات السبع تنتج 70% من البترول الخام العالمي و60% من المنتجات المكررة منه وتبسط سيطرتها على أكثر من نصف الاحتياطات العالمية[1].

المطلب الثالث: اتجاهات أسواق النفط العالمية

لقد شهد سوق النفط عدّة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014م وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي[2]:

1-الأزمة النفطية الأولى سنة 1973م:

بإعدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى ومستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

كأداة للضغط وعلى الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو 6 دول من أعضاء الأوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%، وتم اتخاذ هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية:

- حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار.
- إعطاء قيمة فعلية للبترول.
- ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة.
- ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.
- تقليص الفارق ببين أسعار النفط الخام وأسعار المنتوجات.

وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (و.م.أ؛ هولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية والمساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهرياً بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973، وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من 2,9 دولار للبرميل إلى 11,6 دولار للبرميل.

كما تم رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.

إلّا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تظافرت مجموعة من العوامل والتي أدت إلى حدوث أزمة 1973 أهمها:

1-إنخفاض قيمة الدولار: شهد الدولار الأمريكي انخفاض سنة 1971 ب 8% بسبب تخلي الو.م.ا عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الإنخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

2-المنافسة العالمية على الطاقة: إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص والذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص تموينات نفطية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجاتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.

3-تضاعفت قوة الأوبك: مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء الأوبك 13 دولة ": 7 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ10 ملايين برميل ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي، وقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار وما له من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEN) بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع للأسعار وذلك من خلال:

1-التخفيض من استهلاك الطاقة: سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن 1973 إلى 561 طن سنة 1974.

2-تكوين مخزون استراتيجي: بسبب ما خلفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية والتي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي والذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها، فقد تفطنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة 90 يوماً حماية لنفسها من الضغوط.

3-تعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة: أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البلدية للنفط خاصة الفحم، وتشجيع عمليات البحث في هذا المصدر، فقد ارتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن سنة 1973 إلى 46 مليون طن سنة 1975.

4-تشجيع الاستكشافات النفطية: حرس أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث والتنقيب من اجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف وقد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.

ولقد كان أبرز آثار أزمة 1973 ارتفاع للعوائد النفطية لدول الأوبك وتمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية والجدول التالي يوضح الزيادة في المداخيل لدول الأوبك:

الجدول رقم (2-1): العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال سنة (1972-1975)

السنة	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22676
الكويت	1657	1900	7000	7500
قطر	255	409	1600	1700
الجزائر	700	300	3700	3375
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1873	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

المصدر: موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2009، 2010، ص 75.

والشكل (2-1): يوضح التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 1973 إلى 1981 وأهم الأحداث الموافقة لها.

الشكل رقم (2-1): تطور أسعار النفط واهم الأحداث المرافقة لها خلال الفترة 1973-1981:

المصدر: مراد صاولي، لياس بومعراف، الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد النفطي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال فترة (2000-2016)، مجلة العلوم

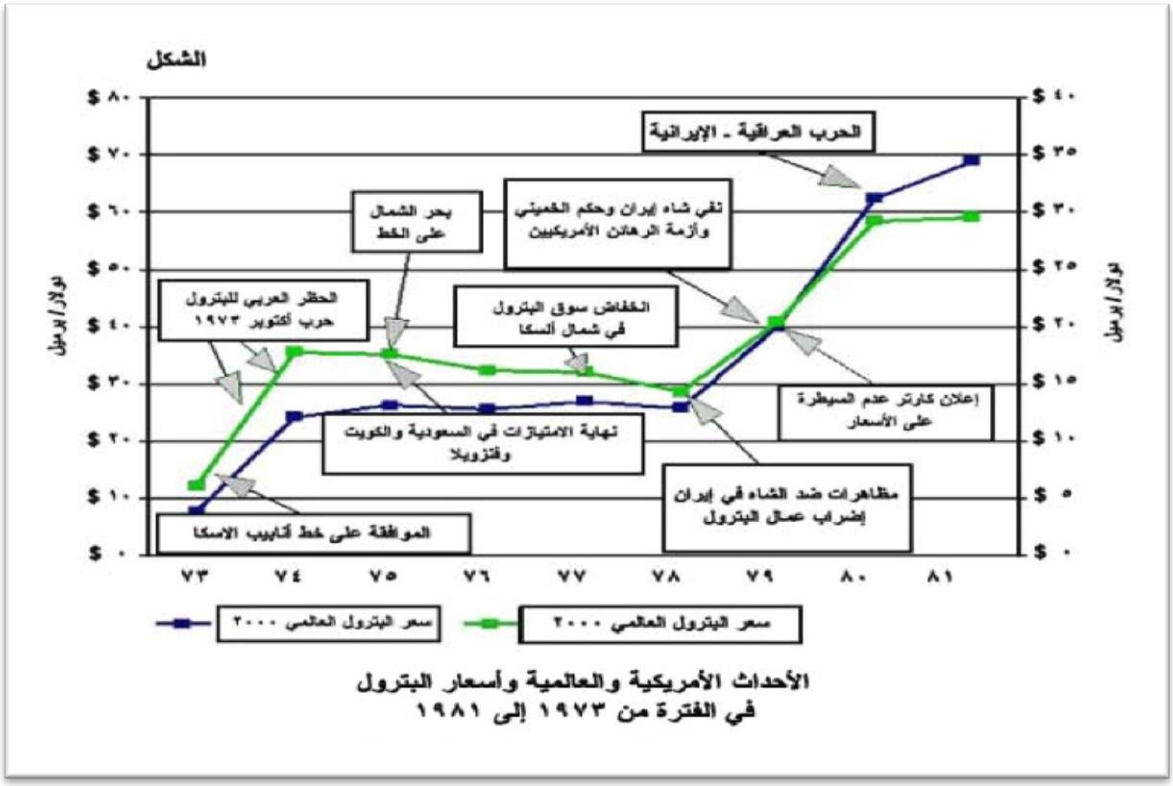

الإنسانية، مركز الجامعي تندوف، الجزائر جوان 2017، ص 84.

2-الأزمة النفطية عام 1979م:

ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية –الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبترول الواحد خلال أشهر قليلة، مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية[1].

الجدول رقم (2-2): تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة 1970 إلى 1985:

السنوات	سعر (دولار/البرميل)
1970	2,1
1971	2,6

[1]- مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني للتداعيات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائي، مقدمة في اطار اشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والادارة حول: ازمة اسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، كلية الشريعة والاقتصاد، مداخلة، جامعة الامير عبد القادر، كلية الشريعة والاقتصاد، يوم 14 ماي 2015، ص 3.

1973	3,1
1974	10,4
1977	12,6
1978	12,9
1979	29,2
1982	31,7
1984	28,1
1985	27,5

المصدر: موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2009، 2010، ص 77.

3-الأزمة النفطية 1986م: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول م سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذّ وصل سهر بحر الشمال إلى 17,70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد[1].

الطفرة النفطية الأولى حصلت في بداية السبعينات والثانية في بداية الثمانينيات وتشابهت الطفرتان من حيث تأثرهما بأحداث الجيوسياسية وتأثرهما في الأسعار[2].

الجدول رقم (2-3): تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2000

السنوات	سعر دولار/برميل
1986	13
1988	14,2
1989	17,3
1990	22,3
1992	18,4
1994	15,5
1995	16,9
1997	18,7
1998	12,3
1999	17,5
2000	27,6

المصدر: موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2009، 2010، ص 78.

[1]- مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2]- يوسف خليفة اليوسف، مرجع سبق ذكره، ص 115.

4-الأزمة النفطية عام 1989م:

في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1989م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة[1].

الشكل رقم (2-2): تقلبات أسعار البترول وأهم الأحداث المرافقة لها خلال فترة 1981-1998

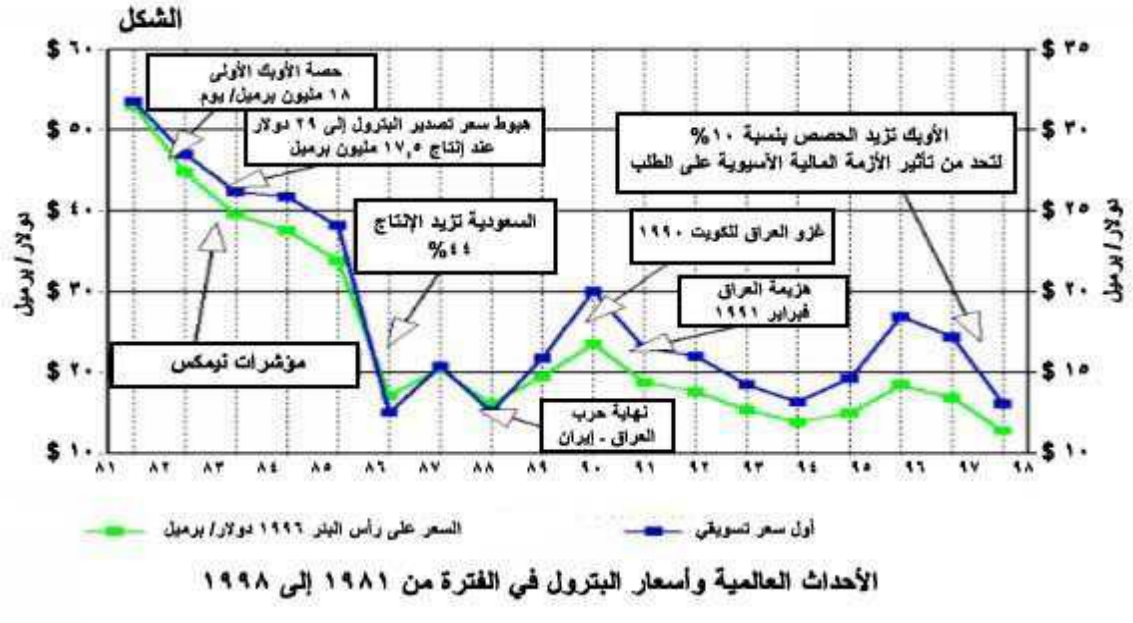

الأحداث العالمية وأسعار البترول في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٨

المصدر: موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2009، 2010، ، ص 81.

5-الأزمة النفطية عام 2004:

تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ بدأ العمل بنظام السلة في عام 1987)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط[2].

جدول رقم (2-4): تطور أسعار البترول في الفترة 2001-2014

السنوات	سعر بترول الجزائر (مزيج صحاري)	الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك
2001	24,74	23,12
2002	24,91	24,36
2003	28,73	28,10

[1]- مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2]- مريم شطيبي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

2004	38,35	36,05
2005	54,64	50,64
2006	66,05	61,08
2007	74,66	69,08
2008	98,96	94,45
2009	62,35	61,06
2010	80,35	77,45
2011	102,92	107,46
2012	111,49	109,45
2013	109,38	105,87
2014		96,29

المصدر: جاب الله مصطفى ،تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص8.

عرفت أسعار النفط خلال الفترة 2001،2008 منحنى تصاعدي اتسم بارتفاع حيث كانت الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك 23,12 دولار وارتفعت إلى 94,45 دولار في سنة 2008 ثم عرفت انخفاض في مطلع سنة 2009 قدر بـ 33,39 دولار أمريكي[1].

ويعود السبب على أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة (أزمة الرهن العقاري) حيث أثرت على أسعار النفط.

6-الأزمة النفطية عام 2008:

سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004م بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008م، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثراً واضحاً على سوق النفط، لقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م، ثم ارتفع مجدداً ليصل إلى 80 دولار، مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني[2].

الشكل رقم (2-3):تطورات الأسعار خلال الفترة 2003-2016

[1]- جاب الله مصطفى ،تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 8.

[2]- مريم شطيبي، مرجع سبق ذكره ص 5.

المصدر: مراد صاولي، إلياس بومعراف، الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد النفطي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال فترة (2000-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، مركز الجامعي تندوف، الجزائر جوان 2017، ص 84.

لكن الأسعار تتغير مع اقترابنا من الوقت الحاضر ففي عام 2006 حيث بدأ التقلب يزداد بشدة ليصل إلى ذروته في عام 2008 ليواصل الانخفاض من 81 إلى 61 دولار للبرميل الواحد في ديسمبر2015[1].

7-الأزمة النفطية عام 2014:

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقراً في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50% منذ جوان الفارط شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر[2].

[1]- مراد صاولي، لياس بومعراف، الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد النفطي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال فترة (2000-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، مركز الجامعي تندوف، الجزائر جوان 2017، ص 84.

[2]- مريم شطيبي، مرجع سبق ذكرهن ص 5.

الجدول (2-5): التغير في أسعار سلة أوبك الشهرية (2014-2015):

الشهر	سعر سلة أوبك	التغير عن الشهر السابق	التغير عن الشهر المماثل عن العام الماضي
جانفي	104,7	3	4,6
فيفري	105,3	0,7	-7,4
مارس	104,2	-1,2	-2,2
أفريل	104,3	0,1	3,2
ماي	105,4	1,1	4,7
جوان	107,9	2,5	6,9
جويلية	105,6	-2,3	1,2
أوت	100,8	4,9	-6,8
سبتمبر	96	-4,8	-12,7
أكتوبر	85,1	-10,9	-21,60
نوفمبر	75,6	-9,5	-29,4
ديسمبر	59,5	-16,1	-48,2
جانفي	-44,4	-15,1	-60,3
فيفري	45,1	9,7	-51,3

المصدر: جاب الله مصطفى ،تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 10.

نلاحظ أن هذا الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في ديسمبر 2014، وجانفي 2015 يعود لمجموعة من الأسباب أهمها تراجع استهلاك الدول للبترول وعلى رأسها الو.م.أ وذلك راجع إلى أن الو.م.ا طورت استخدام الغاز الصخري مما هيئها لأن تصبح دول مصدرة للغاز الصخري وبالتالي التخلي أو التقليص من استهلاك نفط الشرق الأوسط[1].

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية للثروة النفطية

تعتبر الثورة النفطية المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وبدونها ما كان للثورة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية التي قفزتها، وما كان لبني البشر أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه اليوم من تقدم ورقي وازدهار، فهي تساهم اليوم إسهاماً كبيراً، وتحقق دفعاً قوياً للجهود التي تبذلها المجموعة الدولية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبدون هذه الثروة ستتوقف الحياة فوق الأرض لأنها هي المحرك الأساسي لكل القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة ونقل... وغيرها.

[1]- جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية

للثروة النفطية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى فهو السلعة الإستراتيجية الرقم واحد في العالم في الوقت الراهن، فهي المصدر الأول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمين حيث أن علم الاقتصاد الحديث وبرأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال ألامان وفرانكل اعتبر بان الطاقة أصبحت تشكل عاملاً جديداً من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، فكما لا فائدة من رأس المال دون عمل، كذلك أيضا لا فائدة منه دون طاقة فارتبط بذلك "نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي، ولهذا فالاقتصاد الحديث ارتبط في تقدمه وتطوره أشد الارتباط بتوفر مصادر الطاقة المختلفة، ونجد الطاقة النفطية حتى الآن وفي المستقبل القريب أيضا، أوفر وأفضل وأسهل أنواع الطاقة التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الصناعي وقطاع النقل والمواصلات والقطاع الزراعي والسياحي والتجاري وحتى الخدمي ... وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تشكل القلب النابض للاقتصاد العالمي، وبهذا أصبح النفط هو الرمز الأساسي للتقدم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم[1].

لذا غيرت الثروة النفطية مسار الحياة البشرية بشكل لم يسبق له مثيل حيث استخدمت مشتقات البترول في إنتاج الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع وتحلية مياه البحار وبحريك الميكنة الزراعية، وتسيير المواصلات وتنظيم تنقل الأفراد والسلع ومنه تنمية القطاع السياحي والتجاري والخدمي، وغيرها من القطاعات الاقتصادية فلا يمكن أن يكون هناك اقتصاد من دون نفط، هذا النفط الذي بعد تكريره يتم الحصول من خلاله على عدد من المنتجات المهمة لتسيير التقنية في حياتنا اليومية ومن بين هاته المنتجات وأهمها نجد:

1-الغازولين: وهو أهم مشتقات البترول ويستخدم كوقود للسيارات.

2-الكيروسين: ويستخدم كوقود للطائرات.

3-الديزل: ويستخدم كوقود لمحركات القطارات والسفن ومولدات الكهرباء والشاحنات وغيرها.

4-زيوت التشحيم: وتستخدم في تزييت المحركات وآلات المصانع.

5-الإسفلت: ويستخدم في رصف الشوارع وعزل المصانع.

إن تصنيع البترول أمد البشرية بمنتجات لم تكن تعرفها من قبل مثل البلاستيك والمطاط الصناعي، والأصباغ والألياف الصناعية والمنظفات والأدوية، والعوازل المائية والحرارية، والمبيدات الحشرية وغير ذلك.

إذاً فالأهمية الاقتصادية للثروة النفطية شملت كل القطاعات الاقتصادية وسنحاول أن نبرز هاته الأهمية في بعض القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية فيما يلي[2]:

[1]- وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] المرجع السابق، ص 70.

1-أهمية الثروة النفطية في القطاع الصناعي:

يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات خطيرة، تزعزع الاقتصاد الدولي، لهذا يمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون نفط، فالنفط يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن، كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلات وبالتالي مواصلة عملية الإنتاج.

إن الصناعة الحديثة ما هي إلّا حركة، وحيث توجد الحركة يوجد الاحتكاك والذي يؤدي بالنهاية إلى إتلاف الآلات وتعطيلها، لذا يجب طلائها بطبقة رقيقة من الزيوت لصيانة محركاتها، إذاً فالنفط هو الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل فهو يستخدم "كوقود لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضا".

ولهذا فهو أساس الكثير من الصناعات مثل المنظفات الصناعية كالفينول والمطاط الصناعي الذي تفوق على المطاط الطبيعي في بعض الاستعمالات، ويستعمل أثير البترول "Petroleum Etter" وهي مقطرات شديدة التطاير، وذات استخدامات واسعة في صناعة البويات والورنيست وعملية استخلاص الزيوت والدهون، ويدخل الكبريت المستخلص من البترول في كثير من الصناعات مثل حامض الكبريت اللازم لصناعة الأسمدة والحرير الصناعي ويستخدم الكبريت أيضا في تنقية السكر، هذا فضلا عن حاجة مصانع الكاوتشوك " cout choux" (لصناعة العجلات ومختلف المعدات الأخرى) ومصانع الأحذية وكثير من الصناعات الأخرى إليه، وقد ثبت أن استعمال البترول كمادية أولية لإنتاج الكيمائيات العضوية وغير العضوية، بدلاً من الخامات الأخرى أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية وبهذا أصبح القطاع البترولي هو أساس قيام واستمرار وتطور القطاع الصناعي، "وبما أن قطاع البترول يشكل القطاع المتقدم والمتطور فمن الطبيعي أن تعطي الصناعات المتممة له الأهمية القصوى من مده باللوازم وقطع الغيار ومختلف حاجاته الهندسية والاستفادة في المقابل من منتجاته كمواد أولية في صناعات أخرى.

2-أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل هو العمود الفقري أو الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي بكل قطاعاته وفروعه، فقطاع النقل هو أساس استمرار وتواجد كل القطاعات الاقتصادية فهو يساعد في إيصال السلع والخدمات بمختلف أنواعها وأشكالها سواء كانت سلع صناعية أو زراعية أو حتى مواد أولية وغيرها من مناطق الإنتاج والاستخراج إلى مناطق الاستهلاك والاستعمال النهائي، ويساهم قطاع النقل أيضا في تنقل الأشخاص والأفراد بين مختلف مناطق العالم مما يؤدي إلى تطور القطاع السياحي والخدمي وغير ذلك من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

"إذا فكل القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء لا يمكنها الاستمرار بدون توفر وسائل النقل وتوفر شبكة مواصلات داخلية وخارجية تربط بين مختلف مناطق العالم، لهذا ارتبط قطاع النقل ارتباطاً وثيقاً بكافة القطاعات

الاقتصادية وذلك أن قطاع النقل والمواصلات يعتبر الجزء المكمل لكل عمليات الإنتاج السلعي فأي توسع في الإنتاج يتطلب توسعاً مماثلا في خدمة النقل والمواصلات، وتبرز أهمية الثروة النفطية في هذا القطاع من ناحيتين أساسيتين:

-إن النفط من جهة هو المصدر الأساسي للوقود، والذي تتحرك بواسطته جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، فالسيارات والشاحنات والقطاعات والبواخر والطائرات والصواريخ كلها تستمد طاقتها من النفط ومشتقاته، بهذا أصبح النفط بمثابة الدم بالنسبة للنقل الحديث، ويستحوذ قطاع النقل على الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي للبترول.

فلقد استحوذ على سبيل المثال سنة 2009 على 61,7% من مجمل الاستهلاك العالمي للنفط وهو كل من الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (2-6): استهلاك النفط حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2009 الوحدة %

قطاع النقل	القطاع الصناعي	القطاعات الغير الطاقوية	قطاعات أخرى
61,7	9,3	16,5	9,3

المصدر: وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ، سنة 2012-2013، ص 71.

الشكل رقم (2-4): توزيع استهلاك النفط حسب القطاعات الاقتصادية الوحدة %

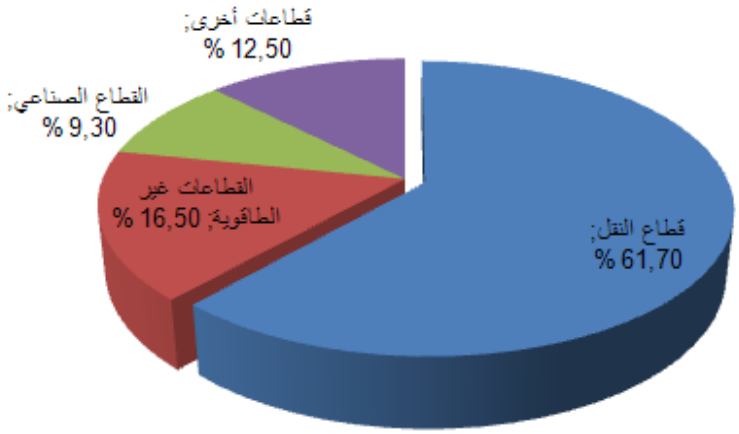

3462MTOE مليون طن مكافئ نقط

المصدر: وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ، سنة 2012-2013، ص 72.

وفي الولايات المتحدة والتي تعتبر أكبر مستهلك للنفط في العالم، فقد بلغ استهلاكها من النفط في قطاع النقل في سنة 1950 ما يعادل 54% في مجمل استهلاكها النفطي وفي عام 2001 وصلت إلى حدود 69%.

ويمعن مكتب تكنولوجيا النقل "office of transportation technologie" (O.T.T) التابع لوزارة الطاقة الأمريكية النظر إلى المستقبل لمعاينة عدد من السيناريوهات للطلب على وقود النقل في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2050 حيث تشتمل الحالة الأساسية التي تقوم عليها الدراسة على وصول إجمالي الطلب الأمريكي على البترول 44 مليون برميل في اليوم، منها 21 مليون برميل في اليوم تستهلكها السيارات الخفيفة والثقيلة على الطرق السريعة، وبالتالي فقطاع النقل سيبقى يستحوذ على حوالي 69 % من إجمالي استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية للنفط، وتبرز أيضاً أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل من جهة أخرى في كون مادة الإسفلت والقطران التي يتم استعمالها في تعبيد الطرقات هي مادة مصنوعة من رواسب تقطير النفط.

3-أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي:

ظلت الزراعة ولعقود طويلة من الزمن تعتمد على الجهد العضلي للإنسان والحيوان وتتم بطرق بدائية وفي مختلف مراحلها الإنتاجية، ولكن وبعد قيام الثروة الصناعية توالت الاختراعات في مجال الميكنة الزراعية، وما عزز هذه الاختراعات وأعطاها أهمية بالغة وزاد من حدّة تطورها هو اكتشاف النفط وهذا باعتباره مصدر توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة من جهة ومصدر المنتجات البيتروكميائية والتي ساهمت وإلى حد بعيد في تحقيق التقدم الزراعي.

إن الميكنة الزراعية هي التي ساهمت وإلى حد بعيد في توفير الوقت والجهد ورفعت الإنتاج إلى حدوده القصوى، ولكن كل هذه الميكنة الزراعية تتحرك بالطاقة والتي مصدرها الثروة النفطية، فماذا لو انقطعت إمدادات النفط ولأي سبب مهما كان؟ فالأكيد هو ان الزراعة ستعود بقرون إلى الوراء، وتنخفض بذلك الإنتاجية ويعجز القطاع الزراعي على توفير الغذاء للبشر، حيث تشير معظم التقديرات إلى أن عدد السكان في العالم سيرتفع في غضون 2030 إلى حوالي 5’8 مليار نسمة، وهو عدد لا يستهان به، هنا يمكننا القول بأنه لو انقطعت الإمدادات النفطية ستهلك نسبة كبيرة جداً من البشر نتيجة نقص التغذية.

فبالإضافة إلى الميكنة الزراعية وما شهدته من تطور ومساهمة الثروة النفطية في تطويرها وتحريكها، نجد أن الثروة النفطية تعلب دوراً بارزاً أيضاً في إنتاج المنتجات البتروكميائية والمبيدات الحشرية وحتى أعلاف الحيوانات عن طريق ما يسمى بالتحويل الصناعي بعض المنتجات النفطية.

- **الدول المنتجة والشركات النفطية:**

سمحت الامتيازات النفطية في بداية القرن العشرين للشركات العالمية بالهيمنة على النفط والتحكم بكامل مراحل الصناعة النفطية، بينما لم تحصل الدول المنتجة إلا على الشيء القليل من الأرباح، واستمر ذلك حتى عام 1943حيث أصدرت فنزويلا قانونا ينظم صناعة النفط في البلاد، وينص على مناصفة الأرباح بين الشركات

المستثمرة والدول المنتجة وأصبحت هذه القاعدة بعد ذلك تحكم علاقة الشركات النفطية (أعضاء الاتحاد الإحتكاري الدولي) بالدول المنتجة في سائر أنحاء العالم.

وتأثرت السياسة النفطية للدول المنتجة بالحركات الوطنية التي قامت بها، فعندما شعرت شعوب النصف الجنوبي من الكرة الأرضية بالغبن الواضح، لتعاملها مع الشركات المستثمرة انتشرت –حركات التحرر الوطني المدعومة من موسكو وغيرها– والتي ضغطت على الحكومات فأصدرت حكومة فنزويلا في أواخر عام 1957 قانونا ماليا جديدا أعاد توزيع أرباح الشركات المستثمرة بحيث يتراوح نصيب الحكومة من الأرباح ما بين (60-64%) وهكذا نقضت قاعدة مناصفة الأرباح.

أما في منطقة الشرق الأوسط فقد كانت قوة الاتحاد الاحتكاري العالمي للشركات المستثمرة قد بلغت ذروتها عام 1954، عندما تمكنت الشركات الأمريكية والبريطانية الكبرى من السيطرة من جديد على نفط إيران بعد سقوط حكومة (مصدّق) الذي قام بتأميم النفط في بلاده[1].

ولكن بعد تأميم قناة السويس عام 1956 (وهي الشريان الرئيسية لنقل النفط إلى أوروبا) تشجعت حكومات المنطقة على إتباع سياسات وطنية لصناعة النفط، وساعدها في ذلك رغبة شركات نفطية كبيرة مستقلة عن الإتحاد الاحتكاري الدولي في التعاون معها على أسس جديدة، وهكذا يعتبر عام 1956 نقطة تحول مهمة في العلاقات بين الشركات النفطية والدول المنتجة في الشرق الأوسط. إذ شرعت هذه الدول في إنشاء شركات مؤسسات وطنية لها حق الإشراف على صناعة النفط بوجه عام، وحق منح امتيازات جديدة لاستكشاف النفط وتكريره وتسويقه للشركات الأجنبية المستقلة عن الإتحاد الاحتكاري العالمي، حيث تحسنت شروط التعاقد معها ونسب اقتسام الأرباح.

كما تعهدت الشركات بدفع إيجار مرتفع للأراضي موضوع الالتزام وأن تتقاسم الأرباح بنسب جيدة من 56-85% للدول المنتجة، إضافة إلى إشراك الوطنيين في مجلس إدارة الشركات شركة (إيني الايطالية) وشركة (إكسبورت اليابانية) وشركة (فيليبس الأمريكية).

كانت الدول العربية أوائل الدول المنتجة للنفط التي فكرت في توحيد جهودها بقصد تحسين شروط الامتيازات النفطية، وهكذا نشأة فكرة انعقاد مؤتمرات عربية سنوية للنفط كان أولها في نيسان 1959، وأنشئت لاحقا منطقة دائمة في أيلول 1960 أطلق عليها اسم منطقة الدول المصدرة للنفط، وقد تعرضت هذه المنظمة الوليدة في بداية تأسيسها إلى معارضة من ممثلي الشركات المستثمرة للنفط (أعضاء الاتحاد الاحتكاري العالمي).

ومنذ أوساط الستينات اخذ دور شركات النفط الوطنية في الدول المنتجة يزداد في صناعة النفط العالمية إنتاجاً ونقلاً وتكريراً وتسويقاً.

---

[1]– قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذج)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص 55.

أمّا مرحلة السبعينات فقد تميزت بعدة تطورات أهمها:

-الاتجاه نحو تعديل اتفاقيات الامتياز الكبرى في الوطن العربي، بهدف تحقيق مبدأ المشاركة مع الشركات الاحتكارية الكبرى.

-تزايد الاتجاه نحو الاستثمار المباشر للموارد النفطية، ونحو تأميم شركات الامتياز في العراق خاصة، وفي كل من ليبيا والجزائر كذلك.

-زيادة دور (أوبك) في تحديد أسعار نفطها.

-ارتفاع الأسعار وتزايد الفوائض النفطية لدى الدول المنتجة للنفط.

وبناءاً عليه أصبحت البلدان المنتجة تختار طرق استثمار مواردها النفطية، وتختلف هذه الطرق بين بلد منتج وآخر حسبما يكون البلد:

-منتجاً كبيراً، أو صغيراً[1].

-كبيرا في تعداد سكانه، أو صغيراً

-بحاجة إلى موارد مالية عظيمة لتنفيذ خططه الإنمائية.

-يملك اقتصاداً متنوعاً أو اقتصاد يغلب عليه النفط.

يتضح مما تقدم أن العلاقة بين الدول المنتجة والشركات العالمية اختلفت باختلاف المراحل الزمنية والظروف الدولية والمحلية، وما يهمنا هنا العلاقة المادية التعاقدية: حيث سيطرة العقود الامتياز على النصف الأول من القرن العشرين، ثم نتيجة تطورات عديدة (سياسية واقتصادية)، ظهرت أنواع جديدة من العقود النفطية، بدأت باتفاقيات المشاركة، ثم عقود اقتسام الإنتاج وأخيراً عقود الخدمة[2].

المطلب الثاني: تطور الاحتياجات العالمية للثروة النفطية.

تتعدد مصادر الطاقة التي يحتاج إليها الاقتصاد العالمي في سبيل تحقيق تقدمه ونمو، وتنقسم المصادر إلى استهلاك النفط، واستغلال الفحم الحجري، واستعمال الغاز الطبيعي، واستغلال الطاقة النووية والكهربائية، والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، وفي مقدمتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والطاقة الكهربائية... وغيرها.

ولكن الثروة النفطية تعتبر في الوقت الراهن أهم المصادر الطاقوية التي يعتمد عليها الاقتصاد الدولي (فالنفط يستهلك في توليد الكهرباء وفي المنازل والشركات التجارية وفي الصناعة وفي النقل)[3].

[1] مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3]- وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 48.

أنه ومن خلال تحليل هيكل الاستهلاك العالمي للطاقة يتبين لنا بأن النفط يستحوذ على الحصة الأكبر مقارنة بالمصادر الطاقوية الأخرى المنافسة له والشكلان التاليان يوضحان ذلك:

الشكل (2-5): الاستهلاك النهائي العالمي للطاقة للفترة (1971-2002):

الوحدة : مليون طن نفط مكافئ

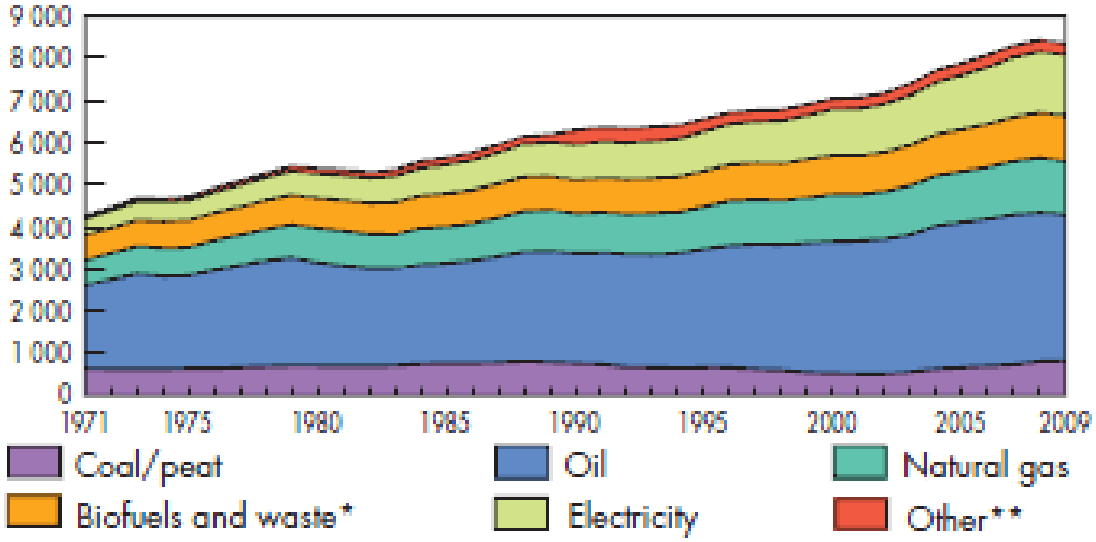

المصدر: وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ، سنة 2012-2013، ص 49.

والشكل (2-6): مكانة البترول ضمن استهلاك العالمي للطاقة (1973-2009):

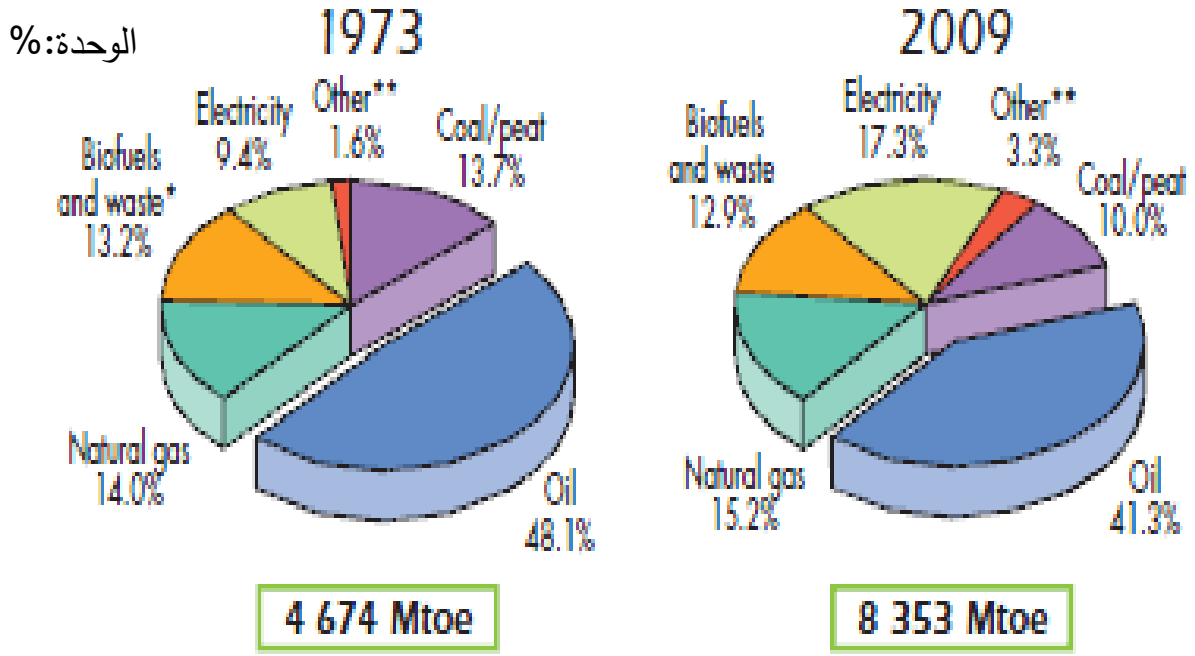

المصدر: وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ، سنة 2012-2013 ص 50.

وإنه وحسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة international energy agency(ies) لسنة 2009 والتي تمحض عنها الشكلان السابقان نلاحظ بأن النفط يستحوذ على 41,3 % أي بمقدار 3350 مليون كن مكافئ من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والذي قدر بـ8353 مليون طن مكافئ في حين كان النفط يستحوذ سنة 1973 على 48,1% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والذي كان يقدر بـ4674 مليون طن نفط مكافئ، ورغم هذا الإنخفاض والذي قدر بـ 6,8% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والذي يرجع أساساً إلى أسباب بيئية واقتصادية، وتنامي الاستغلال العالمي للطاقة المتجددة بفضل الأبحاث المتواصلة لتطويرها، ويبقى النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم وبدون منازع، وحتى حسب التوقعات المستقبلية لهيكل الاستهلاك الطاقوي العالمي يتوقع أن "الطلب العالمي على مصادر الطاقة العالمية سينمو بنسبة 40% على مدى العقدين المقبلين"، وسيبقى النفط هو الأكثر استعمالاً من بين المصادر الطاقوية الأخرى بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح... وغيرها.

فوفقاً لتقرير ODEC لشهر جوان من سنة 2012 "يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط والسوائل الأخرى إلى 2,4 مليون برميل في اليوم، على مدى العشرين سنة المقبلة أي في غضون سنة 2030، أي بمعدل نمو صافي في الطلب على النفط قدره 16,5 مليون برميل في اليوم، وتوقع تقرير بريتيش بتلروليوم (B-P) أن يأتي النمو حضرياً من الاقتصاديات الناشئة خارج المنظمة على وجه الخصوص الصين والهند، مسؤولة تقريبا على نحو ثلثين من نمو الاستهلاك في الدول الغير أعضاء في المنظمة على مدى العشرين سنة المقبلة وعن أكثر من ثلاث أرباع النمو العالمي الصافي على النفط، حيث توقع التقرير أن ينمو الطلب على النفط فيها بنحو 13 مليون برميل يوميا.

فعلى سبيل المثال نجد بان معدل إرتفاع استيراد الصين للنفط يقدر في المتوسط بـ 9%سنويا"، فقد ارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال شهر نوفمبر 2011 بنسبة 12,7% بالمقارنة مع وارداتها المسجلة في الشهر السابق، أي في شهر أكتوبر 2011 لتبلغ 5,55 مليون برميل يوميا، كما قفزت الواردات الصينية من المنتجات النفطية بحوالي 266 ألف برميل يوميا لتبلغ 1,15 مليون برميل يوميا[1].

والجدول التالي يوضح التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على الطاقة حسب المناطق الجغرافية، إضافة إلى توقعات الطلب العالمي على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى آفاق 2040.

الجدول رقم (2-7): التوقعات المستقبلية للطلب العالمي للطاقة حسب المناطق الجغرافية وتوقعات الطلب العالمي على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى حتى آفاق 2040

[1]- وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

	الطلب العالمي كواردي ليون وحدة حرارية بريطانية					متوسط التغير السنوي			التغير C/O			الحصة من الإجمالي		
	1990	2000	2010	2025	2040	2010-2025	2025-2040	2010-2040	2010-2025	2025-2040	2010-2040	2010	2025	2040
إجمالي العالم	360	415	525	633	692	%1,3	%0,6	%0,9	%21	%9	%32	%100	%100	%100
منطقة التعاون والتنمية	189	224	227	234	224	%0,2	%0,3-	%0,1-	%3	%4	%2-	%43	%37	%32
خارج منطقة التعاون والتنمية	171	191	298	400	469	%4,2	%1,1	%1,5	%34	%17	%57	%57	%63	%68
إفريقيا	17	22	29	44	62	%2,9	%2,2	%2,6	%55	%39	%115	%5	%7	%9
آسيا والمحيط الهادي	91	125	205	267	301	%1,8	%0,8	%1,3	%30	%12	%47	%39	%42	%43
الصين	33	44	102	132	138	%1,7	%0,3	%1	%29	%4	%35	%19	%21	%20
الهند	13	19	28	45	61	%3,3	%2,1	%2,7	%62	%37	%122	%5	%7	%9
أوروبا	74	79	81	82	78	%0,1	%0,3-	%1-	%2	%4	%3-	%15	%13	%11
الإتحاد الأوروبي	68	72	73	73	69	%0	%0,4-	%0,2-	%0	%6	%6-	%14	%12	%10
أمريكا اللاتينية	15	20	26	36	45	%2,2	%1,5	%1,8	%39	%24	%73	%5	%6	%7
الشرق الأوسط	11	18	30	42	51	%2,3	%1,3	%1,8	%41	%21	%71	%6	%7	%7
أمريكا الشمالية	95	114	113	118	112	%0,3	%0.3-	%0	%4	%4	%1-	%22	%19	%16
و.م.أ	81	96	94	96	90	%0,1	%0,4-	%0,2	%2	%6	%5-	%18	%15	%13
روسيا/قزوين	57	38	42	43	43	%0,3	%0	%0,1	%4	%1	%3	%2	%7	%6
الطلب على الطاقة حسب														

الطلب في العالم													
النفط	136	156	177	206	220	%1	%0,4	%0,7	16%	%7	%24	%34	32%	%32
الغاز	72	89	115	157	186	%2,1	%1,1	%1,6	%37	%18	%62	%22	%25	%27
الفحم	86	90	138	148	130	%0,5	%0,8-	%0,2-	%7	%12-	%6-	%26	%23	%19
الطاقة النووية	21	27	29	37	55	%0	%2,7	%2,2	%29	%50	%94	%5	%6	%8
الكتلة الحيوية والنفايات	36	41	48	53	53	%0	%0	%0,3	%10	%0	%10	%9	%8	%8
الطاقة الكهرومائية	7	9	12	15	18	%0	%0,2	%1,5	%32	%20	%58	%2	%2	%3
الطاقات المتجددة	1	3	7	17	30	%0	%3,7	%5	%154	%73	%338	%1	%3	%4
المجموع	360	415	525	633	622	%0	%0,6	%9	%21	%9	%32	%100	%107	%100

المصدر: وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات–دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر–بسكرة– ، سنة 2012–2013، ص56.

والشكل التالي سبين الطلب العالمي للطاقة حسب أنواعها المختلفة لسنتي 2010-2040

الشكل رقم (2-7): الطلب العالمي حسب أنواعها المختلفة 2010-2040

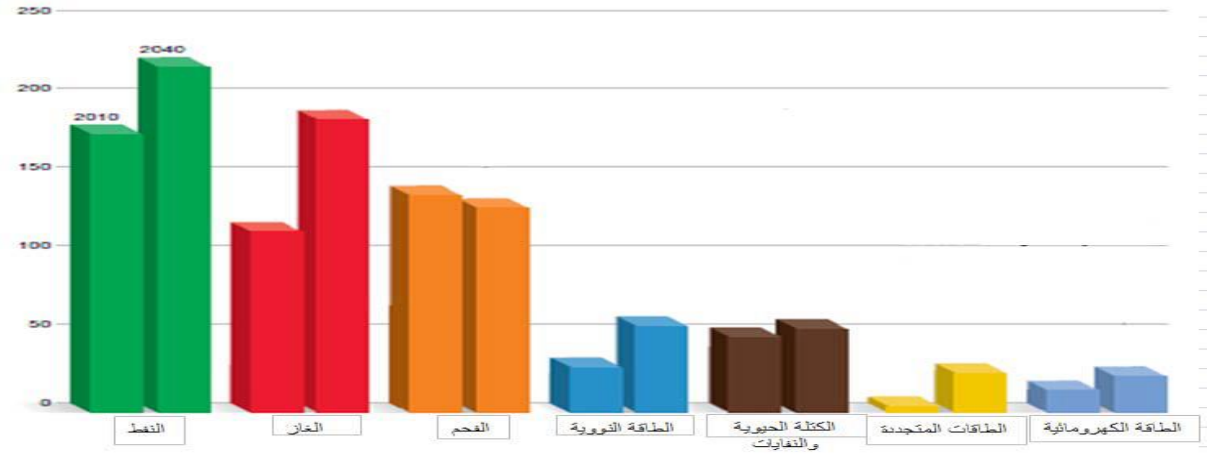

المصدر: وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ، سنة 2012-2013، ص 57.

وإنه من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الطلب على النفط سيواصل ارتفاعه حتى آفاق سنة 2040 بارتفاع قدره 24% في مجمل الفترة 2010-2040، وهذا يؤكد بأن الثروة النفطية ستبقى من أهم الثروات الطاقوية على الإطلاق، حتى أنها ستستحوذ على حوالي 3/1 الاستهلاك العالمي للطاقة، ناهيك إذا أضفنا لها الغاز الطبيعي فتصبح محروقات (نفط، غاز طبيعي) تسيطر على حوالي 60% من مجمل الاستهلاك العالمي في حين أن الطاقة المتجددة بما فيها الطاقة الكهربائية والتي يتغنى بها العالم الغربي ستغطي حوالي 7% فقط من مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة في آفاق سنة 2040، وبهذا نستنتج بأن الثروة النفطية في عصب الاقتصاد العالمي عموماً والاقتصاد الغربي خصوصاً وتجلى في كل الصراعات الدولية التي ثارت خلال العقود الأخيرة وفي مقدمتها الغزو الأمريكي للعراق" والذي كان هدفه بسيط للغاية وهو عراق بدون صدّام حسين تسيره حكومة مالية للو.م.أ تعطي احتياطات النفط العراقي للشركات النفطية الأمريكية، حيث ثبت بان مجموعة مهمة من عراق منفى كانت عملياً تقدم هذه الحقول كثمن لتسلمها السلطة في العراق ما بعد صدام حسين، وتجلى هذا من خلال وعد احمد الجلبي الصريح قال وبكل صراحة "بعد الإطاحة بصدام حسين ستحصل الشركات الأمريكية على فرصة كبيرة من النفط العراقي"[1].

المطلب الثالث: العوائد النفطية والعوامل المؤثرة في تطورها

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بصفة أساسية، إذ تعتمد عليها هذه الدول بشكل دون غيرها من المصادر التمويلية الأخرى، كالضرائب مثلاً.

[1] مرجع سبق ذكر، ص 57.

فهذه العوائد النفطية التي تمول النفقات العامة في هذه الدول، فالزيادة في العوائد النفطية تؤدي إلى الزيادة في العملات الأجنبية الداخلة لهذه الدول، وبالتالي قوة مركز الحكومة النقدية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي لهذه الدول.

1-تعريف العوائد النفطية:

بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي.

كما يمكن تعريفها أيضا: على أنها تلك المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط والتي يمكن تقديرها مباشرة نقدياً عند الناقد، وتمثل هذه العوائد في الوقت الحاضر بنسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للنفط، وتمثل القسم الأعظم من حصيلة العملات الأجنبية، ويمكن تقسيمها إلى قسمين[1]:

القسم الأول: الضرائب على الإنتاج والدخل، الإتاوة، أرباح المشاركة، أرباح الإنتاج، بحيث يرتبط القسم مباشرة بكميات النفط المنتجة ولذلك يسهل تقدير قيمته بالنسبة لوحدة الإنتاج.

القسم الثاني: يتكون من المنح بأنواعها (منحة توقيع-منحة الاستكشاف)، الإيجارات، تحمل الطرف الأجنبي لنفقات البحث والاستكشاف.

2-العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية:

هناك عوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تطور العوائد النفطية ومن هذه العوامل نذكر[2]:

أولا: أسعار النفط الاسمية: تؤثر أسعار النفط تأخيراً حاسماً في تحديد حجم الفوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة ولمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس إيجابياً أو سلبياً على حجم العوائد لنفطية.

ثانيا: أسعار النفط الخام الحقيقية:

تستخدم معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في العالم، الدولار كعملة رئيسية في تسوية معاملاتها التجارية التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط، وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الإنخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للفوائد.

---

[1]- بن غوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015، 2016، ص56.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 57.

ثالثا: القرار السياسي:

إن للقرار السياسي تأثيراً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال: نجد أن للقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة الأوبك في ثلاث مرات خلال سنة 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3,5 مليون دولار/برميل، إذ انخفضت الأسعار على إثر ذلك من 28,1 مليون دولار/برميل سنة 2000 إلى حوالي 23,1/ مليون دولار/ برميل سنة 2001، وهذا ما كان له الأثر في إنخفاض حجم العوائد النفطية من 134,514 مليون دولار إلى 119,312 مليون دولار.

عليه فإن للقرار السياسي دوراً في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

رابعاً: الاحتياطات النفطية:

يعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام. كذلك التوسع في الحفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقاً لم يتم استغلالها بالكامل التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية. ضيف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة أو من خلال فض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضا إلى زيادة حجم العوائد النفطية.

خامسا: الطاقة الإنتاجية:

تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دوراً مهماً في التأثير في حجم العوائد النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تعكس إيجابياً أو سلبياً حجم العوائد النفطية.

إذاً فالطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوفرة حالياً، والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فإن الإنتاج العرض (في الصناعة النفطية) يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى كاكتشاف حقوق جديدة، وطرح ما تحتويه[1] من نفط إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شحه أو وفرة في مدة معينة، إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية.

[1]– مرجع سبق ذكره، ص 57.

المبحث الثالث: الاهمية الاقتصادية للنفط في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، ولهذا عملت السلطة الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى إعطاء عناية خاصة لقطاع المحروقات.

ونظراً لأهمية هذه السلعة في التنمية الاقتصادية، قررت الجزائر في 24 فيفري تأميم هذه الثروة التي كانت حكراً على الشركات الأجنبية والفرنسية خصوصاً، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في الاقتصاد الجزائري بشكل كبير، وهذا عن طريق توظيف العوائد المالية التي تدرها هذه السلعة من عملة صعبة في تمويل جميع مشاريع البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى في البلاد.

المطلب الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على عائدات تصدير النفط في إدامة أنشطته، بحيث يشكل فرصة أمام المجتمع لتوفير موارد مالية هامة ولتمويل مشاريع التنمية ودفع عجلة النمو الاقتصادي خاصة في ظرف تميز فيه بضعف الادخار الوطني خاصة ادخار القطاع الخاص، كما أن هذه الميزة لا يجب أن تخفي جل التأثيرات الناجمة عن تراكمات العملة الصعبة الناجمة عن تصدير هذه المادة والمؤدية إلى ارتفاع الأصول الأجنبية لدى بنك الجزائر حيث أن حجم هذه الأخيرة معتمد أساساً على تطورات أسعار النفط في أسواقه المالية، وينعكس مباشرة في المعروض النقدي باعتباره من احد مقابلاته وهو ما يجبر بنك الجزائر في كثير من الأحيان إلى إتباع سياسات نقدية الهدف منها الحفاظ على الاستقرار النقدي خاصة في ظل التحسن والارتفاع المتواصل لأسعار النفط[1].

وتطلق صفة الدولة النفطية على بلد عندما:

-يكون منتجاً ومصدراً لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات.

-يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم له بصفة أساسية على الريع البترولي.

-يعتمد من أجل استغلال النفط في جميع مراحله: اكتشاف، استخراج ونقل بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية" لأن هناك دول منتجة ومصدرة للبترول والغاز ولا تعتبر دولاً نفطية مثل النرويج، هولندا وروسيا لان اقتصاداتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال، ولذلك فالجزائر وبهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية بالرغم من امتلاكها ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل لها ركائز قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط[2].

---

[1]- مجلة –الحقوق والعوم الإنسانية، العدد الاقتصادي المجلد الثاني، العدد التاسع والعشرون جانفي 2017، ص 155.

[2]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 139.

أولا: تاريخ النفط في الجزائر.

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجياً منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان، العرب والأتراك، إلّا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن 20.

ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل: بئر تليوانت (جنوب غرب غيليزان) الذي تم اكتشافه سنة 1915 إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان) وقد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 208,7 ألف طن خلال الفترة (1949-1956).

وبعد الحرب العالمية II برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، فتوالت الشركة الفرنسية للبترول CFPA، الشركة الوطنية للبترول SNREPAL وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي يناير 1956 تم اكتشاف حقل "عجيلة" كأول بئر بترولية هامة في الصحراء، وفي جوان 1956 تم اكتشاف حقل "حاسي مسعود" أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف حقل "حاسي الرمل" للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر[3].

وقد شجعت هده الاكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين استغلال الصحراء على أفضل وجه فجاء قانون "البترول الصحراوي" في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان البترولليلجزائر وبعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية باستثناء شركة وطنية تحمي مصالحها، فتأسست سونطراك بتاريخ 31-12-1964 تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج، النقل والتسويق بالنسبة للمحروقات الجزائري في ظل سياسة بترولية مستقلة.

وقد استطاعت سونطراك في نهاية سنة 1967 أن تفرض وجودها إذ تمكنت من التحكم في جميع النشاطات: البحث، التنقيب، التحويل إلى النقل والتسويق، وتمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية بتاريخ 24-02-1971 لتتحول ممتلكات الشركات الفرنسية الأجنبية لصالح الشركة الوطنية سونطراك[1]، ويمكن ملاحظة سيطرة سونطراك على القطاع النفطي في الجزائر والجدول الموضح أدناه.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 140.

الجدول (2-8):ديناميكية سيطرة سونطراك على القطاع النفطي وتطوره.

الوحدة: النسبة المئوية

نوع السيطرة	1966	1967	1969	1970	1972
مناطق الاستثمار حيث تتولى سونطراك تنفيذ الأعمال.	12	21	65	92	100
إنتاج النفط.	11,5	11,8	17,75	35	77
احتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سونطراك.	18	19,5	19,5	23,5	100
النقل بالأنابيب.	38	38	40	50	100
تكرير النفط.	20,4	44	66	90	100
التوزيع في الجزائر.	0	48,6	100	100	100

المصدر: موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2009، 2010، ص141.

وما يمكن الإشارة إليه أن الجزائر وقعت اتفاقا مع فرنسا سنة 1965 تحصلت فرنسا من خلالها على امتيازات كبيرة خولت لها السيطرة على أكثر من ثلث النفط الجزائري مع أن إنتاج الغاز الطبيعي ارتفع من 806 مليون م^3 في سنة 1964 إلى 2342 مليون م^3 سنة 1968 وانتقل إنتاج النفط من 806 مليون طن سنة 1964 إلى 42,3 مليون طن سنة 1986. إلّا أن ذلك لم يعد بالفائدة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات البترولية لذلك شرعت السلطات الجزائرية في مفاوضات مع فرنسا لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية فقررت السيطرة المباشرة على ثرواتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة لتعلن بتاريخ 24-02-1971 التأميم الكلي للموارد الوطنية وإلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك.

ويعتبر تأميم الجزائر لمواردها النفطية خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصاديات شاملة، فمن جهة ترتكز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد على القطاع النفطي، ومن جهة أخرى لها يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الاقتصاد[1].

معظم الإيرادات الجزائرية ناتجة عن تصدير مادة البترول التي تشكل السلعة الوحيدة الممثلة لهيكل صادراتها بحيث لا تقل نسبة مساهمتها عن 94% من إجمالي قيمة الصادرات.

وحجمها مرتبك ارتباطا شبه كلي بأسعارها في الأسواق الدولية وأي تقلب في هذه الأخيرة يحدث تقلب في قيمة إيراداتها من التصدير[2].

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 142.

[2]- مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مرجع سبق ذكره، ص 156.

ثانيا: مميزات البترول الجزائري:

القرب من الأسواق إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوروبية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط مما يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل، فمن ناحية البترول الخام وجدت الجزائر البترول الليبي منافسا لها بسبب قربه من موانئ السليم الايطالي، ومن ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من حيث الاحتياطي (بما يعادل 47650 مليار م^3 سنة 2006) وسهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال شرق أوروبا فيصبح أقل كلفة لأن عملية النقل تتم براً عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقله عبر أنابيب بحرية[1].

وقد كانت الجزائر تعاني أيضا من منافسة الغاز الهولندي والنرويجي بسبب قربهما من بعض المناطق الأوروبية إذ يتم بينهم بشبكات توزيع الغاز فقط، وبالمقارنة مع هذه الدول تبقى الجزائر من حيث الموقع الجغرافي في وضع أفضل وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول (2–9): تقدير المسافة بين مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية.

مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة	البلدان
200 كلم	هولندا، النرويج، الجزائر
400 كلم	قطر، نيجيريا
600 كلم	روسيا، أبو ظبي، فنزويلا

المصدر: موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2009، 2010، ص 144.

إن الجدول أعلاه يوضح ميزة قرب الجزائر من أسواق الاستهلاك الأوروبية بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاها 200 كلم، فميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية 1410 كلم عن فرنسا، 1540 بنسبة لإنجلترا، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فتصل المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية بين 3300 كلم و4000 كلم مقارنة بالشرق الأوسط وروسيا، مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدّة الزمنية لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك، وتؤمن الجزائر الآن للسوق الأمريكية ما يقارب 22% من حاجيات الغاز الطبيعي عكس البترول الجزائري في هذه السوق والذي لم يستطيع منافسة بترول المكسيك، فنزويلا ونفط الخليج العربي.

أمّا السوق الآسيوية فتبقى بعيدة جغرافيا عن الجزائر، ويتميز البترول الجزائري بصعوبة وصوله لهذه الأسواق ما يجعله في وضع أقل تنافسية مقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا، وتبقى السوق الأفضل للبترول

[1]– موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 144.

الجزائر هي أوروبا بالرغم من أن البعد الجغرافي لا يعكس عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق إلّا أنها من أسباب ارتفاع التكاليف وانخفاض الريع المحصل[1].

أما من حيث الجودة والنوعية فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيّدة مقارنة بأنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من واد قطرين بلغت كثافته 0,83 فهو يحتوي على 34% بنزين، 24% غاز وال، 32% وقود التدفئة، 8% زيت، 1% برافين.

ويتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ"صحاري بلند" خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف، كما أنه قريب الشبة بنفط بحر الشمال والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك[2].

الجدول رقم (2-10): مقارنة بين البترول الجزائري وبعض دول الأوبك.

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة APP النوعية	نوع المنتجات البترولية المستخرجة		
			خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34,2	20,5	31	48,50
	ثقيل	27,3	16	23,25	60,75
الكويت	متوسط	31,3	19,36	25,30	55,23
إيران	متوسط	34,3	22,25	30,25	47,50
	ثقيل	31,3	31,15	36,85	52
العراق	خفيف	36,1	25	30,60	44,4
	متوسط	34	22	28	50
الجزائر	خفيف	44	35	36	29
نيجيريا	ثقيل	27,1	12	40	48

المصدر: موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2009، 2010،ص 145.

المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القوي مصدرهما إنتاج المحروقات، إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2]- مرجع سبق ذكره، ص 145.

الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة[1].

وتزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق العالمية البترولية، فهو تحتل المركز 7 عربياً من حيث احتياطات البترول بمعدل 1% من الاحتياطي العالمي حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول سنة 2007[2].

أولا: مساهمة النفط في التجارة الخارجية الجزائرية:

تتميز الصادرات الجزائرية بسيطرة قطاع الطاقة والمحروقات وعدم تنوع صادراتها للبحث عن مصادر بديلة للدخل، بالرغم من انتهاجها برنامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية بغية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والجدول الموالي يوضح أهم تطورات قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم (2-11): تطور الصادرات الجزائرية للمحروقات وخارج المحروقات خلال فترة 2000-2016.

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات	
	القيمة (مليار دولار)	النسبة	القيمة (مليار دولار)	النسبة
2000	21,06	97,27	0,59	2,73
2001	18,53	97,07	0,56	2,93
2002	18,11	96,97	0,60	3,21
2003	23,99	98,08	0,47	1,92
2004	31,55	97,92	0,67	2,08
2005	45,59	98,40	0,74	1,60
2006	53,61	97,94	1,13	2,06
2007	59,61	98,38	0,98	1,62
2008	77,19	98,22	1,40	1,78
2009	44,41	98,30	0,77	1,70
2010	56,12	98,30	0,97	1,69
2011	71,66	98,31	1,23	1,69
2012	70,58	98,38	1,15	1,60

[1]- مراد صاولي، لياس بومعراف، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 146.

2013	63,33	98,29	1,10	1,71
2014	58,46	46,10	1,48	2,30
2015	27,10	42,05	1,45	2,25

المصدر: مراد صاولي، لياس بومعراف، الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد النفطي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال فترة (2000-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، مركز الجامعي تندوف، الجزائر جوان 2017، ص 87.

تشكل المحروقات 98% من الصادرات الجزائرية، وتساهم بتحويل 60% من الدخل الوطنين ويتوقع استمرار تراجع أسعار النفط، خلال عام 2017، 2018. بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2005 قيمة 5103,1 مليار دينار مقابل 5738,4 مليار دينار عام 2014 أي إنخفاض قدرة 635,3 مليار دينار (11,1%) نتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الإنخفاض في إيرادات المحروقات (1014,9-مليار دينار أي ما يعادل -30%)ن وذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير إرادات المحروقات بمبلغ 379,7 مليار دينار (16,2%) انخفضت إيرادات المحروقات عام 2015 بنسبة 30% مقابل انخفاض بـ7,9% عام 2014، منتقلاً من 3388,4 مليار دينار عام 2014 إلى 2373,3 مليار دينار عام 2015 أصبحت الضريبة البترولية لا تمثل إلّا 1,4 مرة مبلغ الضريبة المدرجة في الميزانية عام 2015 على أساس السعر المرجعي (54 دولار للبرميل) مقابل 2,15 مرة "عام 2015 نسبيا إلى إيرادات الميزانية الكلية، بلغت إيرادات المحروقات 46,5% سنة 2015 مقابل 59% عام 2014 و61,7% عام 2013، وتغطي 31% من نفقات الميزانية الكلية من المحروقات تمثل 75,4% من النفقات الجارية في عام 2014، أصبحت لا تمثل سوى 51,4% منها سنة 2015 مما يعكس تدهوراً في تغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات المحروقات، وقد يندرج هذا التدهور في التغطية ضمن توجه على المدى المتوسط نظراً لآفاق استقرار خارج المحروقات عام 2015 بحوالي 2729,6 مليار دينار، أي بزيادة نسبتها 16,2% مقابل 3,1% عام 2014. انتقلت نسبتها إلى إيرادات الميزانية الكلية من 41% عام 2014 إلى 53,5% عام 2015، لاسيما بسبب انخفاض الضريبة البترولية وتمول هذه الإرادات 35,7% من النفقات الكلية مقابل 33,6% عام 2014 ولم تغطي النفقات التجارية بواقع 59,1% مقابل 52,3% عام 2014[1].

للمرة الأولى منذ عشر سنوات تزايد إنتاج قطاع المحروقات، إذ ارتفعت قيمته المضافة الحقيقية بنقطة مئوية، لينتقل معدل نموها من -0,6% إلى 0,4% في 2015 بالقيمة الجارية، بلغت قيمته المضافة 3134,3 مليار دولار، في تراجع بـ32,7 بالنسبة للسنة السابقة وذلك بسبب انهيار الأسعار الذي عاكست النمو المتواضع في الحجم[2].

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 36.

ثانيا: النفط والجباية البترولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرفا مهم في عملية تطوير الاقتصادي الوطني وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا، ساهمت بـ66% من مداخيل الدولة الضريبة، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات[1].

الشكل رقم (2-8): تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر (2000-2016):

مليار دج

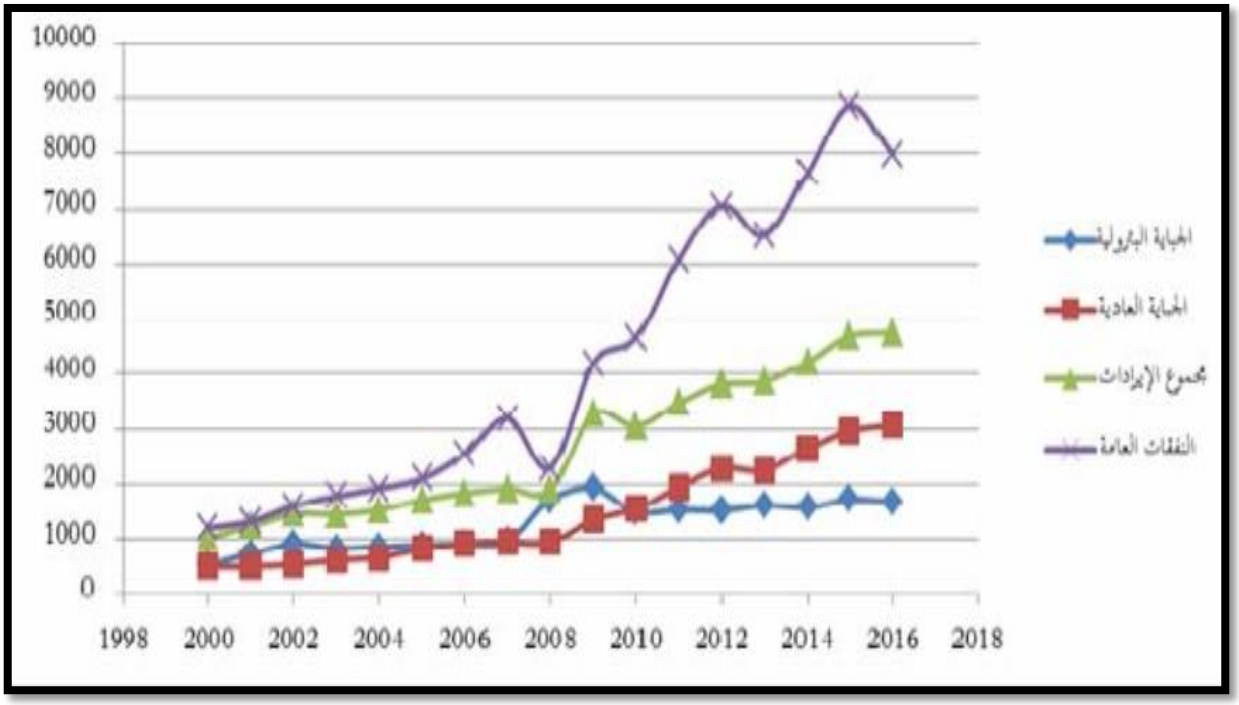

المصدر: فوفة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03-السداسي الثاني-2016، ص 24.

الملاحظ من الشكل هو أن الارتفاع المستمر لعجز الموازنة الذي انتقل من -177,8% مليار دينار جزائري سنة 2002 إلى 4173,3- مليار دينار جزائري سنة 2015 أي بارتفاع قدره 2247%، والذي بدأ بالظهور في سنة 2002، انخفض هذا العجز في سنة 2008 متزامنا مع الأزمة المالية العالمية حيث حاولت

[1]- مراد صاولي، لياس بومعراف، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الجزائر تجنب بعض الآثار السلبية لهذه الأزمة، لكن انطلاقا من 2009 نجد العجز بلغ أحجاماً قياسية، وهذا راجع لتوسع الدولة في الإنفاق العام وخاصة نفقات التسيير، كما زامنت هذه الفترة ارتفاع أسعار المحروقات[1].

ومن جهة أخرى نجد أن الجباية البترولية والجباية العادية مرتا بمرحلتين أساسيتين الأولى من 2000-2015 حيث فاقت الجباية البترولية الجباية العادية، لتصبح قيمة الجبايتين تقريبا متساوية في سنتي 2006-2007، وفي مرحلة ثانية تجاوزت الجباية العادية الجباية البترولية انطلاقا من سنة 2008، ورغم هذا التجاوز إلّا أن تغطية عجز الموازنة المشار إليه سابقاً يتم أساساً من موارد النفط، وذلك بواسطة صندوق ضبط الموارد.

الجدول رقم (2-12) توزيع الجباية البترولية في الجزائر (2002-2014):

السنة	النتائج الجبائية البترولية الموجهة لميزانية الدولة	نتائج الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الموارد	ناتج الجباية البترولية الفعلية الإجمالية
2002	916,4	26,504	942,904
2003	836,06	448,914	1284,974
2004	862,2	623,561	1485,761
2005	899	1368,836	2267,836
2006	916	1798,001	2714,001
2007	973	1738,848	2711,848
2008	1715,4	2288,159	4003,559
2009	1927	400,674	2327,674
2010	1501,7	1218,31	2820,010
2011	1529,4	2300,32	2829,720
2012	1519,04	2535,309	4054,349
2013	1615,9	262,23	3678,130
2014	1377,73	1812,691	3390,421

المصدر: فوفة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03-السداسي الثاني-2016، ص 25.

الملاحظ من الجدول هو أن رصيد صندوق ضبط الموارد في ارتفاع مستمر منذ 2002 إلى غاية 2009 والتي شهدت انخفاض موارد هذا الصندوق نتيجة انخفاض عوائد الجباية البترولية، ارتفع بعد ذلك رصيد الصندوق سنتي 2011-2012 لينخفض بعدها هذا الرصيد بشكل مستمر انطلاقاً من 2013. وهذا راجع إلى إنخفاض مداخيل الجباية البترولية نتيجة إنخفاض أسعار البترول عالمياً كما تمت الإشارة سابقاً، وهذا كان له أثر كبير على

[1]- فوفة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03-السداسي الثاني-2016، ص 24.

إنخفاض عوائد الجباية البترولية وبالتالي رصيد ضبط الموارد، كما نجد أن ارتفاع النفقات الدولة الجزائرية خاصة في جانب نفقات التسيير كانت من أهم أسباب ارتفاع عجز الموازنة العامة، ونتيجة لهذا الانخفاض في رصيد الصندوق ضبط الموارد المغطي لهذا العجز[1].

ثالثا: مساهمة النفط في القطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكمياوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية، كالبنزين، البوتان، الزيوت، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو.

في حين بلغت صادرات المواد الغذائية 6,7 مليارات دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من 2016، وبلغت واردات المواد الخام 1,2 مليار دولار، ولذلك وجدنا أن دور الصناعات التحويلية وبالمساهمة في الناتج من أقل الأنشطة الإنتاجية، وحين تعتمد الدولة بشكل رئيسي على استيراد الغذاء، فإن ذلك يعني أن درجة اعتمادها على الخارج كبيرة، ويكرس لمزيد من التبعية، فالواردات الغذائية تمثل 17,4% من إجمالي الواردات خلال الفترة، كما أن قلة قيمة الواردات المواد الخام تدل على تراجع حركة الصناعة في الجزائر وأنها تعتمد على استيراد السلعة تامة الصنع.

رابعاً: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي:

يعكس هيكل الصادرات للجزائر الخلل في بنية ناتجها المحلي الإجمالي، فصادرات النفط والغاز بلغت 21,3 مليار دولار، وبما يمثل نسبة 94% ، بينما الصادرات السلعية غير النفطية بلغت 1,4 مليار دولار، بما يمثل 6,3% فقط.

تكشف الإحصائيات الموالية نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس أهمية والارتباط الشديد لقطاع النفط بالاقتصاد الجزائري ومساهمته بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (2-13): مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة النفط في OIB	47,20	48,81	47,06	47,96	35,37	38,78	38,78	36,89	33,21	30,52	52,25

المصدر: مراد صاولي، لياس بومعراف، الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد النفطي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال فترة (2000-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، مركز الجامعي تندوف، الجزائر جوان 2017، ص 90.

[1]- مرجع سبق ذكره، ص25.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا العلاقة الطردية بين أسعار ارتفاع أسعار البترول ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2008، من جهة أخرى وبانخفاض أسعار البترول لسنة 2009 انعكس ذلك سلباً على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، كما يظهر ارتباط الناتج المحلي الإجمالي مع أسعار البترول خلال السنوات 2013 حتى 2015 مع بداية ظهور أزمة إنخفاض البترول[1].

الشكل (2-9): تطور نسيبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة (1993-2014):

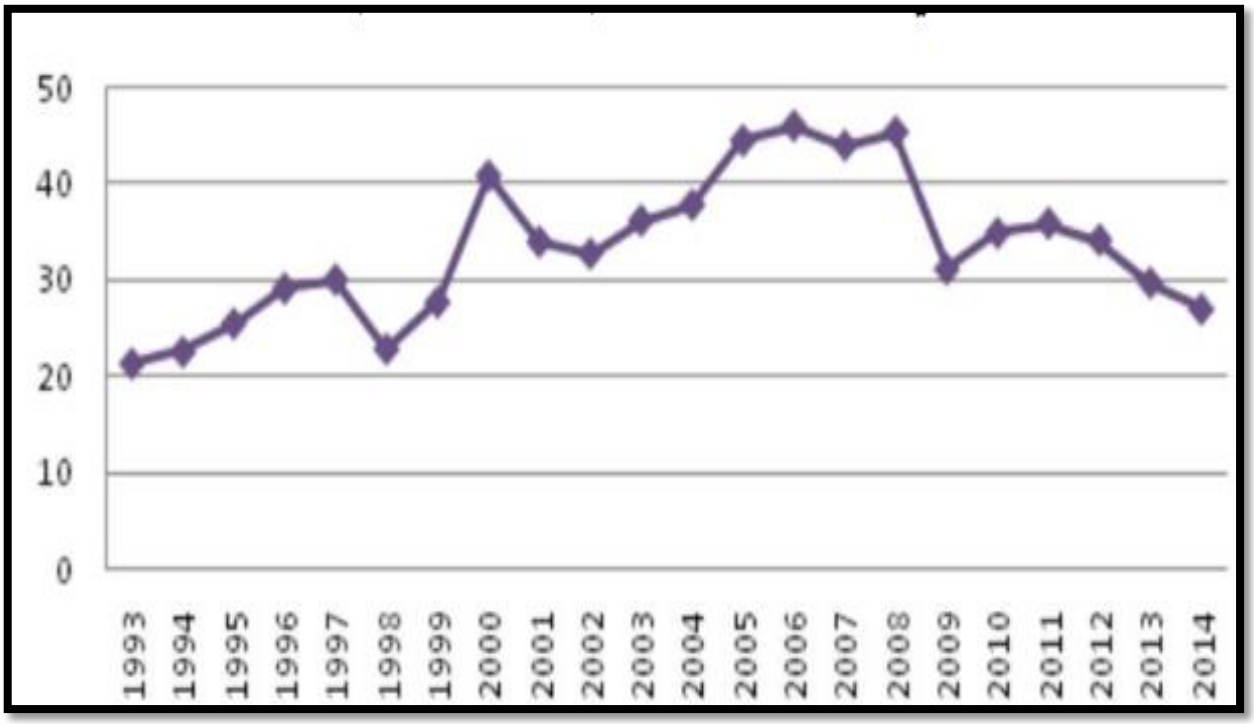

المصدر: مراد صاولي، لياس بومعراف، الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد النفطي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال فترة (2000-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، مركز الجامعي تندوف، الجزائر جوان 2017، ص 90.

كما يتوقع أن يتراجع إجمالي المحلي ليصل إلى 3,6% في السنوات المقبلة، كما يتوقع أن يتكون الزيادة الإنتاج في الآبار النفطية الجديدة إلى تخفيف الأثر السلبي للتراجع المتوقع في أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد[2].

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

إن الاقتصاد الجزائري ورغم المخططات المختلفة المعروفة لم يخرج عن نطاق أحادية المنتج والصفة الريعية العالية الدرجة.

[1]- مراد صاولي، لياس بولمعراف، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2]- مرجع سبق ذكره، ص 90.

حيث أن اعتماد الجزائر بدرجة عالية على المحروقات أصبح يهدد البلد وبوادر النفاذ البترولي في الأفق، وكأي بلد فإن الجزائر تعتمد على الصادرات إلّا أن الأحادية الإنتاجية للمحروقات يجعلها رهينة هذا المنتج[1].

ونظراً لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، فقد خلق انخفاض أسعار البترول آثار بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهميتها فيما يلي[2]:

1-الميزان التجاري:

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائض تجاري قدر نحو 5,39 مليار دولار مقابل 6,6 مليار دولار، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلاً بذلك تراجعاً قدره 18%، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49,23 مليار دولار مقابل 48,53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013، أمّا بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43,83 مليار دولار مقابل 41,93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره 4,55% حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائري.

وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 مقابل 116 بالمائة خلال نفس الفترة من سنة 2013 وحافظت المحروقات على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته 95,83% من الصادرات بقيمة قدرها 47,18 مليار دولار مقابل 46,97 مليار دولار خلال نفس الفترة.

2-ميزان المدفوعات:

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.

فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزاً خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر بـ1,32 مليار دولار مقابل فائض قدر بـ0,88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194 مليار

[1]-حاج بن زيدان، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر: قراءة تحليلية 2000-2010، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، ص 10.

[2]- مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 5.

دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول.

وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النفط الأجنبي إلى 172,6 مليار دولار بنهاية عام 2015 ما يعادل 28 شهراً من الواردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014 التي كانت تعادل 40 شهراً من الواردات.

3-الناتج الداخلي الخام:

إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي، والذي سينخفض إلى 208 مليار دولار سنة 2005، مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري أنه لن يتجاوز 3.9 عام 2015 مقارنة مع 4,5% لعام 2014 نظراً لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات على التنويع في مجال الاقتصاد.

4-صندوق ضبط الموارد:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسية المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، لمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها حيث سمي الصندوق في الجزائر بـ"صندوق النفط الموارد".

أ-تعريف صندوق ضبط الموارد: هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 قانون رقم 2000-2 المؤرخ في 27 جوان 2000 والذي ينص على ما يلي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد تقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أمّا من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، بالإضافة إلى أن وزير المالية وهو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

وإتمام لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2004 التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون رقم 2000-2 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية.

ويمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية رئيسية تستخدمها السلطات العمومية كآلية تثبيت وضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة حيث يلعب دوراً كبيراً في سد عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية، حيث أثبتت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، وأثبتت أيضا فعاليته في تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية.

ب–آلية عمل صندوق ضبط الموارد:

من الناحية العملية، فإن الدولة الجزائرية قامت بفتح حساب خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية يودع فيه فائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة خائض الجباية البترولية، وتقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر بـ37 دولار.

بينما سعر التوازن للميزانية يقدر بـ100 دولار وهو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل ميزانية التسيير والتجهيز، هذه الميزانية التي تعرف ارتفاعاً مستمرا وتشكل أعباء على ميزانية الدولة التي عجزت خلال السنوات الماضية عن إيجاد بدائل تسمح لها بتنويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات، وهو ما يدفعها إلى اللجوء مراراً إلى درء العجز في الميزانية بفضل الإيرادات الإجمالية للمحروقات والفوائض التي تردعها في صندوق ضبط الموارد.

جـ –تأثير انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد:

عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع إنخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226,4 مليار دولار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89,4 مليار دولاراً، بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق في سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكثير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هذا العامل الجزائر تحت ضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من 46 مليار دولار برسم توقعات قانون مالية 2015، وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد.

فنظراً لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 مقابل 63 مليار دولار سنة 2013 و70 مليار دولار سنة 2012 أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ15% ما بين 2012 و2014، يفقد بذلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار أي ما يعادل 757,10 دينار جزائري وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته، خاصة وانه لم يتم ضخ الكثير من صندوق ضبط الموارد إلا بحدود 3 إلى 4 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هذه السنة وإذا استمر سعر البترول في التراجع فإننا سنواجه مشكلاً كبيراً في الميزانية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا هذه نستنتج بأن الثروة النفطية تعتبر المساهم الاول والركيزة الاساسية في تطوير الاقتصاد الدولي وما وصل اليه العالم اليوم من تطور ورقي وازدهار كان بسبب الوقود الاحفوري، فكل القطاعات الاقتصادية تعتمد على الطاقة والتي تعتبر مصدرها الرئيسي الثروة النفطية.

الفصل الثالث:

تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري

في ظل إنهيار اسعار النفط

تمهيد:

يشكل موضوع التنويع الاقتصادي احدى أهم القضايا الأساسية الكبرى خاصة في البلدان المصدرة للنفط، الذي يعد خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية ومواجهة التحديات الراهنة التي تتعرض لها هذه البلدان والناجمة عن انهيار أسعار النفط، وباعتبار هذا الأخير مادة ناضبة وغير متجددة وهذا ما يجعلنا ندرك حجم المخاطر والفرص المتاحة والمكانيات المهدورة.

تأسيسا على ما سبق، سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على 3 نقاط اساسية، وذلك بالتطرق الى تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار اسعار النفط من خلال المبحث الاول، دور التنويع الاقتصادي في تفعيل سياسات التنمية الاقتصادية، والنموذج الاقتصادي الجديد لما بعد النفط في الجزائر من خلال المبحث الثاني، اما المبحث الثالث فنسلط الضوء على نماذج التنويع الاقتصادي في بعض الدول النامية.

المبحث الأول: دور التنويع الاقتصادي في تفعيل سياسات التنمية الاقتصادية

اخذ موضوع التنويع الاقتصادي اهمية كبيرة بعد ان ادركت البلدان خاصة الريعية منها اختلالات والتشوهات الكبيرة في هياكلها الاقتصادية، الناجمة عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل.

المطلب الأول : ماهية التنويع الاقتصادي

أولا : تعريف التنويع الاقتصادي

يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الانتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية، كما يعني –التنويع الاقتصادي– عملية استغلال كافة موارد وطاقات الانتاج المحلية، بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات[1].

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، أو تنويع مصادر الايرادات في موازنة العالمة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات[2].

التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، أو تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية[3].

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي

1–إن اقتصاديات البلدان الريعية تعتمد بالدرجة كبيرة على صادرات المواد الطبيعية (الخامات) التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية التي تتحدد أسعارها وخصوصا النفط في أسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن وفقا لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية،

---

[1] لومايزية عفاف، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، جامعة سوق أهراس، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد الحالي، أبريل، 2018

[2] محمد كريم قروف، خالد بن جلول، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، ملتقى وطني ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يوم 28 و29 أبريل 2017، ص 03

[3] السعيد بوشول، وآخرون، المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي – دراسة حالة المملكة العربية السعودية –، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07 ديسمبر 2017، ص 04.

ولذلك فإن استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطا بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطات بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية.

2-تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل : هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد.

3-تأخذ الاعتبارات الانسانية والاجتماعية دورا أساسيا لدى صانعي القرارات والسياسات، إذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل.

4-سواء إدارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لكنة الموارد.[1]

ثالثا: انواع ومحددات التنويع الاقتصادي

❖ **انواع التنوع الاقتصادي:**

يتضمن التنوع الاقتصادي نوعين من التنوع يسمح للاقتصاد بالاستقرار أكثر وهما[2]:

1- **التنوع الافقي او التكامل الافقي:** يقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول الى بعض المحلات الجديدة التي قد تكون مرتبطة او غير مرتبطة بقطاع النفط.

2- **التنوع الرأسي او العمودي:** يقصد به توسع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف الى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية او مستوردة

❖ **محددات التنويع الاقتصادي:**

ذهناك عدة متغيرات تلعب دورا مهما في نجاح أو فشل التنويع الاقتصادي وفي هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي[3]:

-**العوامل المادية:** الاستثمار ورأس المال بشري.

-**السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.

-**متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.

---

[1] حامد عبد الحسين الجبوري "التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، 2016، عن موقع:
http: //annabaa.org/arabic/authorsarticles/

[2] محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، (Global Journal of Economic And BusinessK Aol 2.n02 April.2017)

[3] جمال سويح، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، ص 219

-**المتغيرات المؤسسة**: الحكومة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني.

-**الوصول إلى الأسواق**: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.

-وهكذا، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم استقرار في الاقتصاد الكلي كارتفاع معدلات التضخم لا يساعد على انشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل: التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الانتاج والانتاجية كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها[1].

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي، أهداف وأنماط

أولا: أهداف التنويع الاقتصادي (في الاقتصاد الوطني)

إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية (الجزائر) ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تطوير منتجات أخرى غير المحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).

-زيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.

-زيادة أثر التعلم EFFet ,d'entrainement على مستوى القطاعات الأخرى[2].

وهناك كذلك[3]:

-التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية و المقدرة على التعامل مع الازمات والصدمات الخارجية مثل: تقلبات اسعار المواد الاولية كالبترول.

-تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الاجنبي ولعائدات الميزانية العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الاجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

-تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة.

-تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم واكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 77

[3] محمد ناصر حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

ومن جهة اخرى، يمكن التمييز بين اهداف التنويع الاقتصادي حسب الافق الزمني:

- فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسيع وتعزيز القطاع الرئيسي(البترول مثلا) وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي والاجمالي والعائدات التصديرية.
- اما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في احداث تنمية اقتصادية متركزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الاخرى.

ثانيا: أنماط التنويع الاقتصادي

يوجد مستويات وأشكال مختلفة للتوزيع إلا أنه سوف يتم التعرض إلى مستويين هامين يتمثلان في:

1-تنويع القاعدة الإنتاجية: ويتمثل هذا النوع بشكل خاص بتحقيق تغيير في بنية الإنتاج وهو ينطق بشكل خاص على الإقتصادات القائمة على الموارد المنحصر في إنتاج وتصدير المنتجات الاولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج وبالتالي أن يساعد في الحد من الإعتماد على مجموعة جديدة للانتاج وبالتالي يمكن ان يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محددة من الأنشطة الإنتاجية.

إلا أن تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في أتجاهين الأول جانب الطلب المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الإقتصاد الكلي والتي تهدف إلى تعزيز الإستقرار في الإقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الإقتصادية الكلية الرئيسيية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي وهي: السياسة المالية والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، والثاني: جانب العرض المتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، واصلاح القطاع العام وتشوهات سوق العمل وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات.

2-التنويع في التجارة الدولية: يتطلب التنويع الإقتصادي حدوث تغيير في بنية التجارة الخارجية، فلا يكفي أن يحصل تغير في بنية الإنتاج لكي يستنتج أن الإقتصاد قد توصل إلى تحقيق أهدافه الإستراتيجية في التنويع الاقتصادي، ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الإقتصادات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهم وملحوظ بقدر ما يكون الإقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة ادولية، إذ أن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع الصادرات يعني أن الإقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الإحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية لذلك تبرز أهمية إقتران التنويع بالصدرات مع التنويع بالنشاطات الإنتاجية.[1]

[1]- الدامي عبد المنعم، أشرف الصوفي، القطاع الفلاحي كألية للتنويع الإقتصادي الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارجية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ص4.

المطلب الثالث: اليات التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة

أولا: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

ويقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي وهي تختلف من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الايديولوجية (الفكرية) مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لا سيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات ما يلي:

1-اعادة الاعتبار لـ" الدولة التنموية": تعتبر الدولة تنموية التي تستطيع اطلاق عملية تنموية التي تستطيع اطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات النمو مرتفعة للناتج المحلي الاجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الانتاج المحلي وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك نؤكد الدور الهام والتدخلي والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الارشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.

2-الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في العملية التنموية، يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذه الحلة تقتضي في جوانبها اصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي، بالإضافة إلى دعم ومساندة القطاع الخاص.

3-الاستثمار الأجنبي المباشر: مما لاشك فيه أن معظم البلدان المتلفة لا تتلك جهازا انتاجيا السلع الاستثمارية، وذلك ما دعاها إلى الاعتماد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي فإن حصيلة عائداتها من الصادرات سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستيرادية، ومن ثم تذبذب الاستثمارات فيها، وما يخلفه الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني.[1]

ولقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي أن أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة، وبشكل خالص وهو ما استدعى من ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز انتاجي متكامل للدول المستقبلية لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين آدائها.

4-الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ولا زالت دورا حيويا في عملية التطور

[1] لعفيفي الدراجي، بن الشيخ توفيق، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزي التنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة- يومي 25-26 أبريل 2017، ص 05

الصناعي للدول الصناعية المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركنا أساسيا من أركان اقتصادياتها، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل سيما خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة. [1]

ثانيا: مؤشرات التويع الاقتصادي ودرجة قياسه

* **مؤشرات التويع الاقتصادي**: من أهم المؤشرات الدالة على تنويع الاقتصادي ما يلي:

-معدل ودرجة التغير الهيكلي لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي.

-ايرادات النفط والغاز كنسبة من ايرادات الحكومة.

-نسبة اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي. [2]

-هناك مقياسين رئيسيين يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي هما: [3]

أ-**مقياس هرفندل هيرشمان (H-H)**: يعطي لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي بلد ويعطي بالعلاقة التالية:

$$H\text{-}H=\chi = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(xi-x2)- \sqrt{1/N}}}{1-\sqrt{1/N}}$$

x.i: الناتج الاجمالي في القطاع **X.i** : الناتج المحلي الاجمالي والمعبر عنه بـ PIB

N: عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس ويأخذ مقياس H.H ثلاث حالات:

H.H=0 مما يعني تنوعا كاملا (مساهمة كل القطاعات بنفس النسبة).

H.H=1 معناه مقدار التنوع صفرا أي أن النتائج متمركز في قطاع واحد فقط .

ب-مقياس فلاديمير كوسوف (cos):

يعطى بالصيغة التالية:

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} d_i^{\,2} \times B_i^{\,2}}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} d_i^{\,2}} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^{\,2}}}$$

[2] بن يوب كلثوم، بوشن سهام، الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، محور المداخلة: التدابير والاجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها وعرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع (المحور الخامس)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 9.

[3] أوكيل حميدة، دور الموارد العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016، ص 150

حيث di : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة الأساس.

Bi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة.

ويستدل على وجود التنويع من خلال الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية.

أما التغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات والواردات والايرادات الفعلية للحكومة واجمالي تكوين رأس المال، وقوة العمل...إلخ كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدلو الأقل نموا معيار لتنويع الاقتصادي.[1]

ثالثا: دور التويع الاقتصادي في التنمية المستدامة

تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات الانسانية والتطلعات، كما أنها تنطوي على ادراك الامكانات البشرية، وإدارة البيئة والموارد الموجودة فيها من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية والتنمية المستدامة تعمل على تعزيز المستمر لنوعية الحياة البشرية في الوقت الراهن والمستقل على حد السواء ولقد أكد ذلك تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في عام 1983 والمعروف شعبيا باسم تقرير لجنة "بورتلاند" (1987) على النحو التالي:

"التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

والتنمية المستدامة في جوهرها هي عملية التغيير في استغلال الموارد اتجاه الاستثمارات واتجاه التكنولوجية تطوير والتغيير المؤسسي كلها في تناسق وتعزيز كل الامكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات الانسانية والتطلعات، ولقد حدد التقرير مفهومين أساسيين في تعريف التنمية المستدامة:

-مفهوم الحاجات ولا سيما الاحتياجات الأساسية للفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطي الأولوية القوى.

-فكرة الحدود من خلال أثر التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ويعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال انتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصاديات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، كما ينظر إليه من هذه الزاوية باعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف، وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لا سيما في مرحلة العولمة المعاصرة، كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية

[1] مرجع سبق ذكره، ص 151

الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول [1] توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس، كما أنه يعمل أيضا على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي، كما أنه (أي التنويع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال. [2]

المبحث الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد لما بعد النفط في الجزائري

إن توفر الجزائر على موارد طبيعية خاصة المحروقات والذي يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الانتاج أو التصدير أو التشغيل جعل اقتصادها ريعيا وهذا طرح فكرة إلزامية التنويع الاقتصادي ومن بين الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو التقليل من الاعتماد على قطاع واحد وتوسيع فرص الاستثمار لهذا شرعت منذ الألفية بالاعتماد على السياسة المالية والتوجه الكنزي عن طريق وضع برامج ذات مبالغ مالية مهمة وضخمة بغية تنويع اقتصادها.

المطلب الأول: الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

أولا: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري

ان اشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإخراجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية تتبع أساسا من الطابع غير المتجدد لهذا المورد الطبيعي، وعدم استقرار الوضعية الاقتصادية للجزائر نتيجة لتقلبات أسعاره على المستوى العالمي.

1-مشكل الدعم: أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر، بالإضافة إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفة من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا[3].

2-الإعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد: ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط إلا أن النتائج كانت ضعيفة على

---

[1] موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة لنفط، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5/ديسمبر 2016.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 141

[3] باللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، جامعة أحمد دراية، أدرار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد : 07، العدد 1، 2018، ص 340

الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتنويع الاقتصادي.

3-مشكل التمويل: يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الإدخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، ونشر الوعي الإدخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخيمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالإئتمان قصير الأجل.

ثانيا: نحو نموذج اقتصادي متنوع:

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

1-تغيير نموذج النمو: حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

2-إجراء الضبط المالي: من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية لا سيما بتخفيض الاعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الانفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية.

3-التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني: بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الانتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

4-تحسين بيئة الأعمال: حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 لسنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 إقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة ن وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، واخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد[1].

و بناءا على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق الآتي:

[1] مرجع سبق ذكره، ص ص 340-342.

الجدول رقم: (3-2): تلخيص اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري

محاور الاستراتيجية	آليات تنفيذ الاستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا في آفاق 2020 إلى غاية 2030 وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة، التركيز على القطاعات التصديرية، تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية	القضاء على الرشوة والفساد الإداري، تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الايرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق، الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات، كالإستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الاسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات، تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية.
في قطاعات جديدة	و هيئات تشجيع الصادرات، الرقابة المستمرة على آداء المؤسسات وتوجيها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.
تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية	إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب، وضع استراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.
ترشيد الإنفاق العام	الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، غحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثماري في القطاعات الانتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.
تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية	تبسيط الخياكل الضريبية، إعادة النظر في قاعدة 59/41، خلق وسطاء وترويج الاستثمار ،إصلاح القطاع المصرفي والمالي.
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص. تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع فقد حققت الجزائر تقدما فيما يخص الموارد البشرية، حيث سجلت سنة 2014 رصيد 0,736 في ما يعرق بدليل التنمية البشرية لتحتل بذلك المرتبة 83 من بين 187 دولة، حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الألماني (UNDP) للتنمية البشرية، بعدما كانت تحتل المرتبة 93 سنة 2012، ولعل سبب تحقيق هذه المراتب يعود إلى تخصيص الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 غلاف مالي قدره 154 مليار دولار لتنمية الموارد البشرية.

المصدر: باللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، جامعة أحمد دراية، أدرار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 07، العدد 1، 2018، ص 343.

المطلب الثاني: دور برامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات

بدأت الجزائر منذ 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى انعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم للاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي[1].

1-مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي: تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي إحدى أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات التوجه الكينزي حيث تتبني برامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكنزية) عن طريق الزيادة في الإنفاق الحكومي والخاص والاستهلاك والاستثمار قصد تحفيز الانتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة)[2]

2- أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي:

تتمثل أهداف سياسة برامج الانعاش الاقتصادي فيما يلي[3]:

-تنشيط الطلب الكلي.

-دعم النشاطات المنتجة للتنمية المصافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

-تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

3-مضمون برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)

في هذا السياق يتم عرض مضمون البرامج الثلاثة ن وذلك على النحو التالي:

اولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

الذي خصص له غلاف مالي اولي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار امريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1,216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى يهدف هذا البرنامج إلى الحد من الفقر وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي.

---

[1] خاطر طارق، عادل زقرير، كلريمة حبيب، دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، المحور الثاني، تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة حمة لخضر الوادي – الجزائر، ص 01

[2] سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص 209

[3] خاطر طارق، مرجع سبق ذكره، ص 02

الجدول رقم (3-3): يوضح مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي لعام (2001-2004)

أنشطة البرنامج	دعم الاصلاحات	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
مخصصات مالية	47	66	113	210	98
نسبة مئوية %	%8,95	%12,38	%21,52	%40	%17,14

المصدر: سويح جمال، بن طيرش عطا الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مارس 2017، ص 210

يتضح من خلال الجدول أن 40% من المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي موجهة لقطاع الأشغال العمومية، والتي تغطي ثلاث جوانب هي التجهيزات الهيكلية للعمران بمبلغ 14,29 مليار دج، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا بمبلغ 31 مليار دج السكن والعمران 35,6 مليار دج.

أما التنمية المحلية فقد حظيت بنسبة 21,5% من المبلغ المخصصة لهذا البرنامج تضمن انجازات مخططات (PCD) موجهة للتنمية والتوزيع للتجهيزات للأنشطة على كامل التراب الوطني.

كما حظيت تنمية الموارد البشرية بنسبة 17,14% من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ذلك بتكلفة قدرت بـ 90 مليار دج[1].

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

في هذا الصدد تم تخصيص مبلغ اجمالي قوامه 4202,2 مليار دج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، ويوضح الجدول التالي توزيع هذا المبلغ حسب كل باب:

الجدول رقم (3-4): التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005-2009)

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة %
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	% 45,42
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	%40,52
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	%8,02
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	%4,85
خامسا: برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	%1,19
مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)	4202,7	%100

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، المحور الثاني، تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة حمة لخضر الوادي – الجزائر، ص 05.

[1] سويح جمال، مرجع سبق ذكره، ص 211

وأهم ما يشير إليه الجدول، نذكر ما يلي[1]:

- ارتفاع المبلغ الاجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الذي قدر بحوالي 4202,2 مليار د.ج مقابل 525 مليار د.ج والتي خصصت لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) -أي بحوالي 8 مرات-

- زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908,5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45,20 % من المبلغ الاجمالي للبرنامج.

- اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703,1 مليار د.ج أي أنه استحوذ على ما نسبته 40,52 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

- اهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337,2 مليار د.ج أي أنه استحوذ على ما نسبته 8,20 % من المبلغ الاجمالي للبرنامج.

- اهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203,9 مليار د.ج أي انه استحوذ على ما نسبته 4,85 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

- اهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50 مليار د.ج أي أنه استحوذ على ما نسبته 1,19 من المبلغ الاجمالي للبرنامج.

هذا ويظهر الجدول بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (3-5): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة: (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	5,90	1,70	3,40	2	1,60
معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	4,16	-0,05	1,53	0,54	-0,35
معدل البطالة(%)	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	1,40	2,30	3,70	4,90	4,20
فائض الميزان التجاري مليار د.ج	174,92	228,62	207,62	212,73	-579,13
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، المحور الثاني، تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة حمة لخضر الوادي –الجزائر، ص 06.

[1] خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 05

ويشير الجدول إلى ما يلي[1]:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5,90 % كأقصى قيمة لها سنة 2005، كما بلغت أدنى قيمة وهي 1,60 % سنة 2009، ويعزى ذلك إلى الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4,16 % كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة لها 0,35-% سنة 2009.

- تراجع محسوس لمعدلات البطالة المرتفعة، حيث انخفضت من مستوى 15,30% سنة 2005 إلى حدود 10,2% سنة 2009.

- تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228,62 مليار د.ج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر حوالي 579,13 مليار د.ج سنة 2009، وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت في نفس السنة وتراجع صادرات المحروقات.

- ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 99.97 دولار أمريكي سنة 2008، لتنخفض إلى مستوى 62,25 دولار للبرميل الواحد، أي بحوالي 37.74%.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

يعتبر هذا البرنامج مكمل لبرنامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها (الأهداف المرجوة)، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار مقسمة إلى قسمين:

القسم الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ156 مليار دولار.

القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه...) بمبلغ 130 مليار دولار.

ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تحسين التنمية البشرية.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم التنمية الصناعية.
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل.
- تطوير اقتصاد المعرفة.
- تنمية البشرية ذلك من خلال:
- إتمام إنجاز مشروع 2 مليون وحدة سكنية.
- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 06.

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب.
- إضافة إلى برامج أخرى هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.[1]

4- النتائج التنموية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج دعم إنعاش النمو:

يقدم لنا الجدول التالي صورة رقمية عن طريق تركيبة القيمة المضافة بحسب مساهمة كل قطاع اقتصادي للمساعدة على تحليل مصادر النمو المتحقق في الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية الثلاث[2]:

الجدول رقم (3-6): تطور تركيبة القيم المضافة خلال الفترة (2000-2014)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	9,0	10,5	10,1	10,6	10,2	8,2	8,0	8,0	7,0	10,1	9,0	8,6	9,4	10,7	11,1
المحروقات	41,9	36,7	35,7	38,6	40,7	47,4	48,5	46,4	48,1	33,6	37,2	38,2	36,6	32,3	29,2
الصناعة	7,5	8,0	8,1	7,3	6,8	5,9	5,6	5,4	5,0	6,2	5,5	4,8	4,8	5,0	5,2
البناء والأشغال العمومية	8,7	9,1	9,9	9,2	8,9	8,0	8,4	9,4	9,2	11,8	11,2	9,7	9,9	10,6	11,2
الخدمات السوقية	21,9	23,5	24,2	22,9	22,9	21,5	21,0	21,8	20,3	25,4	23,0	21,4	21,9	25,0	26,3
الخدمات غير السوقية	11,0	12,0	12,0	11,4	10,6	8,9	8,5	9,1	10,3	12,9	14,1	17,3	17,4	16,5	16,9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، المحور الثاني، تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة حمة لخضر الوادي – الجزائر، ص 09.

ومن أجل توضيح مساهمة كل قطاع في إجمالي القيمة المضافة نستعين بالشكل البياني التالي:

[1] سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص 212

[2] خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 09

شكل رقم (3-1) متوسط تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2014)

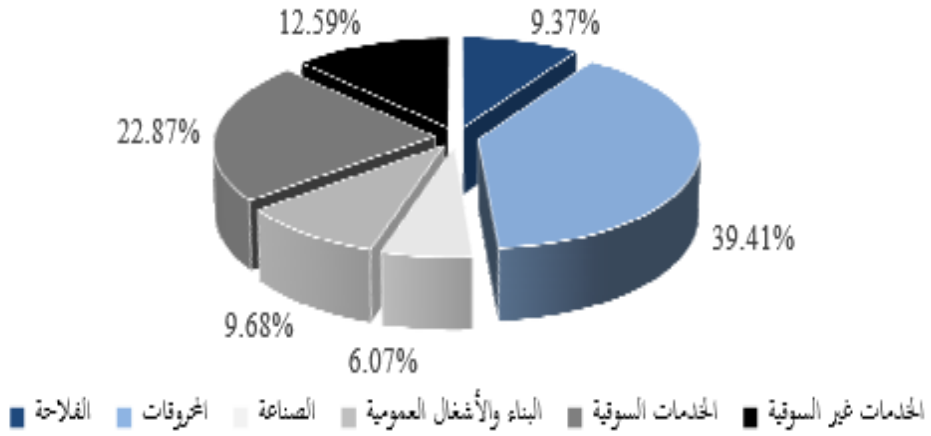

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، المحور الثاني، تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة حمة لخضر الوادي – الجزائر، ص 09.

- يشكل قطاع المحروقات بالجزائر القطاع الرئيسي في تكوين القيمة المضافة إذ بلغت مساهمته في المتوسط خلال الفترة 2000-2014 نسبة 39,41% من الإجمالي، وهو ما يشير إلى أن النمو المحقق خلال هذه الفترة مرده بالدرجة الأولى نمو قطاع المحروقات نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط خصوصا في الفترة التي سبقت أزمة 2008، وهو ما لا يعكس عند ربطه بمعدلات النمو المحققة خلال نفس الفترة التأثير المتوقع لبرامج دعم وإنعاش النمو الاقتصادي على هذه المعدلات.

- قطاع الخدمات السوقية الذي (يضم النقل، التجارة، الخدمات الشخصية، العقارات، الأنشطة المالية، وغيرها) يحوز على المساهمة الأكبر في تكوين الناتج الوطني بعد قطاع المحروقات، ويعود ذلك إلى استفادته من سياسات دفع الطلب الكلي وازدياد حجم المعاملات التجارية الداخلية والخارجية وما يتبعها من خدمات بموجب البرامج الانفاقية التي تم تطبيقها، وبدوره فإن قطاع الخدمات الغير السوقية (يضم الخدمات التي تقدمها الإدارة، التعليم[1]، الصحة، العمل الاجتماعي، وغيرها) يأتي ثالثا إذ ارتفعت مساهمته من 11% سنة 2000 إلى حوالي 17% سنة 2014 ما يجعله ثاني مصدر في تشكيل القيمة المضافة خارج المحروقات.

- قطاع البناء والأشغال العمومية يعد أحد أبرز القطاعات التي استفادت من الاتفاق العمومي الضخم الذي تضمنته البرامج التنموية الثلاث منذ 2001، رغم ذلك فإن مساهمته في الناتج تظل متواصلة في حدود 9-11% بينما سجلت في بعض السنوات انخفاضا تعلق بالخصوص بمشاكل التموين بمواد البناء والإسمنت الذي أثر على وتيرة إنجاز المشاريع وتكاليفها.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 9.

– القطاع الفلاحي سجل مساهمة محدودة بـ6,07% من إجمالي القيمة المضافة المشكلة على الرغم من البرامج التي خص بها سواءا في برامج مستقلة على غرار (PNDA) أو من خلال الدعم المرصود له في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المتعاقبة، وقد ظل معدل مساهمته في الناتج المحلي منقلبا كما رأينا سابقا حيث ساهمت المواسم الفلاحية الناجحة في زيادة النمو المحقق خارج المحروقات لا سيما في السنوات 2001، 2003، 2009، ما يوضح أن الإمكانيات الضخمة التي تم رصدها لهذا القطاع لم تتمكن على النمو المقنع من رفع انتاجيته وتعميم المكتبة وتطوير وسائل الإنتاج، وظل هذا الأخير مرتبطا إلى حد كبير بالظروف المناخية بعيدا عن أهداف الأمن الغذائي.

– قطاع الصناعة لم تتحسن مساهمته في الناتج المحلي سواء المساهمة المتعلقة بالمؤسسات العمومية أو الخاصة هذه الأخيرة التي لم تنجح جميع البرامج في تحفيزها ودفعها للمبادرة، فدور القطاع الصناعي في تكوين القيمة المضافة سجل تراجعا مستمرا من 8,1% سنة 2002 إلى 4,8% سنة 2012 ثم 5,2% سنة 2014 وهي حصة جد ضعيفة بالنسبة للقطاع الذي ركز أكثر على تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية، فإن هذا القطاع لم يتجاوب على نحو ملائم حتى في ظل الدعم المخصص له ضمن البرنامجين اللاحقين بسبب المشاكل الهيكلية التي يعاني منها وضعف الطاقات الانتاجية لمؤسساته وتخلف وسائل إنتاجها وتسييرها بالإضافة إلى الدور المتواضع للقطاع الخاص في هذا المجال[1].

– في ضوء التحليل السابق فإن النمو المتحقق يبقى هشا على اعتبار أنه مدفوع بشكل كبير بالاستثمار العمومي الضخم سيما قي مجال البنية التحتية وحتى عند مقارنة التحسن الذي طرأ على بعض المؤشرات خلال فترة تطبيق هذه البرامج بحجم ما تم انفاقه من موارد فإن أثرها يبقى جد محدود على النمو الاقتصادي، غذ لا ترقي هذه النتائج المتواضعة نسبيا إلى مستوى ما كان متوقعا خصوصا ما يتصل بضالة مساهمة القطاع هو محفز رئيسي لنمو مستدام قادر على إنشاء الروابط اللازمة لتفعيل وجر وتنشيط باقي القطاعات وارتباطه بنشاطات التكنولوجيا والابتكار، كما نجد أن نشاط القطاع الخاص يرتبط بدوره بالإنفاق الحكومي وهو أمر سلبي ودليل على ضعف فاعلية الاستثمار الخاص بالجزائر، ما يشير إلى غياب استراتيجية شاملة وواضحة تتضمن بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الكبرى حل العوائق التي تعطل إعادة تنشيط الجهاز الانتاجي وضعف نوعية البنية المؤسساتية.[2]

المطلب الثالث: آليات الخروج من الأزمة النفطية وفقا للبدائل الاقتصادية

اولا: الطاقات المتجددة وديناميكية تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر

إن مستوى التقدم الحاصل في تكنولوجيات وتقلبات الطاقة المتجددة يجعلها قابلة للاستخدام سواء في النظم الصغيرة التي تؤمن الإمدادات المحلية في المناطق النائية أو في النظم المركزية للاستخدام الحراري في الصناعة

[1] مرجع سبق ذكره، ص 09

[2] مرجع سبق ذكره، ص 10

وغيرها بالإضافة إلى نظم توليد الكهرباء بالقدرات الكبيرة التي يمكن أن ترتبط بالشبكات الكهربائية المحلية والإقليمية، مما يجعلها تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع، كبديل لقطاع المحروقات[1].

1-مفهوم الطاقات المتجددة:

تتعدد مفاهيم الطاقات المتجددة باختلاف الباحثين والمختصين، لكن رغم ذلك تتفق جلها على أنها تتميز بالتجدد والديمومة من حيث مصادرها وتنوعها، وفيما يلي بعض التعاريف للطاقات المتجددة[2]:

- الطاقة المتجددة هي: «الطاقة التي تتجدد مصادرها باستمرار أو أنها غير قابلة للنضوب» فهي فهي تلك الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في باطن الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان بإخراجها".

- يقصد بالطاقات المتجددة: "تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ".

- في حين تعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الطاقات المتجددة على أنها: «كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية، والطاقة الكهرومائية، طاقة باطن الأرض، وطاقة الأمواج والمد والجزر، وعليه فالطاقة المتجددة عبارة عن مورد طاقوي يتولد ويتجدد تلقائيا في الطبيعة بوتيرة تعادل أو أسرع من وتيرة استهلاك هذا المورد».

- كما عرفت في برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (UNEP) على أنها: «عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استعمالها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض».

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الطاقات المتجددة هي الطاقة المكتسبة من عمليات طبيعية تتجدد باستمرار، وبالتالي فهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير نابضة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي نسبيا، ومن أهم هذه

[1] عمراوي عادل، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم السياسية، 2015، ص 44

[2] ششوي حسنى، تحديات مسار التحول الطاقوي إلى الطاقات المتجددة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة يومي 25-26 أبريل 2017، ص 01

المصادر الطاقة الشمسية التي تعتبر الأصل فهي الطاقة الرئيسية في تكوين مصادر الطاقة، وكذلك طاقة الرياح وطاقة المد والأمواج.

2-الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر:

من بين الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر ما يلي[1]:

أ- انعكاساتها على توفير مناصب الشغل في الجزائر:

يعتبر تشجيع الاستثمار الوطني في ميدان الطاقات المتجددة ضروريا بالنظر إلى تحقيق لمبدأ خلق المزيد من مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، باعتباره اقتصاد يعتمد في مداخله وايراداته على المحروقات بنسبة 98% أي انخفاض نسبة المؤسسات الصناعية، والمنشأة التي تعمل في إطار التعاملات الصناعية والمبادلات بين المتعاملين وفي هذا الصدد كشفت المصادر المختصة في إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر عن إقامة مصنع لإنتاج الطاقة البديلة في نهاية عام 2009 بمستغانم في خطوة تترجم رغبة الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحق في التصدير، وهو ما يوفر في المرحلة الأولى 3 آلاف منصب شغل، بينما سيوفر الاستثمار في الطاقات المتجددة على المدى القصير حوالي 45 ألف منصب شغل بالجزائر.

ويعد البرنامج الوطني للطاقات المتعددة والناجعة الطاقوية الذي يقوم به الجزائر في الفترة الأخيرة من أجل زيادة استثمارها في هذا المجال، وإنشاء محافظة طاقوية متجددة التي تعمل بصفة شاملة ومنسقة بين مراكز البحث ورجال الصناعة لتمكين جميع الفاعلية للمشاركة في جميع مراحل الإبداع من أجل التحكم في التقنيات والتكنولوجيات الجديدة وتطويرها بطبيعة الحال في أشياء كثيرة من مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في مجال الطاقة المتجددة في الجزائر، والتي يمكن أن تصل إلى 54 ألف منصب شغل في الفترة القادمة في هذا المجال، حيث أكد رئيس الجمهورية يوم 7 فيفري 2011 على أن المساعدات التي تقدمها الدولة للمقاولين في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، مشروطة بإلزامية تطوير القطاع تنسيقا في جامعات مراكز البحث بهدف خلق مناصب شغل في الجزائر.

ب- انعكاسات تطور الطاقة المتجددة العالمية على طلب الطاقة في الجزائر:

ينتج عن تطوير الطاقات المتجددة انعكاسات على نختلف جوانب الصناعة النفطية في الجزائر وهذا ما يشير لعدة معطيات حيث أنها أصبحت واقع لا يتراجع عنه، لكونها تحتل جزءا مهما في سياسة الطاقة في الجزائر والعالم ككل، والتي بدورها يمكن أن تؤثر في أسعار النفط عن طريق الإخلال وربما في السنوات المقبلة وبدرجة كبيرة محل النفط والغاز في مجال النقل والكهرباء، وتمر تلك الطاقات حاليا في مرحلة مفترق الطرق، ففي الوقت الذي تقدم فيه حكومات بعض البلدان المستهلكة دعم وتشجيع لصناعة الطاقة المتجددة، فإن التوسع الكبير في إنتاجها بحاجة لتحديات كبيرة ولا يبعث بنفس الدرجة من التفاؤل حيث وصلت تقنيات الطاقة المتجددة في

[1] عمراوي عادل، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-57.

توليد الكهرباء والحرارة إلى مراحل ناضجة ومستويات في المستقبل إلا أنه يتوقع تزايد الطلب العالمي على الطاقة وفقا للسيناريو المرجعي لوكالة الطاقة الدولية 11429 مليون طن ما يكفي في عام 2005 إلى 17721 مليون طن ما يكافئ 2030 أي بزيادة 6292 مليون طن مكافئ فقط، وستتراجع حصة النفط والغاز من حصة الطلب على الطاقة وسيتم تعويض ذلك النقص بمصادر طاقة متنوعة، وعموما لا توجد مؤشرات بقرب حدوث اختراق تكنولوجي هائل يقلب الموازين رأسا على عقب، في صناعات الطاقات المتجددة ينتج عن تفيض كبير في تكاليف وطلب الطاقات الجزائرية التي تعاني منها تلك الصناعة والتي كانت السبب وراء الانتقادات، حيث يتوقع زيادة مساهمة الطاقة المتجددة بنسبة متواضعة من 12,8% في عام 2005 إلى 13,2% في عام 2030 من إجمالي الطلب العالمي الأول في تلك الفترة، وتزايد مساهمة الوقود الحيوي في قطاع النقل من حوالي 1 بالمائة في عام 2005 إلى 3 بالمائة في عام 2030.

3-الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر:

تتواجد الطاقات المتجددة في صميم السياسة الطاقوية والاقتصادية في الجزائر من الآن إلى غاية 2030 وسيكون 40% من إنتاج الكهرباء موجه للاستهلاك من الأصول المجددة وبالفعل تصبو الجزائر لأن تكون فاعلا أساسيا في إنتاج الكهرباء، انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهرو-ضوئية والحرارية اللتين ستكونان محركا لتطوير اقتصادي مستدام من شأنه تحفيز نموذج جديد للنمو.

أ- نظرة شاملة عن الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر:

أنه ومن المتوقع أن تصبح الجزائر قوة اقتصادية هامة في المنطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال الطاقة البديلة آفاق 2020 لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني، والمورد الأهم والأكبر في الخزينة العمومية بنسبة تتجاوز 96% حسب إحصائيات الصادرة في بنك الجزائر أما مركز الجزائر الطاقوي فإنه من القدرة أن يتجه نحو قمة الهرم في الاتجاه الموجب خلال هذه الفترة.

كما يتوقع أن توفر الطاقات المتجددة بالجزائر 36% من حاجاتها بحلول عام 2040 وربما سيخفف هذا حاجاتها للبترول، إذا ما استغلت الطاقات المتجددة استغلالا صحيحا وبالتالي إمكانية انتقالها من بلد يعتمد على موارد نافذة إلى بلد يعتمد على موارد طاقوية متجددة ن وهو الرهان الأكبر الذي سوف تواجهه الجزائر وبقدرات تنافسية كبيرة.

وتعزم الجزائر على إنتاج أكثر من 30% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من الطاقات المتجددة آفاق 2050 في إطار البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الجاري إعداده، حيث يقر هذا البرنامج إنتاج 22000 ميغاواط من الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية منها 12000 ميغاواط توجه للسوق المحلية و100 ميغاواط للتصدير.

ب- برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر

يشمل البرنامج من الآن إلى غاية 2020 على إنجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول طاقة الرياح ومحطات مختلفة ويكون إنجاز مشاريع الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء المخصصة للسوق الوطنية على 3 مراحل:

1-المرحلة الأولى ما بين 2011-2013:

وتخصص لإنجاز المشاريع الريادية الإختيار مختلف التكنولوجيات المتوفرة.

2-المرحلة الثانية ما بين 2014-2015:

سوق تتميز بالمباشرة في نشر البرنامج[1].

3-المرحلة الثالثة ما بين 2016-2020:

وسوف تكون بالنشر على مستوى واسع.

هذه المراحل تجسد استراتيجيات الجزائر التي تهدف إلى تطوير جدي لصناعة حقيقية للطاقة الشمسية مرفقة ببرنامج تكويني، وتجميع للمعارف التي تسمح باستغلال المهارات المحلية الجزائرية، كما يسمح بخلق عدة آلاف من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة وفي نفس السياق سيقدر إنتاج الكهرباء ما بين 75 إلى 800 كيلوواط ساعي في سنة 2020[2].

ثانيا: القطاع الفلاحي كآلية لتنويع الاقتصاد الجزائري:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس لاقتصاديات بلدان العالم، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في تلك القطاعات، وقد تم استخدام القطاع الزراعي في عدد من البلدان التي أصبحت اليوم صناعية كوسيلة لتمويل الصناعة، سيما وأن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام وخاصة في بداية مرحلة التنمية فيها، تحصل الزراعة على جانب كبير من الجهود الإنمائية دون أن تتحمل نصيبا ملائما من الأعباء المالية لهذا ومهما كانت الاستراتيجية التنماوية المتبعة فمن المفروض أن يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة حيث يمكن بهذا القطاع من أن يسهم بنصيب كبير في زيادة الايرادات العامة لأغراض التنمية حيث تساهم الصادرات الزراعية في الاستغلال الغذائي الذي يؤدي إلى تخفيض نفقات الاستيراد مما يسمح بتحويل الأموال إلى مشاريع تنماوية.

في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها الجزائر نتيجة تهاوي أسعار النفط يؤكد خبراء ومتابعون ضرورة أن تبحث الحكومة وبشكل سريع عن مداخيل بديلة للمحروقات، مؤكدين أن الفلاحة تشكل البديل

[1] مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 57.

الأمثل والحل الواقي لمواجهة هذه الأزمة، وتعد الزراعة أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها في الجزائر لما تمثله من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات.

1-واقع القطاع الفلاحي الجزائري:

الجزائر عاشر أكبر بلد عالميا والأول عربيا وإفريقيا من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 2381741 كلم2 .

أ/-المساحة المخصصة للزراعة:

رغم كبر مساحة الجزائر إلا أن الجزء المخصص للزراعة ضئيل جدا وهذا ما يظهره الجدول التالي: [1]

الجدول رقم (3-7) عدد السكان الكلي، المساحة الجغرافية والمزروعة لعام 2014 السكان (ألف نسمة)، المساحة ألف هكتار

الدولة	إجمالي عدد السكان	المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة	نصيب الفرد من المساحة الهكتار	
				الجغرافية	المزروعة
الجزائر	39500	238174,10	8465,04	6,03	0,21
تونس	10996	16230	5205,62	1,48	0,47
المغرب	33921,20	71085	9186,50	2,10	0,27

المصدر: الدامي عبد المنعم ،أشرف الصوفي، الفلاحة كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، جامعة باتنة، ص 07 .

من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة المستغلة فعلا في الزراعة لا تمثل إلا ما نسبته 3,55% من إجمالي المساحة وهي نسبة ضعيفة جدا تعود بالأساس إلى أن الحكومات المتعاقبة ونظرا للاعتماد الشبه كلي على النفط والغاز وارتفاع أسعار هذه المحروقات لم تكن تول أهمية لازمة للفلاحة كمصدر من مصادر الدخل، ولو قارنا هذه النسبة بنسب دول الحوار فنجد أنه وفي نفس السنة أي 2014 نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الإجمالية قدرت توالي بالنسبة لتونس والمغرب بـ32% و13%.

أيضا نصيب الفرد من المساحة المزروعة يقدر فقط بـ0,21 هكتار وهو نصيب ضئيل مقارنة بنصيبه من المساحة الكلية وأيضا نجد أن دول الجوار نصيب الفرد فيها من المساحة المزروعة أفضل مما هو موجود في الجزائر حيث بلغ ولنفس السنة 0,47 هكتار و0,27 هكتار في المغرب[2].

ب-واردات قطاع الفلاحة

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الأولى من حيث قيمة الواردات إذ بلغت سنة 2014 وحسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية قيمة الواردات الكلية للجزائر 58274,09 مليون دولار أمريكي، شكلت

[1] الدامي عبد المنعم، أشرف الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 07

[2] مرجع سبق ذكره، ص 08

الواردات الزراعية ما قيمته 19409,38 مليون دولار أمريكي والواردات الغذائية ما قيمته 9427,49 مليون أمريكي.[1]

أي بنسبة إجمالية قدرت بـ49,50% وهي نسبة مرتفعة جدا تدفع الدولة الجزائرية للتفكير جيدا في النهوض بهذا القطاع للحد من فاتورة الواردات.

تتنوع الواردات الزراعية والغذائية الجزائرية على عدة مكونات أهمها مبينة في الجدول

جدول رقم (3-8): الواردات الزراعية والغذائية لسنة 2014 (مليون دولار أمريكي)

	القيـــــمة
الحبوب والدقيق	3641,35
البطاطس	88,12
السكر الخام	859,75
البقوليات	229,38
الزيوت النباتية	710,09
الخضر الطازجة والمجهزة والمحفوظة	32,56
الفاكهة	392,65
اللحوم الحمراء	306,98
الألبان ومنتجاتها	2034,45

المصدر: الدامي عبد المنعم ،أشرف الصوفي، الفلاحة كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، جامعة باتنة، ص10.

ج-صادرات القطاع الفلاحي خارج المحروقات:

يتذيل القطاع الفلاحي ترتيب صادرات الجزائر فحسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2014 فقد بلغت قيمة الصادرات الجزائرية 62884,29 مليون دولار أمريكي مثلت الصادرات الزراعية ما قيمته 772,54 مليون دولار أمريكي والصادرات الغذائية 323,15 مليون دولار أمريكي أي بنسبة تقل عن 2% من إجمالي الصادرات وهي نسبة ضعيفة جدا تعود لاعتماد الاقتصاد الجزائري في أغلبها على قطاع المحروقات، ودائما من خلال إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2014 تتكون أهم الصادرات الجزائرية من صادرات السكر الخام بقيمة 227,90 مليون دولار أمريكي والتمور بقيمة 38,31 مليون دولار أمريكي وهنا نلاحظ أن الجارة تونس تفوقها كثيرا في هذه الصادرات حيث بلغت قيمة صادراتها من التمور ولنفس الفترة 270,14 مليون دولار أمريكي.

[1] الدامي عبد المنعم، أشرف الصوفي، مرجع سبق ذكره، 10.

أيضا تصدر الجزائر الفواكه بأنواعها بقيمة 38,5 مليون دولار أمريكي ونفس الملاحظة نجد أن تونس تتفوق عليها أيضا في هذا المجال حيث بلغت صادراتها 346,99 مليون دولار أمريكي، ونفس الشيء بالنسبة للألبان ومنتجاتها والأسماك وكذلك زيت الزيتون حيث نجد أن قيمة الصادرات لهذه المنتجات تواليا بالنسبة للجزائر قدرت لسنة 2014 بـ0,25 و39,35 و206,77 و336,85 مليون دولار أمريكي.

نستنتج من خلال الواردات والصادرات الزراعية والغذائية أي هناك عجز إذ قدرت قيمة الواردات الزراعية والغذائية بقيمة 28836,87 مليون دولار أمريكي في حين قدرت قيمة الصادرات بـ1096,09 مليون دولار أمريكي أي بعجز بلغ 27740,78 مليون دولار أمريكي وهو عجز كبير يفرض على الدولة الجزائرية البحث عن الحلول الكفيلة بالرفع من قيمة الصادرات وتنويعها والتخفيض من تكلفة الواردات.[1]

ثالثا: القطاع السياحي كأحد البدائل لقطاع المحروقات

لا يزال الاقتصاد الجزائري يبحث عن بدائل اقتصادية تمكنه من القضاء نهائيا على التبعية لقطاع المحروقات، فتهاوى أسعار البترول أدى إلى تآكل واستنزاف احتياجات الصرف الأجنبي لدى الدولة الجزائرية، هذه الأخيرة تجد نفسها في مواجهة العديد من التحديات على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية، فإيجاد نموذج اقتصادي بديل يعد خطوة أساسية للتحول الاقتصادي أي فك الارتباط لقطاع المحروقات كمصدر وحيد للدخل ونظرا للمقومات الطبيعية الهائلة التي تملكها الجزائر وكذا تمتعها بموقع استراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة شمال إفريقيا[2]، تطرح العديد من البدائل لعل أبرزها قطاع السياحة حيث لا يزال هذا القطاع يتخبط في مجموعة من المشاكل والعقبات التي إذا ما تم تجاوزها سيمكن ذلك بالنهوض بالقطاع السياحي.

1- دو السياحة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني

سيتم التطرق إلى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات.[3]

أ-المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

[1] مرجع سبق ذكره، ص 10

[2] ناصر الدين بن أحسن، بلبخاري سامي، القطاع كأحد البدائل الاستراتيجية لقطاع المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، قالمة، 2017، ص 20.

[3] جبار بوكثير، بسمة مناخ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع السياحي في ظل انهيار أسعار النفط، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع في ظل انهيار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -قالمة-، 2017، ص 9.

الجدول رقم (3-9): المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي	3,2	3,1	3,7	3,4	3,3	3,3	3,6	3,3	3,5	3,6	3,6

المصدر: جبار بوكثير، بسمة مناخ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع السياحي في ظل انهيار أسعار النفط، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع في ظل انهيار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –قالمة–، ص 8.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 4% خلال الفترة 2017/2007 وهي نسبة ضئيلة جدا وما يفسر ذلك هو إهمال القطاع السياحي في الجزائر والتركيز على قطاع المحروقات خاصة في السنوات التي شهد فيها سعر برميل النفط ارتفاعا كبيرا.

ب- مساهمة القطاع السياحي في التشغيل

يوضح الجدول الموالي مساهمة القطاع السياحي في التشغيل

الجدول رقم (3-10): مساهمة القطاع السياحي في التشغيل

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المساهمة في التشغيل %	2,5	2,5	3	2,5	2,5	3	3	2,5	3	3	3

المصدر: جبار بوكثير، بسمة مناخ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع السياحي في ظل انهيار أسعار النفط، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع في ظل انهيار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –قالمة–، 2017، ص 9.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة توظيف العاملين في قطاع السياحة لم تتعدى 3% من إجمالي العالمين خلال الفترة المدروسة وما يفسر ذلك هو ضعف عدد الهياكل القاعدية في القطاع السياحي على غرار المطاعم ومراكز الإيواء، الأقطاب السياحية التي في حالة توفرها بالعدد المطلوب تستقطب الكثير من اليد العاملة.[1]

2- الرهانات الأساسية لبعث السياحة الجزائرية

كون السياحة محرك للاقتصاد من خلال آثارها سواء على التشغيل، التنمية المحلية، التوازن الخارجي، الاستثمارات، أو ارتباطها بمختلف القطاعات الأخرى تنبع الرهانات بعث السياحة في الجزائر القرن 21[2]:

- **الرهانات الاقتصادية**: علاوة على الدخل بالعملة الصعبة وآثار السياحة على ميزان المدفوعات تنتج السياحة آثار على القطاعات الإنتاجية الأخرى (الفلاحة، الصناعة التقليدية، الأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات).

[1] مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] فريحة لبندة ،عزوزي خديجة، القطاع السياحي كخيار للتنويع من أجل تنمية مستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة 2017، ص 10.

- **رهانات التشغيل:** السياحة ومن خلال قوة كثافة اليد العاملة تعمل على خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة وبالتالي تشارك في تقليل الهجرة والنزوح الجماعي من الولايات الداخلية نحو الشمال.

- **الرهانات المتعلقة بالتهيئة الإقليمية والتنمية المحلية:** من خلال إدماج السياحة في كل سياسة متعلقة بالتنمية الإقليمية والمحلية.

- **الرهانات الثقافية:** تسمح السياحة بتثمين التراث الثقافي المادي وغير المادي للجزائر باعتبارها عامل للسلم والانفتاح والحوار بين الثقافات.

- **رهانات صورة الجزائر:** من خلال تطوير صورة البلد تشارك السياحة في تثمين وتحسين جاذبية الوجهة الجزائرية.

ثالثا: آفاق مخطط التهيئة السياحية إلى غاية 2025

يعتبر مخطط التهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة بـ[1]:

1-عرض رؤيتها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواءا على المدى القصير 2009 أو على المدى المتوسط 2015 أو على المدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة من أجل جعل الجزائر بلد مستقل.

2-تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده.

3-ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي والفاعلية الاقتصادية وحماية البيئة.

4-تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأوروبية المتوسطية، يحدد لهذا البلد أكمله ولكل منطقة من التراب الوطني التوجهات الاستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة إذ يتركز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على 5 ديناميكيات:

1- تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس.

2- تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار.

3- إعداد برنامج نوعية سياحية.

4- تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة.

[1] أحمد بن خليفة، حفوظة الأمير عبد القادر، فعالية الصناعة السياحية في الجزائر كبديل خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية ع إن ع ت جامعة قالمة 2015، ص 11.

5- تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 7 مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة لكل منطقة من التراب الوطني: المنطقة الشمالية/ وسط، المنطقة الشمالية/ شرق1، المنطقة الشمالية/شرق2، المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، منطقة الصحراء الكبرى.

وفي ما يلي جدول بيان الخطة بالأرقام.

الجدول رقم (3-11): خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السواح	1,7مليون	2,5مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75 ألف سرير فخم
الايردات (مليون دولار)	250	1500إلى 2000
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1,7	%3
مناصب الشغل مباشرة وغير مباشرة	200,000	400,000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: أحمد بن خليفة، حفوظة الأمير عبد القادر، فعالية الصناعة السياحية في الجزائر كبديل خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة 2015، ص 11.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السواح المتوقع عن نهاية الفترة كان في حدود 1,47 ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ1,8 ضعف ما هو متاح حاليا لتصبح الطاقة الإجمالية مساوية لـ159869 سريرا.

أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام (PIB) فكانت بمعدل تطور الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف المقارنة بسنة 2007 بينما قدرة الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية 142800 مقعدا بيداغوجيا.[1]

المبحث الثالث: نماذج التنويع الاقتصادي في بعض الدول النامية

أصبح موضوع التنويع الاقتصادي يحتل أهمية كبيرة في أولويات البلدان العربية نتيجة ما تعانيه اقتصادياتها من هزات عنيفة جراء ارتباطها بقطاع معين دون القطاعات الأخرى وكذا في توسع الاستثمار وخلق أوجه ترابط

[1] مرجع يبق ذكره ، ص 12.

جديدة بن قطاعات الاقتصاد الأخرى وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية من أجل توسيع قاعدة الإيرادات.

المطلب الأول: سياسة التنويع في الدول العربية: عرض وتحليل لأهم المؤشرات

لا شك أن من بين الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو تقليل على قطاع واحد، وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين، وفي هذا الإطار تعمل العديد من الدول العربية، خاصة المصدرة للنفط على تنويع اقتصادياتها ويرجع هذا التوجه بالخصوص إلى[1]:

- **خشية نضوب الثروة والإيرادات النفطية:** حسب بعض التقديرات، سينخفض إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ابتداءا من عام 2055 وسيزداد هذا التراجع حدة ابتداء من عام 2100ن هذه التطورات سيكون لها أثر سلبي على اقتصاديات هذه البلدان، خاصة للدول الكبيرة كالمملكة العربية السعودية والتي من المنتظر أن يتضاعف عدد سكانها الحلول عام 2050.

- **التغيرات في سوق الطاقة على المدى المتوسط:** تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا لأسعار النفط، مما سيؤثر سلبا ولا شك على اقتصاديات الدول العربية النفطية، وترجع أسباب هذا الانخفاض خاصة إلى الزيادة السريعة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة وفي العراق، وكذلك على تطوير مصادر بديلة للغاز على الصعيد العالمي والتي من شأنها أن تؤثر على أسعار النفط.

– نمو استهلاك النفط المحلي من قبل بعض الدول العربية: يشهد استهلاك النفط في الدول العربية ارتفاعا متزايدا بلغ حوالي 5% سنويا في الدول الخليجية ويرجع هذا خاصة إلى كل من التطور الديمغرافي وإلى نمط التنمية الصناعية في هذه البلدان والتي تركز على الأنشطة الكثيفة الاستهلاك للطاقة.

- **خلق فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة:** خاصة الدول الكثيفة السكان والتي تشهد تزايدا في نسبة البطالة، فنمط التنمية الاقتصادية الذي يعتمد على تنمية القطاعات الاستراتيجية والصناعية لا يخلق فرص عمل كبيرة كما هو عليه الحال في قطاع البترول في المملكة العربية السعودية والذي يشغل 3% فقط من عدد السكان المحليين، كما ان قطاع النفط والغاز في الجزائر والذي يمثل 98% من الصادرات، و70% من الإيرادات الحكومية لا يوظف سوى 2% فقط من القوة العالمة.

-**التوجه نحو التنويع الاقتصادي يطرح من جانبه مسألة التمويل:** فاعتماد الاقتصادات ن خاصة البلدان النفطية على مصدر واحد للموارد قد يساهم في تقليل درجة التنويع من جديد والتأثير بالتالي سلبيا على التنويع

[1] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014. www.arab-api.org/ar/training/course.aspx؟key=211& year=2014 &iframe=true&width=100% & height.

وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تصبح بالفعل سياسات على التنويع وتنمية مصادر بديلة للدخل رهينة بعائدات المصدر الريعي نفسه، فيكون بالتالي هو من يغديها لا هي من تنهض بأعباء الاقتصاد، لا بد من تحليل بعض المؤشرات المهمة كمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع النفطي وغير النفطي، والصادرات على مستوى الموارد والأسواق والإيرادات الناتجة خاصة عن قطاع النفط والغاز.

1-الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ومساهمة القطاعات غير النفطية:

أحد المؤشرات لمعرفة مدى تنويع اقتصاد ما هو نسبة نمو وتطور الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في القطاعات التي لا تتوفر فيها الدول على موارد طبيعية كبيرة كالنفط بالنسبة لعدة بلدان عربية.

وبصفة عامة يمكن القول عند تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي مجموع الدول العربية بأنه لا زال يتميز باستمرار الاعتماد الكبير على القطاعات الأولية أو الخدمات[1].

كما لا زالت هذه الاقتصاديات عرضة لتغيرات أسعار البترول وأسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية والتي تؤثر بشكل كبير على الإنتاج والتجارة الخارجية لتلك الدول، كما تؤثر بعض البلدان التي تعتمد على الدخل الناتج عن قطاع الخدمات خاصة السياحة، بالظروف المحلية والسياسية في المنطقة. وتتبين كذلك أهمية الصناعات الاستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات، حيث ارتفعت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من 30% في عام 2000 إلى حوالي 40% في عام 2012، وذلك نتيجة لزيادة كمية الإنتاج وارتفاع أسعار النفط.

ارتفاع الأهمية النسبية لهذا القطاع أدى على تراجع الأهمية النسبية لباقي القطاعات بالرغم من ارتفاع القيمة المضاف فيها، وهكذا تراجع قطاع الخدمات والذي يحتل المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، من 42% في عام 2000 إلى 38% في عام 2012 وكذلك قطاع الزراعة من 7,8 إلى حوالي 5,1%.

لتحليل التطور الذي شهدته الدول العربية على مستوى التنويع الاقتصادي، تم التمييز بن مجموعتين: الدول النفطية وهي المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي، وباقي الدول وهي التي تتميز بنوع من التنويع في باقي القطاعات.

- **الدول النفطية:**

بالنسبة للدول المصدرة للنفط، وبعد شبه استقرار خلال الفترة 1980 إلى 2000 ن عرف الناتج المحلي الإجمالي، سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة، لأغلب هذه الدول ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2000، وقد تسارعت هذه الوتيرة ابتداءا من عام 2003 باستثناء 2009 لتزامنها مع المخلفات السلبية للأزمة الاقتصادية

[1] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014. www.arab-api.org/ar/training/course.aspx؟key=211& year=2014 &iframe=true&width=100% & height.

والمالية العالمية وقد لعب ارتفاع أسعار البترول على المستوى العالمي خاصة في الفترتين 2003-2008و 2000-2012 دورا مهما في هذا التطور[1].

الشكل رقم (3-1): الناتج المحلي الإجمالي في أهم الدول العربية النفطية

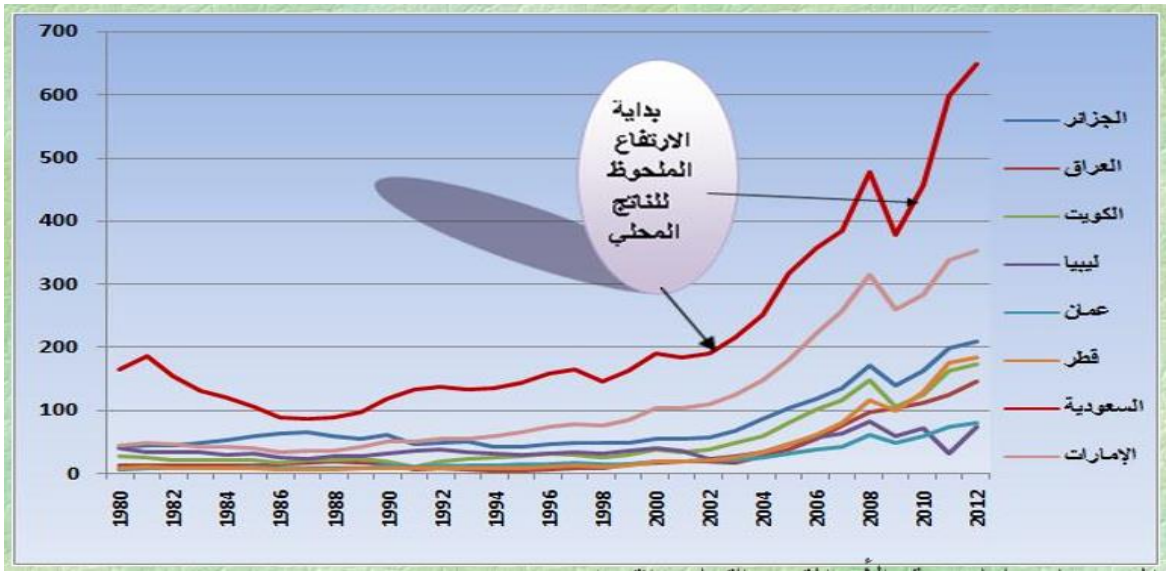

المصدر: محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014. www.arab-api.org/ar/training/course.aspx؟key=211&year=2014 &iframe=true&width=100% & height

وتعتبر المملكة العربية السعودية أول دولة عربية من ناحية قيمة وتطور الناتج المحلي الإجمالي، متنوعة بالإمارات العربية المتحدة والجزائر، فيما تتوفر عمان على أدنى ناتج محلي إجمالي من بين الدول العربية المصدرة للنفط، متنوعة بالعراق وليبيا وقد تضاعف المعدل السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية بنحو 2,5 مرات ما بين الفترة: 1990-2000-2001-2012 ليرتفع من 147 على 371 مليار دولار، من جانبها حققت دولة الإمارات العربية المتحدة قفزة نوعية بعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال هاتين الفترتين من حوالي 70 إلى 225 مليار دولار، أي ازدياد بأكثر من 3 مرات على المستوى القطاعي، أغلب الدول العربية النفطية عرفت ارتفاعا ملموسا، لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، خاصة قطر وليبيا والعراق والمملكة العربية السعودية، وقد يشكل حوالي 70% كمتوسط سنوي من ناتجها المحلي خلال الفترة 2001-2011 في الوقت الذي كان لا يتجاوز 55% في العشرية السابقة.[2]

---

[1] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014. www.arab-api.org/ar/training/course.aspx؟key=211& year=2014 &iframe=true&width=100% & height.

[2] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014. www.arab-api.org/ar/training/course.aspx؟key=211& year=2014 &iframe=true&width=100% & height.

الشكل رقم (3-2): مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية (%)

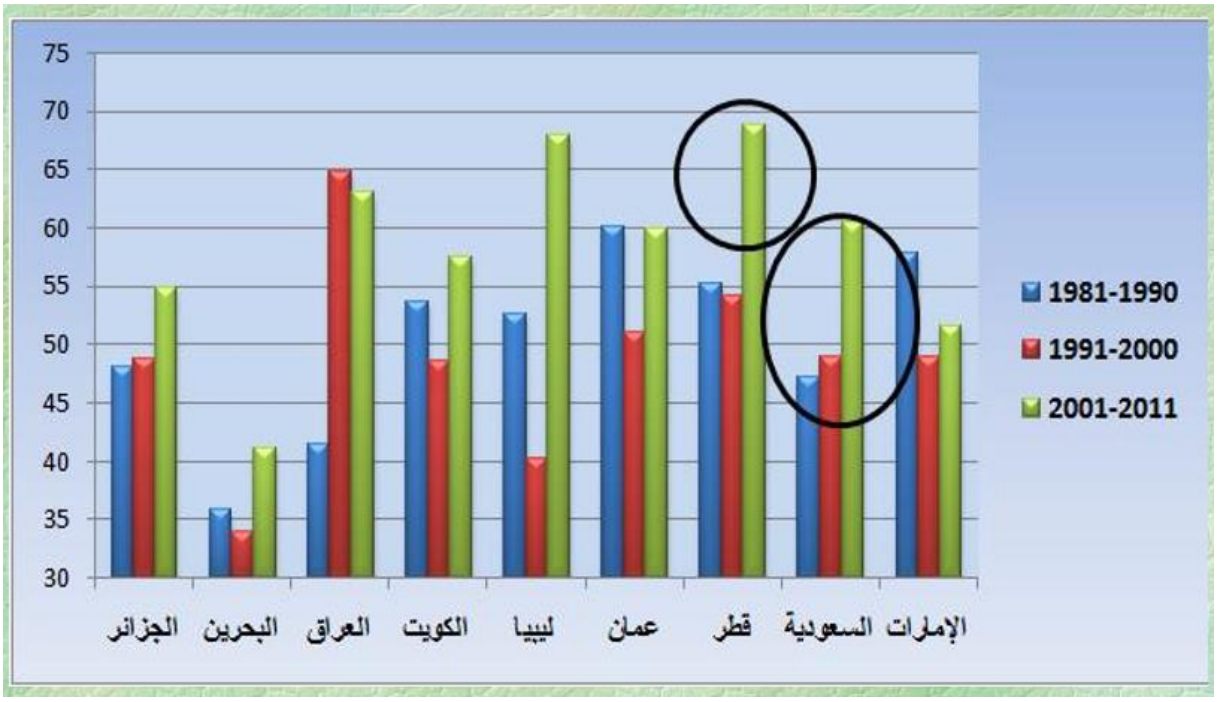

المصدر: محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014.
www.arab-api.org/ar/training/course.aspx?key=211&year=2014 &iframe=true&width=100% & height

بدورها شهدت المملكة العربية السعودية ارتفاعا متصاعدا لنسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي، فبعد أن كانت هذه النسبة تعادل 47% كمتوسط سنوي في الفترة 1981-1990 و49% في 1991-2000 بلغت 60% خلال الفترة 2001-2011 من جانبها عرفت الكويت ارتفاعا بنحو 8 نقاط فيما يخص مساهمة هذا القطاع لتبلغ 57% عوض 48% في 1991-2000، أما في الجزائر فقد ازدادت هذه النسبة بنحو 7 نقاط وتبقي ليبيا الدولة التي شهدت أكبر ارتفاع بـ37 نقطة.

المطلب الثاني: بعض تجارب التنويع الاقتصادي

أولا: تجارب الدول العربية في مجال التنويع الاقتصادي

فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل اهتمت الدول العربية يبذل المزيد من الجهود لتنويع مصادر الدخل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الآثار المترتبة على الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد لتوليد الدخل، وبغرض معرفة الاستراتيجيات التي انتهجتها هذه الدول لتنويع اقتصادها نسرد بعض التجارب[1]:

[1] هواري أحلام، تجارب بالدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14-15 أكتوبر 2017، ص 20.

1-تجربة المملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي:

السعودية تقدم مثال في مجال التنويع بمقارنة ناتج الحكومة النفطي يتضح زيادة اهتمام السعودية بتطوير غير النفطي 10,6% ونسبة الزيادة في الناتج الحقيقي النفطي هي 10,2% فرغم أن احتياجها النفطي يفوق جميع بلدان العالم إلا أنها تهتم بقواعد التنويع، من حيث تخصيص الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما أنها طورت خطط إعداد لمواردها البشرية بشكل ملفت للنظر ن وتحاول تبني خطة المدن التكنولوجية من خلال ضخ أكثر من 200 مليار **ريال** كاستثمارات في هذه المناطق خلال العشر سنوات المقبلة، وقد وضعت ضمن خطتها العشرية مسألة التنويع في مقدمة أهدافها، فقد ركزت على تأسيس 10 صناعات في إنتاج السلع المنافسة على مستوى العالم ن وهي تتأمل أن يقل تدريجيا اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط وتتمكن من زيادة فرص التشغيل في القطاع غير النفطي.

2-تجربة الإمارات لتنويع اقتصادها:

بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودا كبيرة في تنويع مصادر دخلها، ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمات القطاعات الغير نفطية في إجمالي الناتج المحلي، حيث يتضح التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي الإجمالي عام 1971 على حوالي 30% عام 2012، وبالتالي نجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل حيث تم استغلال عائدات النفط في توفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثمارها.

بالإضافة إلى الاستقرار وبفضل سياسة تجارية مفتوحة وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (أعباء ضريبية منخفضة جدا) كما أنها استثمرت في إطار تنويع الاقتصاد المحلي في إنشاء أصول جديدة، وبنايات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية، كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية، (دبي).

لاستكمال نفس المنهج، قامت الإمارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبوظبي 2030 وخطة دبي 2015، وتهدف الإمارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، واحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات.

ومن أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق هدف التنويع قطاع الصناعة التحويلية، قطاع التشييد والبناء حيث النهضة العمرانية التي شهدتها الدولة من إعادة بناء المرافق والطرق والمدن الجديدة بالدولة، وكذلك قطاع النقل والاتصالات فهذا القطاع يحقق نشاطا كبيرا وإنجازاته السنوية تسير حسب معايير الدولة.

5-تجربة البحرين في التنويع الاقتصادي:

تعد من بين بلدان التنويع الصاعدة لكونها تمكنت من تقليل الاعتماد على النفط من أجل تنمية الموارد الاجمالية الممكنة اهتمت البحرين بشكل كبير بتنمية وتحفيز قدرات القطاع الخاص، فاتجهت لتبني استراتيجية دعم القطاع الخاص والعام وتعديل قوانين الاستثمار في أوجه النشاط الاقتصادي الغير نفطي، وتعد هذه التوجهات من قبيل اهتمامها المرحلي بصياغة القوانين الداعمة للتنويع ورفع قدرات المشاركة بين القطاعين العام والخاص التي تعي بإنتاج السلع والخدمات، ويقع الناتج في أنشطة الفنادق والمطاعم في مقدمة البنود التي ازدادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011، تلتها الصناعة التحويلية فتركزت في صناعة الألمنيوم والصناعات البتروكيمياوية التي توظف فيها البحرين قرابة 75% من إجمالي القوة العاملة في الصناعة التحويلية وكان للصناعات هذه وقع مهم في تنامي صادرات البحرين حيث أسهمت بنحو 70% منها، كان لهذا التنويع أهميته في إجمالي تجارة البحرين الخارجية فقد ارتفعت حصة صادرتها غير النفطية إلى 39,1% من إجمالي صادراتها لعام 2014 والتي تركزت في الألمنيوم ومنتجات الألبان والآلات.

تجربة قطر:

تمكنت قطر في ثلاثين عاما أن تصبح أحد الدول التي تواصل تحقيق نمو قوى، فهي تتميز باستثماراتها في العديد من القطاعات الاقتصادية، توفرها على ثروة كبيرة من الغاز على مستوى العالم دفعها إلى وضع استراتيجية قوية من خلال التركيز على الغاز الطبيعي السائل من أجل تصديره، العوائد الناتجة عن هذا القطاع يتم استغلالها وإعادة ضخها في القطاعات أخرى بهدف تنويع الاقتصاد في مجالات مختلفة كالصناعة، والعقارات، والنقل، والاتصالات والتجارة والخدمات الحكومية، والتعليم والرياضة، قطر تعتمد على هذا التنويع بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال اقتصاد قائم على المعرفة.

ثانيا: تجارب الدول النامية في التنويع الاقتصادي

1-أندونيسيا: منذ منتصف السبعينات وبفضل عائدات الثروة النفطية جمعت اندونيسا بين التضييع بهدف احلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية والريفية، وقد لعبت الحكومة دورا مهما بحيث تم استخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، من أجل تصديره خاصة إلى اليابان، واستخدامها كمدخلات لانتاج الأسمدة، وتم توزيع الأسمدة بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية بالإضافة إلى ذلك، تعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية (INPRES) والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالمدارس والطرق، وقد شكلت البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية، ربع الاستثمارت العامة خلال الطفرة النفطية.

وفي منتصف الثمانينات عندما بدأت عائدات النفط تتراجع، وبعدما تمكنت من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد بأسعار منخفضة تحولت أندونيسيا من خلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج

وقد انتهجت سياسة لتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.

اتخذت أيضا عدة اجراءات من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي، كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير لأسعار النفط، وقد تم تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة، كما تم من جهة أخرى تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير.[1]

2-تجربة جنوب إفريقيا: يعود نجاح جنوب افريقيا إلى استحواذها على ثروات معدنية هائلة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو الاقتصادي والتنويع، وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب افريقيا في الآتي:

-أسست حكومة جنوب افريقيا منشآت مثل (phoskor) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل ومؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليا: مكتب المعايير لجنوب افريقيا SABAS ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (CSIR)، ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007.

-تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خطة سكة حديد يربط بين جوها نزبورغ وبريتوريا.

- إدخال الحكومة الإلكترونية ومبادرات التدريب الإلكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة.

- تطوير جيد لسوق مالي محلي مع توفير عدد هائل من الخدمات وتجدر الإشارة هنا إلى جنوب افريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

3-التجربة الهندية: أنتجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عدة استراتيجية لإحلال الواردات، وكانت خطوات التنويع في هذه الدولة كالآتي:

- إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار.[2]

---

[1] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014.
www.arab-api.org/ar/training/course.aspx؟key=211& year=2014 &iframe=true&width=100% & height.

[2] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 335

– تحرير التجارة الخارجية تدريجيا منذ بداية التسعينات ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من 16% إلى 46% بالإضافة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– انتهجت الهند سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات[1].

4–تجربة ماليزيا: تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة باللإضافة إلى اعتماد استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال:

– اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدي إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.

التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطويرها مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[2]

5–تجربة النرويج: تعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا بحلول عام 1986 وعلى إثر الهبوط الحاد في أسعار النفط، والتي تتحسن لغاية 1990، اتخذت الحكومة النرويجية باقتراح من البرلمان أن يتم ايداع الايرادات النفطية المحققة بصندوق خاص (صندوق سيادي لثروة) لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن ايرادات الموارد الطبيعية.

أصبح هذا الصندوق داعما لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومة من أجل التعامل مع الإلتزامت المالية الكبيرة في المستقبل، والمتعلقة بمتطلبات الاتفاق العام في مجال التقاعد والشيخوخة سيرتفع بشكل متسارع نظرا للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاع العام والخاص.

بالإضافة إلى دور الصندوق السيادي في نجاح التجربة النرويجية لإدارة النفط، تمكنت النرويج من الحصول على نمو اقتصادي مستقر رغم تذبذب العوائد النفطية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وارتفاع مستوى التشغيل والانتاجية، وعلى عكس الدول النفطية تتميز النرويج بمعدلات انتاجية مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة.[3]

6–الشيلي: على عكس ماليزيا وأندونيسيا، لم تصبح الشيلي مصدرا رئيسيا للمنتجات الصناعية بل مصدرا لموارد أولية أكثر تنوعا وديناميكية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية والموارد المتنوعة.

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص 335.

[2] علاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مارس، 2017، ص 80.

[3] هواري أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 21.

من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مالية مكنت تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الإدخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس، وقد ركز الشيلي أيضا على تحسين مناخ الأعمال مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي" (المركز 34 من بين 189 دولة حسب تقرير 2014).

يقدم الشيلي كذلك عدة أمثلة على السياسات العامة الناتجة العمومية التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون، ويذكر على وجه الخصوص تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل (CORFO ومؤسسة شيلي...) من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين.

وقد وضع الشيلي أيضا صندوق في عام 2005 لتشجيع التنافسية والابتكار وذلك بتمويل من ضريبة على الاستغلال المنجمي، وطور مجموعة من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص، كما أنشأ أكثر من 50 قطب قطاعي متميز.

من جهة أخرى يشجع الشيلي هذه الدول، كوريا لم تتوفر لديها هذه العناصر الطبيعية ومع ذلك استطاعت أن تنوع اقتصادها بسرعة كبيرة وتحقق نجاحا باهرا، في البداية فرضت قيودا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفضلت اقتناء التكنولوجيا، كما ركزت على بناء وتطوير القدرات المحلية، وهذا بالموازاة مع نظام تعليم متطور، بعد ذلك قامت بعدة اصلاحات مؤسساتية مثل إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي.

كما ركزت على ضبط التمويل، وتحولت من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة ترويج الصادرات، وتشاركت الحكومات مع القطاع الخاص من أجل تنويع الاقتصاد وتطوير الميزة النسبية في معظم القطاعات التي تبشر بالازدهار مع ضمان فعالية إدارة الاقتصاد الكلي[1].

كما أولت اهتماما خاصا من أجل تعزيز التكامل بين الدولة والسوق، والالتزام بإصلاحات طويلة المدى، وتوفير قيادة سياسة قوية، وتشجيع الاستثمار العام وتشجيع البحث العلمي وتشجيع الابتكار، سياسة التنويع الاقتصادي غير المباشر، امتدت أيضا إلى الاعتماد على السوق المالي في ضبط المدخرات.

8- الصين: شهدت الصين منذ أواخر السبعينات مجموعة من التغييرات ساهمت في تنويع الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ومن الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات، ومن مجموعة مجزأة من الاقتصادات القروية التي تتمتع بمستوى من الاكتفاء الذاتي إلى قوة تجارية دولية، وقد تزامن مع حجم هذه التغييرات الجذرية دولة ملتزمة تنطلق من رؤية طويلة الأمد لبناء المؤسسات والقدرات اللازمة.

[1] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014. www.arab-api.org/ar/training/course.aspx؟key=211& year=2014 &iframe=true&width=100% height=100%.

وقد عمدت الدولة إلى تنفيذ إصلاحات تدريجية (نهج دنغ شياوبينغ التدريجي الحذر الذي عبر عنه بمقولته الشهيرة: "كمن يعبر النهر بتلمس الحجارة) وسمحت المجموعة الأولى من الإصلاحات للمزارعين باستئجار أراض وتقديم حصة من الإنتاج بأسعار ثابتة إلى الدولة وبيع الفائض.

وقد أنشأت الصين مناطق اقتصادية خاصة ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل، وتشجيع الصادرات، واصبحت من أكبر الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الوقت نفسه عززت كفاءات عمالها وشركاتها إذا فرضت شروطا تقضي بأن تدخل الشركات الأجنبية في مشاريع مشتركة مع الشركات المحلية في الإنتاج، ولا يزال بناء القدرات منذ عام 1982 من الأوليات وأصبحت الصين بحلول أوائل التسعينات مستعدة لتوسيع علاقاتها الخارجية والاستفادة من استثماراتها في مجالي الصحة، والتعليم والاعتماد على الكفاءات، كما تضاعفت نسبة تجارتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وأبحت أول مصدر للسلع والخدمات في العالم.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي

لا ريب أن الاعتماد على مصادر انتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضة لمخاطر عدة، فاستمرارية اعتماد بعض الدول العربية على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات والايرادات المالية العامة، يؤثر على بنية الاقتصاد من خلال الانفاق الحكومي، وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية، فعديدة هي الدول متقدمة أو نامية، أقدمت على تنويع اقتصادياتها وتنويع هياكلها الانتاجية وصادراتها، البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الآخر.

وقد تمكنت بالخصوص بعض الدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية أو بشرية من تسجيل قفزة نوعية في هذا الإطار، عكس بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية انطلاقا ن تجارب بعض الدول التي قامت بوضع سياسات اصلاحية تسمح بالتنويع الاقتصادي، يتضح وجود عدد من العوامل المشتركة والتي ساهمت في إنجاح هذه التجارب[1]:

- اعتبار الزيادة في مستوى وتنويع الصادرات أحد أولويات التنمية الرئيسية.
- اعتماد الحكومات على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعض العتبار المخاطر الكامنة في استراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية.
- إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع والتنمية.

[1] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014. www.arab-api.org/ar/training/course.aspx؟key=211& year=2014 &iframe=true&width=100% & height.

بصفة عامة وبالإضافة إلى الموارد الطبيعية والبشرية، ونوعية الإدارة الاقتصادية تأثر إمكانية التنويع الاقتصادي بعدة عوامل، بما في ذلك أهمية خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة وموجهة، والانفتاح على المستثمرين الأجانب والخبرات الخارجية، وكيفية ترويج الصادرات وبلوغها الأسواق الخارجية، وإدارة سياسة الصرف محكمة من أجل تجنب ارتفاع كبير أو تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف الحقيقية.

وتلعب السياسات "الأفقية" دورا مهما ورئيسيا في هذا الإطار بحيث تمكن من توفير مناخ ميسر للأعمال يحد من التكاليف أو العقبات التي تواجه المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، مبادرات أخرى لا تقل أهمية تقوم عليها السياسات الأفقية مثل تحسين التعليم ورفع مستوى المهارات، وتعزيز البحث والتطوير وإنشاء بنية تحتية مناسبة وفاعلة لممارسة الأعمال.

كما تتضح أيضا أهمية بعض السياسات "العمومية" التي تشجع القطاعات المتعرضة للمنافسة الخارجية بالنسبة للبلدان ذات الموارد الوفيرة، ويمكن أن تتخذ شكل استثمارات في البنية التحتية أو حوافز انتقائية حتى يتسنى للمنتجين المحليين خفض تكاليفهم ومجاراة منافسيهم والتي تأخذ طابع تخفيضات في الضرائب أو في الرسوم الجمركية لتقليل من تكلفة اليد العاملة.

من جهة أخرى تحقيق تنويع اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد، وتبيين التجارب المختلفة أن نتائجها تعتمد أساسا على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، والتي تحدد المقاربة المعتمدة لصياغتها وتنفيذها وتقويمها، يقتضي هذا حوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة وإخضاعها لضوابط الشفافية.

وبالتالي لمساعدة القطاع الخاص هذا الدور يتجلي أساسا بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال في تحديث القوانين والتشريعات والاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية خصوصا التعليم والتدريب.

كما يشكل قطاع العلوم والتكنولوجيا كأحد الأعمدة المهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي، هذين العنصرين هما بصفة عامة غائبين في التجارب العربية للتنويع الاقتصادي[1]، فالاستثمار في هذا القطاع من خلال الاستثمار في اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية وتشجيع البحث العلمي في الجامعات والمعاهد وتطبيع وتطويع التكنولوجيا والعلوم الحديثة وتحفيز مهارات والخلق والإبداع من شأنه أن يحد من التكليف أو يوسع ويعمق مجال المنتجات من السلع والخدمات أو ينمي أو يطور قطاعات جديدة أو يحسن في الكفاءة ويزيد في الانتاجية، فقد أثبتت

[1] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014. www.arab-api.org/ar/training/course.aspx؟key=211& year=2014 &iframe=true&width=100% & height.

التجارب الناجحة عبر العالم أن المزايا التنافسية لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة ذات التكلفة المتدنية، بمقدار ما تتحقق عبر الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة.

بصفة عامة، التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب من البلدان العمل على وضع نهج متوازن في التنمية وتتطلب مزيجا دقيقا ومتجانسا ومتكاملا من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية.

إن الأولوية بالنسبة للبلدان العربية خاصة المصدرة للنفط، هو تقوية مناعتها لمواجهة أي صدمة محتملة كتراجع عائدات النفط، وتنويع اقتصادها لتلبية حاجيات يد عاملة تتميز بازدياد سريع، فالعمال على توفير مناخ جيد للأعمال وقاعدة صناعية قوية وتكوين بمستوى عادل هي من بين أهم التدابير الرئيسية التي يتعين تنفيذها لتنويع الاقتصاد ورفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات وخلق مناصب للشغل.

نجاح هذه الدول هو رهين كذلك بتعزيز ديناميكية القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجدا جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات، وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد[1].

[1] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014. www.arab-api.org/ar/training/course.aspx؟key=211& year=2014 &iframe=true&width=100% & height.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل للتنويع الاقتصادي من حيث مفهوم والعناصر والاهداف الى جانب محددات النجاح فيه لاسيما في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها اغلب البلدان المصدرة للنفط ومؤشرات قياسه واهم الخيارات الاستراتيجية له.

اذ لاحظنا ان نجاح سياسات التنويع يجب على اخلب الدول تبني عدة آليات يكون الهدف منها اعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءة فعالية هذه القطاعات وخاصة قطاع الزراعة والسياحة ومصادر الطاقات المتجددة.

الخاتمة العامة

يلعب النفط دورا محوريا في نمو اقتصاديات الدول النفطية التي تعتمد عليه كمصدر لإيراداتها، ولكن المتتبع لحركة أسعاره في الأسواق الدولية يلاحظ انها متقلبة خاصة في السنوات الأخيرة، فلقد شهدت الأسواق العالمية تراجعا حادا في أسعار النفط، مما جعل الدول ذات الهيكل الاقتصادي الأحادي (غير متنوع) تتعرض لحالة عدم الاستقرار، وهذا جعل من الدول لا سيما النامية منها تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط، الأمر الذي سهل لها ان تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة، خاصة عندما تنخفض أسعار النفط العالمية، وتنخفض معه الإيرادات المتأتية منه، وهذا ما يحدث شللا في القطاعات الاقتصادية الأخرى من نواحي كثيرة.

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، وباعتبارها موردا ناضبا من جهة، ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، لهذا فان مسألة الاهتمام بالاستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد تعتبر أكثر من ضرورية، لان الحاجة المتزايدة للثروة النفطية سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، جعلت كل أطراف المجتمع الدولي يفكرون في إيجاد استراتيجيات بديلة تقلل على الأقل من شدة الاعتماد على هذه الثروة، حيث يعتبر التنويع الاقتصادي الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري الذي لا زال رهين التقلبات في أسعار البترول، حيث أن الجهود المبذولة في الجزائر على كل المستويات لن تنجح إن لم تكن مرفوقة بتنويع متزن في النشاط الاقتصادي.

اختبار الفرضيات:

1- عرفت السوق العالمية تقلبات وتغيرات في أسعار النفط نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل التي فرضت ضغوطا على أسعار النفط حيث تتباين وتختلف فيما بينها فإضافة تذبذب العرض والطلب هناك عامل المضاربة والاضطرابات السياسية والأمنية والعوامل الجيوسياسية وحتى الكوارث الطبيعية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الاولى.

2- يعتبر التنويع الاقتصادي أحد السبل لنجاح الاقتصاديات الريعية وفك ارتباطها بالنفط وتحصين اقتصاداتها من مخاطر تقلبات الاسعار النفطية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- باعتبار الجزائر دولة نفطية وتعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل اقتصادها وبالنظر الى الامكانيات والمقومات التي تمتلكها الجزائر فيمكنها النهوض باقتصادها من خلال التوجه والاهتمام بالقطاعات المنتجة وخاصة بالقطاع الزراعي والسياحي ةالذي سيكون له الدور في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

نتائج الدراسة:

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر، توصلنا الى جملة من النتائج المتمثلة في:

- ضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الوطني وبعث النمو فيه يتطلب تفعيل الصادرات خارج المحروقات من خلال الاهتمام اكثر بالقطاعات الاقتصادية الحيوية على راسها الفلاحة والسياحة.
- لقد اكتسب النفط اهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة وذلك على المستوى العالمي، مما اهله الى ان يصبح سلع استراتيجية هامة متداولة عالميا وهذا بالنظر للخصائص التي يمتاز بها.
- يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بالدرجة الاولى لا يزال محصورا في قطاع النفط، اذ تساهم الصادرات النفطية فيه بما لا يقل عن 97% من اجمالي الصادرات وهو بذلك لم يرقى بعد الى مستوى التنويع الاقتصادي.
- رغم المجهودات المبذولة على كل المستويات من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لم تنجح لأنها بحاجة الى من يغديها لتكون دعامة اساسية يمكن التعويل عليها في الجزائر ما بعد النفط.

توصيات الدراسة:

- ✓ ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات وتوجيه الارادات النفطية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الانتاجية.
- ✓ ضرورة التخلص من احادية الاقتصاد وعدم الاعتماد الكلي على مورد وحيد للدخل.

- ✓ اجراء اصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني والاسترشاد بالتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.
- ✓ يجب المحافظة على الفوائض المالية النفطية، وعدم تبذيرها في الاستهلاك المحلي فقط، ووضع خطة شاملة للتطور والتنمية تشمل جميع القطاعة والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ الاستفادة من الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية والهوائية خاصة في تلبية المتطلبات الداخلية للبلاد.

آفاق الدراسة:

يمكننا من خلال موضوع بحثنا معالجة جملة من المواضيع الاخرى التي تدور وترتكز على نفس المتغيرات، من بين هذه المواضيع:

- السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.
- آليات تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل اشكالية ضعف الاقتصاد المنتج.
- الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري.
- واقع وافاق التنمية الاقتصادية في ظل التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر وسبل تحققه.

الخاتمة العامة

يلعب النفط دورا محوريا في نمو اقتصاديات الدول النفطية التي تعتمد عليه كمصدر لإيراداتها، ولكن المتتبع لحركة أسعاره في الأسواق الدولية يلاحظ انها متقلبة خاصة في السنوات الأخيرة، فلقد شهدت الأسواق العالمية تراجعا حادا في أسعار النفط، مما جعل الدول ذات الهيكل الاقتصادي الأحادي (غير متنوع) تتعرض لحالة عدم الاستقرار، وهذا جعل من الدول لا سيما النامية منها تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط، الأمر الذي سهل لها ان تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة، خاصة عندما تنخفض أسعار النفط العالمية، وتنخفض معه الإيرادات المتأتية منه، وهذا ما يحدث شللا في القطاعات الاقتصادية الأخرى من نواحي كثيرة.

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، وباعتبارها موردا ناضبا من جهة، ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، لهذا فان مسألة الاهتمام بالاستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد تعتبر أكثر من ضرورية، لان الحاجة المتزايدة للثروة النفطية سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، جعلت كل أطراف المجتمع الدولي يفكرون في إيجاد استراتيجيات بديلة تقلل على الأقل من شدة الاعتماد على هذه الثروة، حيث يعتبر التنويع الاقتصادي الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري الذي لا زال رهين التقلبات في أسعار البترول، حيث أن الجهود المبذولة في الجزائر على كل المستويات لن تنجح إن لم تكن مرفوقة بتنويع متزن في النشاط الاقتصادي.

اختبار الفرضيات:

1- عرفت السوق العالمية تقلبات وتغيرات في أسعار النفط نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل التي فرضت ضغوطا على أسعار النفط حيث تتباين وتختلف فيما بينها فإضافة تذبذب العرض والطلب هناك عامل المضاربة والاضطرابات السياسية والأمنية والعوامل الجيوسياسية وحتى الكوارث الطبيعية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الاولى.

2- يعتبر التنويع الاقتصادي أحد السبل لنجاح الاقتصاديات الريعية وفك ارتباطها بالنفط وتحصين اقتصاداتها من مخاطر تقلبات الاسعار النفطية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- باعتبار الجزائر دولة نفطية وتعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل اقتصادها وبالنظر الى الامكانيات والمقومات التي تمتلكها الجزائر فيمكنها النهوض باقتصادها من خلال التوجه والاهتمام بالقطاعات المنتجة وخاصة بالقطاع الزراعي والسياحي ةالذي سيكون له الدور في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

نتائج الدراسة:

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر، توصلنا الى جملة من النتائج المتمثلة في:

- ضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الوطني وبعث النمو فيه يتطلب تفعيل الصادرات خارج المحروقات من خلال الاهتمام اكثر بالقطاعات الاقتصادية الحيوية على راسها الفلاحة والسياحة.
- لقد اكتسب النفط اهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة وذلك على المستوى العالمي، مما اهله الى ان يصبح سلع استراتيجية هامة متداولة عالميا وهذا بالنظر للخصائص التي يمتاز بها.
- يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بالدرجة الاولى لا يزال محصورا في قطاع النفط، اذ تساهم الصادرات النفطية فيه بما لا يقل عن 97% من اجمالي الصادرات وهو بذلك لم يرقى بعد الى مستوى التنويع الاقتصادي.
- رغم المجهودات المبذولة على كل المستويات من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لم تنجح لأنها بحاجة الى من يغديها لتكون دعامة اساسية يمكن التعويل عليها في الجزائر ما بعد النفط.

توصيات الدراسة:

- ✓ ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات وتوجيه الارادات النفطية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الانتاجية.
- ✓ ضرورة التخلص من احادية الاقتصاد وعدم الاعتماد الكلي على مورد وحيد للدخل.

- ✓ اجراء اصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني والاسترشاد بالتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.
- ✓ يجب المحافظة على الفوائض المالية النفطية، وعدم تبذيرها في الاستهلاك المحلي فقط، ووضع خطة شاملة للتطور والتنمية تشمل جميع القطاعة والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ الاستفادة من الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية والهوائية خاصة في تلبية المتطلبات الداخلية للبلاد.

آفاق الدراسة:

يمكننا من خلال موضوع بحثنا معالجة جملة من المواضيع الاخرى التي تدور وترتكز على نفس المتغيرات، من بين هذه المواضيع:

- السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.
- آليات تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل اشكالية ضعف الاقتصاد المنتج.
- الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري.
- واقع وافاق التنمية الاقتصادية في ظل التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر وسبل تحققه.

قائمة المصادر

الكتب:

1. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذج)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.
2. منصف غباشي، الاصلاحات الاقتصادية وسياسة التخطيط في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1999.
3. ناصر دادي عدون، الادارة والتخطيط الاستراتيجي، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
4. ناصر دي عدون ومنتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

المذكرات:

1. أوكيل حميدة، دور الموارد العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016.
2. بطاش غانية، بن نعيمة سعيدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة اليسانس في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، 2014.
3. بن الدين امحمد، المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية –دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصناعية العامة بالجزائر –أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
4. بن غوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015، 2016.
5. بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، قسم العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
6. بوده نبيل، اجيس سليم، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2014-2015.

7. بوسبعين حورية, ناوي مريم ,اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال (1990-2012)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شمادة الماستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: اقتصاد كمي، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2013-2014.
8. بوصالح صفيان، التحكم في جودة الخدمة البنكية دراسة نوعية-كمية في البنك الوطني الجزائري BNA، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.
9. جاب الله مصطفى ،تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
10. حاج بن زيدان، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر: قراءة تحليلية 2000-2010، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة مستغانم.
11. حشماوي مختارية، تكوين الاطارات المسيرة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة وهران، 2011-2012.
12. زير ريان، أثر قيمة الصادرات، غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (الفترة 2005 – 2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 – 2015.
13. سولاف بن الشيخ، مستقبل خوصصت القطاع العام في الجزائر دراسة استشرافية في الجزائر، مذكرة لاستكمال شهادة الماسترالاكاديمي في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2014/2013.
14. شاوي صباح، اثر التنظيم الاداري على اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.
15. عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي "حالة التمور الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي في الاقتصاد والتسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2012-2013.
16. عثامنية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التخطيط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000-2001.

17. عمراوي عادل، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم السياسية، 2015.

18. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستيراد في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

19. فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، 2011 – 2012.

20. مداح يوسف، فئات المؤسسات العمومية في الجزائر، كلية الحقوق والعلم السياسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2015، 2016، ص 12.

21. موري سمية، اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسير الدولي للمؤسسات: تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بقايد تلمسان، 2010.

22. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

23. ناصر الدين قريبي، "اثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة واهران، 2014/2013.

24. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ، سنة 2012-2013.

مجلات وملتقيات:

1. أحمد بن خليفة، حفوظة الأمير عبد القادر، فعالية الصناعة السياحية في الجزائر كبديل خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية ع إن ع ت جامعة قالمة 2015.
2. أكلي نعيمة، استراتيجيات التمية في الجزائر، باحثة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
3. باللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، جامعة أحمد دراية، أدرار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد : 07، العدد 1، 2018.
4. بن عنتر عبد الرحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضرة بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002.
5. بن يوب فاطمة، بوفلفل سهام، الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، محور المداخلة: التدابير والاجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها وعرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع (المحور الخامس)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
7. بودرامة مصطفى، سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14/2015.
8. جبار بوكثير، بسمة مناخ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع السياحي في ظل انهيار أسعار النفط، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع في ظل انهيار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –قالمة–، 2017.
9. جمال سويح، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE.
10. خاطر طارق، عادل زقرير، كلريمة حبيب، دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، المحور الثاني، تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة حمة لخضر الوادي –الجزائر.
11. الدامي عبد المنعم، أشرف الصوفي، القطاع الفلاحي كألية للتنويع الإقتصادي الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارجية وعلوم التسيير، جامعة قالمة.

12. رتيبة عروب، بوسبعين تسعديت، اهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، ملتقى وطني تحت عنوان الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية....ام قطيعة، يومي، 23 و24 افريل 2012.

13. ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يوم 05-2013/05/06.

14. السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.

15. السعيد بوشول، وآخرون، المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي – دراسة حالة المملكة العربية السعودية –، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07 ديسمبر 2017.

16. ششوي حسنى، تحديات مسار التحول الطاقوي إلى الطاقات المتجددة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة يومي 25-26 أبريل 2017.

17. عبان حسان، الخوصصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، 2006.

18. علاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مارس، 2017.

19. فريحة ليندة ،عزوزي خديجة، القطاع السياحي كخيار للتنويع من أجل تنمية مستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة 2017.

20. فوفة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03-السداسي الثاني-2016.

21. قاشي خالد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013،مجلة الابحاث الاقتصادية، العدد 12، جوان، 2015، جامعة البليدة.

22. قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد5، جامعة الشلف، الجزائر.

23. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8.

24. لعفيفي الدراجي، بن الشيخ توفيق، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزي التنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة- يومي 25-26 أبريل 2017.

25. لومايزية عفاف، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، جامعة سوق أهراس، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد الحالي، أبريل، 2018.

26. مجلة –الحقوق والعوم الإنسانية، العدد الاقتصادي المجلد الثاني، العدد التاسع والعشرون جانفي 2017.

27. محمد كريم قروف، خالد بن جلول، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، ملتقى وطني ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يوم 28 و29 أبريل 2017.

28. محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية- عدد 02/ جوان2015.

29. مراد صاولي، لياس بومعراف، الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد النفطي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال فترة (2000-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، مركز الجامعي تندوف، الجزائر جوان 2017.

30. مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني للتداعيات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائي، مقدمة في اطار اشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والادارة حول: ازمة اسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، كلية الشريعة والاقتصاد، مداخلة، جامعة الامير عبد القادر، كلية الشريعة والاقتصاد، يوم 14 ماي 2015.

31. موسى باهي، كمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة لنفط، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5/ديسمبر 2016.

32. ناصر الدين بن أحسن، بلبخاري سامي، القطاع كأحد البدائل الاستراتيجية لقطاع المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، قالمة، 2017.

33. هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الغذائي في ظل الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

34. هواري أحلام، تجارب بالدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14-15 أكتوبر 2017.

35. يوسف خليفة يوسف، الاقتصاد السياسي للنفط راية عربية لتطوراته، جامعة الامارات العربية المتحدة.

مواقع الانترنيت:

1. حامد عبد الحسين الجبوري "التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، 2016، عن موقع:
http: //annabaa.org/arabic/authorsarticles/

2. محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، (Global Journal of Economic And BusinessK Aol 2.n02 April.2017)

3. محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 13 مارس 2014. www.arab-api.org/ar/training/course.aspx ؟ key=211& year=2014 &iframe=true&width=100% & height.

4. تهتان مراد، الانفتاح التجاري واثره على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية www.enssea.net,/enssea/majalat/1607.pdf

5. كارلو كافيرو، السياسات الزراعية في الدول النامية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي NACPC، المركز الوطني للسياسات الزراعية Agriportat.gou.sy/public/dwnld-Files/training-materials/ar/tm-ag-pol-developing-countries-ar.pdf

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الاهداءات	
فهرس المحتويات	I-III
قائمة الأشكال والجداول	III-VI
المقدمة العامة	أ-ز
الفصل الاول: اساسيات حول الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري	**3**
المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري	**3**
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	**6**
المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية الكلية المحددة للاقتصاد الجزائري	**9**
المبحث الثاني: القطاعات الإقتصادية في الجزائر	**16**
المطلب الأول: قطاع الصناعة	**16**
المطلب الثاني: قطاع الزراعة	**25**
المطلب الثالث: قطاع الخدمات في الجزائر	**30**
المبحث الثالث: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**31**
المطلب الاول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**31**
المطلب الثاني: المؤسسة العمومية	**38**
الفصل الثاني: النفط، واهميته في الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفط	**46**
المطلب الأول: ماهية النفط	**46**

المطلب الثاني: مشتقات النفط وتطور الاستغلال الصناعي له	**50**
المطلب الثالث: اتجاهات أسواق النفط العالمية	**51**
المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية للثروة النفطية	**59**
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية	**60**
المطلب الثاني: تطور الاحتياجات العالمية للثروة النفطية	**65**
المطلب الثالث: العوائد النفطية والعوامل المؤثرة في تطورها	**70**
المبحث الثالث: الاهمية الاقتصادية للنفط في الجزائر	**73**
المطلب الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر	**73**
المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري	**77**
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	**83**
الفصل الثالث: تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار اسعار النفط	
المبحث الأول: دور التنويع الاقتصادي في تفعيل سياسات التنمية الاقتصادية	**91**
المطلب الأول : ماهية التنويع الاقتصادي	**91**
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي، أهداف وأنماط	**93**
المطلب الثالث: اليات التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة	**95**
المبحث الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد لما بعد النفط في الجزائري	**98**
المطلب الأول: الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري	**98**
المطلب الثاني: دور برامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات	**101**
المطلب الثالث: آليات الخروج من الأزمة النفطية وفقا للبدائل الاقتصادية	**107**
المبحث الثالث: نماذج التوسع الاقتصادي في بعض الدول النامية	**117**

المطلب الأول: سياسة التنويع في الدول العربية: عرض وتحليل لأهم المؤشرات	**118**
المطلب الثاني: بعض تجارب التنويع الاقتصادي	**121**
المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي	**127**
الخاتمة العامة	**132-134**
قائمة المصادر والمراجع	**136-142**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2010	10
2-1	يبين نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات وبين النمو الإقتصادي	11
3-1	معاملات الارتباط بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الانفتاح التجاري للدول العربية، خلال الفترة (1980 – 2006)	15
4-1	يوضح القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر لسنة 2007	17
5-1	نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الصناعي من 1990 – 2008	21
6-1	تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الخام بالجزائر للفترة (1991 – 2008) بالأسعار الجارية	28
7-1	تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال فترة 1995 – 2008	29
8-1	اجمالي القيمة المضافة حسب القطاعات بالأسعار الجارية	31
9-1	تصنيف المؤسسات حسب حجمها سنة 1964	32
10-1	معدلات انجاز وحدات صناعات الانتاج المحلية سنة 1978	33
11-1	المساهمة في الناتج الخام حسب قطاعات النشاط نهاية 1999	36
12-1	تطور القيمة المضافة خلال فترة (2006-2009)	37
13-1	معدل زيادة الناتج الوطني	42
1-2	العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال سنة (1972-1975)	53
2-2	تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة 1970 إلى 1985	54
3-2	تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2000	55
4-2	تطور أسعار البترول في الفترة 2001-2014	56
5-2	التغير في أسعار سلة أوبك الشهرية (2014-2015)	59

6-2	استهلاك النفط حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2009	62
7-2	التوقعات المستقبلية للطلب العالمي للطاقة حسب المناطق الجغرافية وتوقعات الطلب العالمي على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى حتى آفاق 2040	67
8-2	ديناميكية سيطرة سونطراك على القطاع النفطي وتطوره	75
9-2	تقدير المسافة بين مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية	76
10-2	مقارنة بين البترول الجزائري وبعض دول الأوبك	77
11-2	تطور الصادرات الجزائرية للمحروقات وخارج المحروقات خلال فترة (2000-2016)	78
12-2	توزيع الجباية البترولية في الجزائر (2002-2014)	81
13-2	مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي	82
2-3	تلخيص اقتراح معالم للتنويع الجزائري	100
3-3	يوضح مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي لعام (2001-2004)	102
4-3	التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005-2009)	102
5-3	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة: (2005-2009)	103
6-3	تطور تركيبة القيم المضافة خلال الفترة (2000-2014)	105
7-3	عدد السكان الكلي، المساحة الجغرافية والمزروعة لعام 2014	10
8-3	الواردات الزراعية والغذائية لسنة 2014	113
9-3	المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي	115
10-3	مساهمة القطاع السياحي في التشغيل	115
11-3	خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015	117

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور الناتج المحلي الصناعي في الجزائر 2001 – 2008	20
2-1	تطور مؤشر INTRA – TRADE INDUSTRY خلال الفترة 1987-2003	24
1-2	تطور أسعار النفط واهم الأحداث المرافقة لها خلال الفترة 1973-1981	54
2-2	تقلبات أسعار البترول وأهم الأحداث المرافقة لها خلال فترة 1981-1998	56
3-2	تطورات الأسعار خلال الفترة 2003-2016	58
4-2	توزيع استهلاك النفط حسب القطاعات الاقتصادية	62
5-2	الاستهلاك النهائي العالمي للطاقة للفترة (1971-2002)	66
6-2	مكانة البترول ضمن استهلاك العالمي للطاقة (1973-2009)	66
7-2	الطلب العالمي حسب أنواعها المختلفة 2010-2040	70
8-2	تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر (2000-2016)	80
9-2	تطور نسيبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة (1993-2014)	83
1-3	الناتج المحلي الإجمالي في أهم الدول العربية النفطية	106
2-3	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية (%)	112

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز اهمية التنويع الاقتصادي حيث ينصرف هذا الاخير الى دراسة ممكنات تقليل اعتماد الدول الريعية على المورد الوحيد، وهذا الشأن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الاساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز الى التنويع.

بإعتبار الجزائر من الدول النفطية، وما يلعبه القطاع النفطي من أهمية بالغة في الإقتصاد الجزائري جعله يعاني العديد من الإختلالات وبإعتبار النفط موردا ناضب وأمام تغير أسعاره في السوق العالمية، إستوجب حتمية التنويع الإقتصادي لتفادي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات الإقتصادية الأخرى، ومن بينها قطاع الزراعة والسياحة كخيارات استراتيجية بديلة، فضلا عن ترقية الصادرات غير النفطية وهذا للخروج بالجزائر من إقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى إقتصاد متنوع.

الكلمات المفتاحية:

الإقتصاد الجزائري، النفط، تقلبات أسعار النفط، التنويع الإقتصادي.

Résumé

L'objectif de ce mémoire est de montrer l'importance de la diversité économique, qui vise à envisager les possibilités de réduire la dépendance des pays rentiers par rapport au fournisseur unique, et cela nécessite la réalisation des conditions de base en fonction de capacité matérielle et humaine du pays pour passer progressivement de la concentration à la diversité.

Par considération que l'Algérie est un état pétrolier, et le rôle joué par le secteur pétrolier dans l'économie algérienne qui lui a fait subir de nombreux déséquilibres, et en ajoutant que le pétrole comme une ressource épuisée et modifiant ses prix sur le marché mondial, cela implique la nécessitée impératif de la diversité économique pour éviter les risques de fluctuations des prix du pétrole en donnant la priorité à d'autres secteurs économiques, qui y contient le secteur de l'agriculture et du tourisme comme options stratégiques alternatives, ainsi que la promotion des exportations non pétrolières et ceci pour sortir l'Algérie d'une économie basée sur le pétrole vers une économie diversifiée.

Mots clés :

Économie algérienne, pétrole, fluctuations des prix du pétrole, diversité économique.